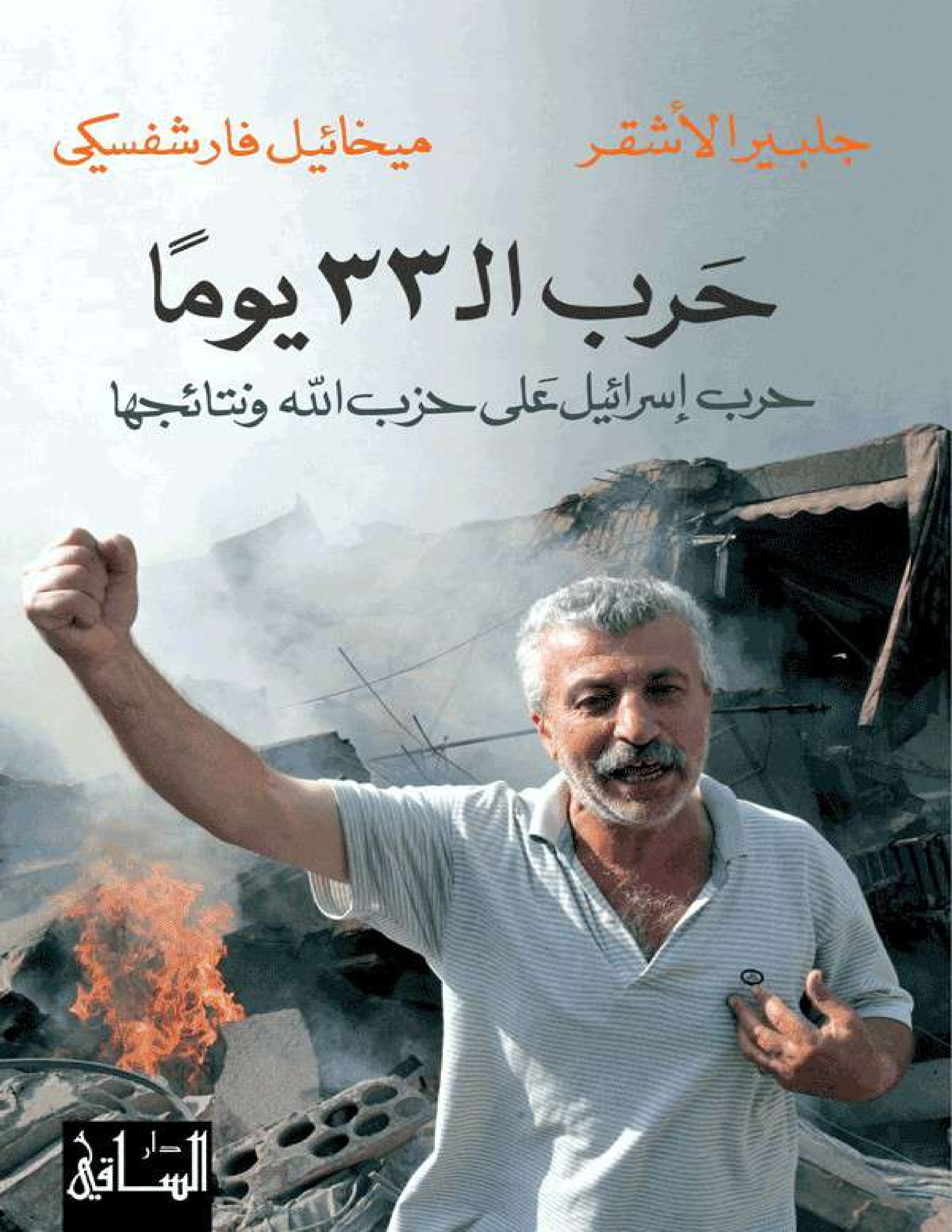
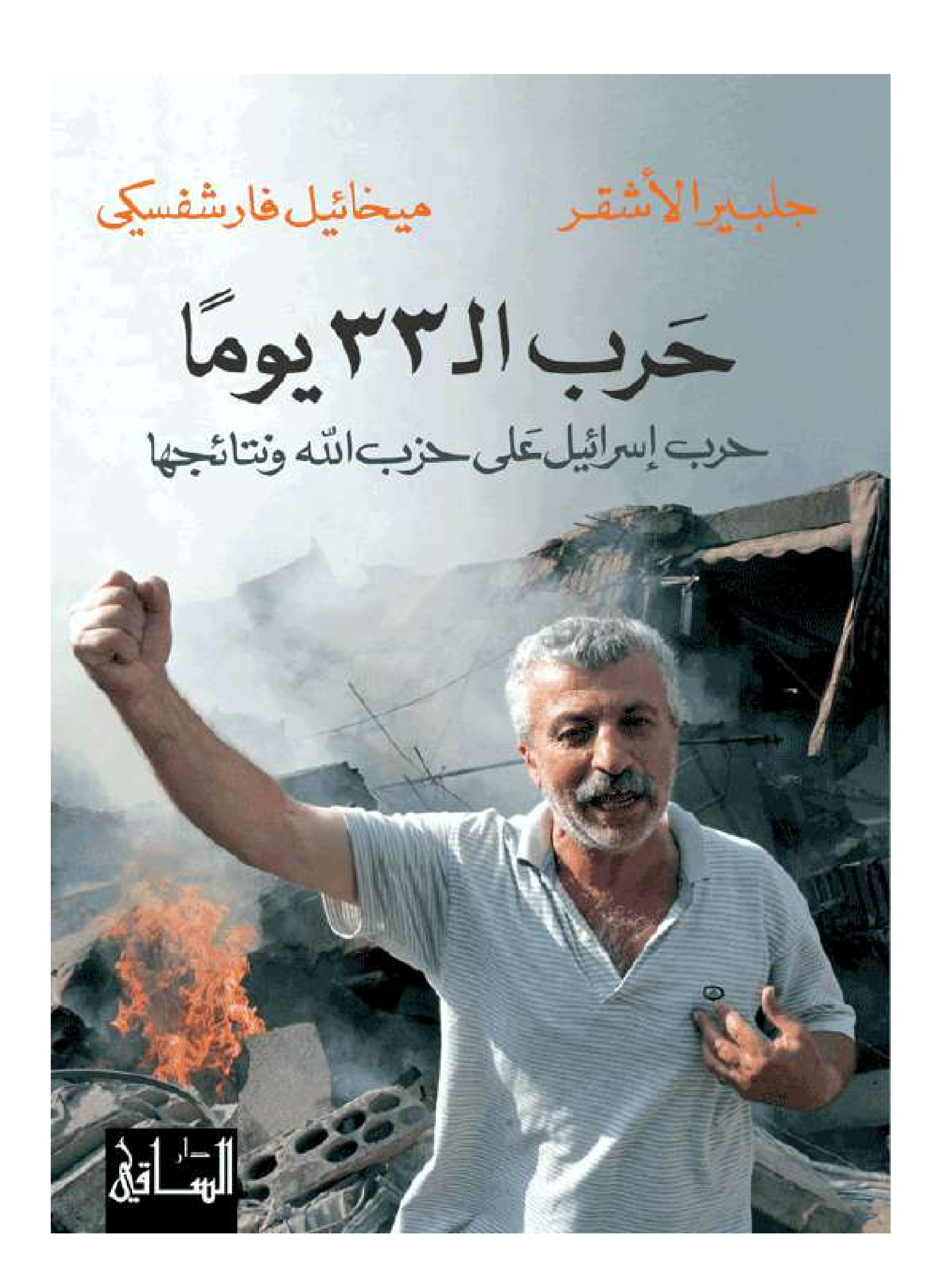

جلبير الأشقر
ميخائيل فارشفسكي
حَرب الـ٣٣ يومًا
حرب إسرائيل عَلى حزب الله ونتائجها
دار
الساقي


جلبير الأشقر
ميخائيل فارشفسكي
حَرب الـ٣٣ يومًا
حرب إسرائيل عَلى حزب الله ونتائجها
دار الساقي

جلبير الأشقر وميخائيل فارشفسكي

حرب الـ ٣٣ يوماً

حرب إسرائيل على حزب الله ونتائجها

ترجمة
جمال سالم



الطبعة الورقية الأولى، 2007
الطبعة الإلكترونية، 2011

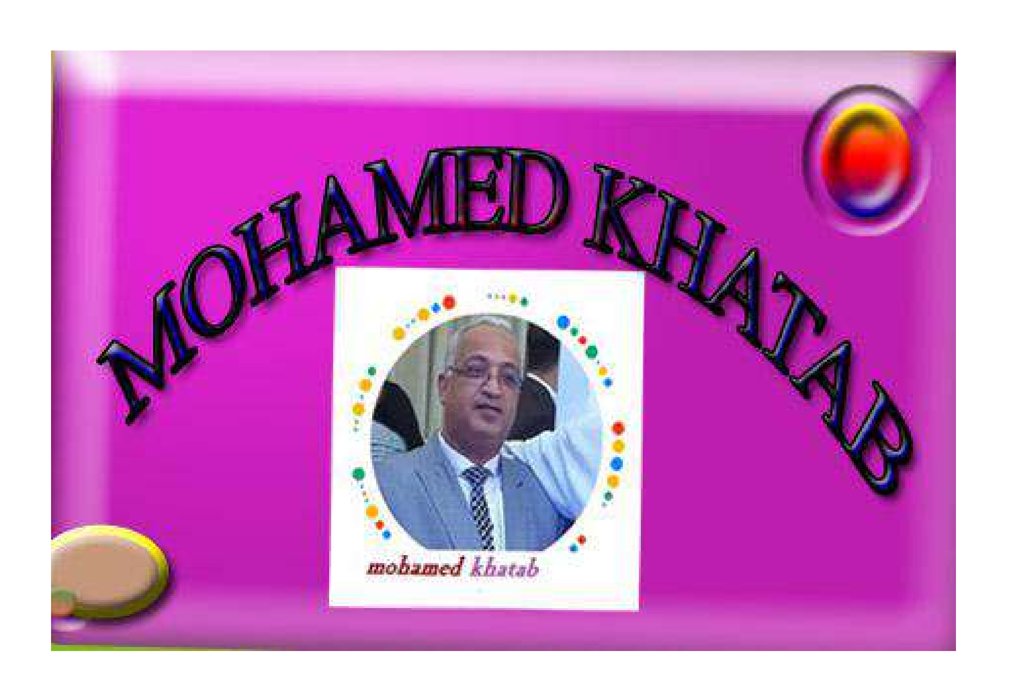
ISBN-978-614-425-339-7

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، بيروت. ص.ب.: 5342/113. الرمز البريدي: 6114 - 2033
هاتف: 866442 1 961، فاكس: 866443 1 961

e-mail: **info@daralsaqi.com**

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني

www.daralsaqi.com



تمهيد

من الأيام الستة إلى الأيام الثلاثة والثلاثين

حرب الثلاثة والثلاثين يوماً، التي خاضتها إسرائيل في لبنان ضد حزب الله، من الثاني عشر من تموز/ يوليو إلى فجر الرابع عشر من آب/ أغسطس 2006، عوّضت في المخيال العربي، بسبب فشلها، من مَهانة حرب الأيام الستة التي خيضت من فجر الخامس من حزيران/ يونيو 1967 حتى مساء العاشر من الشهر ذاته. وعلى العكس، فجَّرت الحرب الأخيرة أزمةً كبرى في إسرائيل التي كرَّس لبنان لديها صورة فيتنام الدولة الصهيونية، وهي صورة كانت قد ترسّخت منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في العام 2000، بعد ثماني عشرة سنة من الاحتلال.

هذا ويتم تصنيف حرب صيف 2006 بأشكال متنوعة، منها أنها الجولة السادسة من الحروب الإسرائيلية ـ العربية (1948، 1956، 1967، 1973، 1982، 2006) ومنها أنها الاجتياح الثالث للبنان من جانب إسرائيل (1978، 1982، 2006). ومن المثير للاستغراب أن اجتياح إسرائيل للبنان في العام 1978 ليس محسوباً بين الحروب الإسرائيلية ـ العربية، وكذلك الحرب الحقيقية التي تخوضها إسرائيل ضد الأراضي الفلسطينية منذ خريف العام 2000.

تشهد هذه المتواليات من التواريخ بصورة بليغة على خطورة وضع لا ينفك يُفصح عن طابعه المأسوي منذ عدة عقود. والتصاعد في شدة العنف من حربٍ إلى أخرى، بالتوازي مع التطور التِّقني للأسلحة المستخدمة من كلا الجانبين، يجعلنا نستشف مستقبلاً مثيراً للقلق، في حقبةٍ موسومة بموجة جديدة من انتشار الأسلحة النووية وبمنظور استخدام أسلحة الدمار الشامل، سواء من جانب دولٍ أو من جانب منظّمات.

فضلاً عن ذلك، يُعَد الشرق الأوسط، من بين كل مناطق التوتر في الكوكب، ذلك الذي ولَّد بصورة متناميةٍ أكبر قدر من العنف ما وراء المنطقة نفسها، على مستوى العالم بأسره. لذا تثير نزاعات الشرق الأوسط اهتماماً أكبر من ذلك الذي تتسبَّب به نزاعات العديد من المناطق الأخرى: فالأولى تذكّر باقي العالم بوجودها بانتظام.

يقدّم هذا الكتاب تحليلاً لحرب الثلاثة والثلاثين يوماً، واضعاً إياها في سياق تطور لبنان، وهو الساحة التي دارت فوقها بصورة رئيسية، وواصفاً انعكاساتها سواء على لبنان أو على إسرائيل.

وهو يتوجه إلى أولئك اللواتي والذين يبحثون عن مدخل مختصر مفيد إلى هذا الملف المعقّد جداً، كما إلى أولئك اللواتي والذين يعرفون الوقائع ويبحثون عن تفسير لها وتقدير لآفاق تطور الأوضاع.

وينتمي المؤلفان إلى البلدين المعنيّين مباشرة بحرب صيف 2006، هذين البلدين المتعاديين، لبنان وإسرائيل. وتربط بين الكاتبين، منذ أكثر من ثلاثين عاماً، صداقة يزيد من قوّتها كونُها تتجاوز الحدود الأشد اضطراماً، بفعل التعلّق المشترك بالمعنى الأعمق للقِيَم الكونية الشاملة لشعار الثورة الفرنسية، الذي تعلّمه كلاهما على مقاعد الدراسة: «حرية، مساواة، إخاء». كتب ميشال فارشفسكي الفصل الرابع المخصص لإسرائيل، بينما كتب جلبير الأشقر سائر الكتاب.

15 تشرين الأول/ أكتوبر

الفصل الأول

لبنان من البدايات

حتى الثاني عشر من تموز/ يوليو

مذ وُجِد لبنان كدولة «مستقلة»[1]، كان على الدوام مسرحاً لنزاعات إقليمية ودولية تتخطّاه. وقد كان إحدى ساحات ما سمّاه مالكولم كير «الحرب الباردة العربية»[2]، مثلما كان، من جهة ثانية، مسرحاً للحرب الباردة بحصر المعنى.

هشاشة الدولة اللبنانية

قامت الدولة اللبنانية، في حدودها التي رسمتها عام 1920 سلطات الانتداب الاستعماري الفرنسي على سوريا ولبنان، على توازن طائفي هش، وكان توسيع حدود الكيان اللبناني قد شكَّل هذا الأخير كبلد ذي غالبية مسيحية ضئيلة، مارونيةٍ بوجه خاص[3]. وقد عمدت فرنسا، التي تتباهى بأنها منارة العلمانية والاندماج الوطني الجمهوري، إلى تقطيع مجمل سوريا الكبرى، التي وُضعت تحت وصايتها بعد الحرب العالمية الأولى، إلى دولٍ طائفية (علوية، درزية) وإقليمية (حلب، إسكندرون، دمشق) وفقاً لأسوأ تقليدٍ إمبراطوري يقوم على قاعدة «فرّقْ تسُد». وقد أقامت في لبنان صيغةَ توزيع طائفي للسلطات لا زالت مستمرةً إلى الآن.

وقد أدَّى «الميثاق الوطني» المؤسِّس للبنان المستقل، والمعقود عام 1943 بين ممثلي الأجنحة الطائفية الرئيسية للطبقات المسيطرة اللبنانية، إلى تكريس التوزيع الطائفي للمناصب والمقاعد في الدولة اللبنانية بموجب قاعدة تمنح المسيحيين أغلبية 6/11. وأنشأ لبنان على أساس «لاءين» وفقاً للصيغة المشهورة والصحيحة جداً للصحفي اللبناني جورج نقاش[4]: تخلى المسيحيون عن الحماية الفرنسية والمسلمون عن مطلب الوحدة مع سوريا، لصالح لبنان سيد ذي هوية عربية مُبهَمَة. وقد عَرف هذا «الميثاق» امتحانه الأول الكبير بعد ذلك التاريخ بخمسة عشر عاماً.

ففي العام 1958، نتج أول نزاع أهلي في تاريخ لبنان المستقل من الصدام بين تأثير «الناصرية»[5]، من جهةٍ، وكانت دعوتها لتوحيد الأمة العربية قد تجسدت في السنة عينها بالوحدة السورية ـ المصرية، والرفض الحاد لهذا المنظور العروبي، من جهة أخرى، من جانب جزء من

السكان اللبنانيين، ولا سيما في صفوف المسيحيين. وقد كان الرئيس اللبناني كميل شمعون يساند مبدأ إيزنهاور وحلف بغداد، ساعياً إلى إدخال البلد في الترتيب الاستراتيجي الأنكلو ـ أميركي على المستوى الاقليمي.

كان هذا الحريق الأول قصير الأمد وأدَّى إلى إنزال على شواطئ لبنان، في تموز/ يوليو 1958، لقوات المارينز التي أرسلها على وجه السرعة الرئيس الأميركي دوايت إيزنهاور. وقد انتهى النزاع بتسوية جاءت إلى أعلى السلطة باللواء فؤاد شهاب، الذي حكم البلد على الطريقة «البونابرتية»، وهي تجمع الحكم التسلّطي المستند إلى الجهاز العسكري، إلى لعب دور الحكم بين مختلف الطوائف، والإصلاح الإداري والاجتماعي. وسوف تنفجر هذه التسوية تحت تأثير الحرب الإسرائيلية ـ العربية في حزيران/ يونيو 1967: ومع أن لبنان لم يتورط في تلك الحرب مباشرة، فقد تعرَّض لعواقبها في الصميم، لكونه، بعد الأردن، البلد الذي لجأ إليه أكبر عدد من الفلسطينيين منذ العام 1948. فالتجذّر الفلسطيني الذي أعقب الحرب، والذي ضخَّمه تجذّر شريحة من اللبنانيين، أغلبهم من المسلمين، ضرب التوازنات الهشَّة التي أقامتها «الشهابية» محفّزاً جزءاً آخر من اللبنانيين، أغلبهم من المسيحيين، على الارتماء مجدداً في أحضان واشنطن.

في غضون ذلك، كانت التوترات الاجتماعية قد احتدّت جداً في لبنان. فالنمو الاقتصادي السريع الذي شهده في الخمسينيات والستينيات كان له أثر شديد الاختلاف على مناطق البلد وطوائفه المختلفة. ففي حين كانت العاصمة والمناطق المجاورة لها، ذات الغالبية المارونية، تنعم بالازدهار ـ حيث صارت بيروت مركزاً هاماً للنقليات والتجارة والقطاع المالي بالنسبة لمجمل المشرق العربي ـ باتت المناطق البعيدة عن المركز والواقعة على امتداد حدود لبنان البرية، ومعظم سكانها من الشيعة، تعاني الحرمان من ذلك النمو الخاطف.

وقد تزايد الفرق بين معدلات النمو السكاني لمختلف الطوائف، حيث أن الأشدّ فقراً هم الأكثر خصوبة بموجب ميل اجتماعي معروف. فأصبح الشيعة الطائفة اللبنانية الأكثر عدداً في السبعينيات، في حين تسبَّب فائض السكان الاقتصادي في مناطقهم الريفية الأصلية بنزوح ريفي كبير غذّى توسّع المناطق الشعبية الضاحوية إلى الجنوب والشرق من العاصمة، بحيث توصلت «بيروت الكبرى» إلى أن تستوعب وحدها نصف سكان لبنان.

الحرب الأهلية 1975 - 1990

إن تضافر هذه العوامل البنيوية والظرفية أفضى في العام 1975 إلى اندلاع حرب أهلية، كانت أيضاً حرباً إقليمية ودولية على أرض لبنان. فبعد أن ساند النظام السوري في البدء التحالف المكوَّن من بعض الأطراف اللبنانية الإسلامية ومجمل قوى اليسار اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.)، أرسل جيشه في العام 1976 لنجدة قوى اليمين المسيحي، بمباركة واشنطن وضوء أخضر إسرائيلي. وكان يتوقع أن يكافأ على ذلك بأخذ مصالحه في الحسبان في تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

بَيْدَ أن هذا التفاهم السوري ـ الأميركي سقط في غضون عام واحد، بسبب تبدّل في المواقف نجم عن وصول تكتل الليكود إلى السلطة في إسرائيل، وقد أعقبه قيام الرئيس المصري أنور السادات بشق الصف العربي، في مسعاه للتفاوض على صلح منفرد مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة. فسمحت إسرائيل لنفسها عندئذ بأن تجتاح جزءاً من لبنان الجنوبي في العام 1978 («عملية الليطاني»، باسم النهر الذي يمر في لبنان الجنوبي والذي كانت إسرائيل تسعى لدفع الوجود الفلسطيني المسلَّح إلى ما وراءه) لكي تُنشئ «حزاماً أمنيا» تحت إشراف قوات لبنانية متعاونة معها. وقد انسحبت القوات الإسرائيلية بعد أسابيع وبعد أن أنجزت مهمتها، مخليةً المكان للقوة «المؤقتة» التي انتدبتها الأمم المتحدة إلى لبنان (المعروفة باسم يونيفيل)، والتي لا يزال انتدابها «المؤقت» يُمدَّد إلى الآن.

وبعد انتهاء إسرائيل، في نيسان/ أبريل 1982، من الجَلاء عن سيناء المصرية المحتلة منذ العام 1967، وذلك تطبيقاً لمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية المعقودة في العام 1979، اعتقدت حكومة مناحيم بيغن، التي كان فيها آرييل شارون وزيراً للدفاع، أنه آن الأوان لتصفية حساباتها مع م. ت. ف. وفي السادس من حزيران/ يونيو 1982، شنّت إسرائيل هجوماً عسكرياً واسعاً بذريعة حماية شمال إسرائيل من قذائف الفلسطينيين وهجماتهم (أُطلقت على العملية تسمية «السلام في الجليل»)، مع أن تلك الهجمات كانت قد توقفت منذ عدة أشهر. وقد وصل الاجتياح الإسرائيلي للبنان إلى بيروت، فدام حصار العاصمة اللبنانية عدة أسابيع وأدَّى إلى إجلاء مقاتلي م. ت. ف. بطريق البحر. وهو إجلاء ما لبثت أن تلته مجازر بحق اللاجئين الفلسطينيين المتروكين من دون حماية في مخيمي صبرا وشاتيلا تحت الإشراف الإسرائيلي. وبعد أن أكمل الإسرائيليون انسحابهم من سائر المناطق اللبنانية في العام 1985، استمر احتلالهم في لبنان الجنوبي ثمانية عشر عاماً، حتى العام ألفين، على ما يقارب عُشر مساحة لبنان. وقد كانت المعركة ضد هذا الاحتلال الحافز الأساسي

لتأسيس حزب الله والمصدر الرئيسي للمشروعية الشعبية الكبيرة التي نجح هذا الحزب في اكتسابها[6].

إن الحرب الأهلية اللبنانية، التي توقفت للمرة الأولى في خريف 1976 في إطار التفاهم السوري ـ الأميركي وتحت الرعاية السعودية (قمّة الرياض، في تشرين الأول/ أكتوبر 1976)، قبل أن تندلع من جديد إثر انفراط التفاهم، شهدت نهايتها في العام 1990 بنتيجة استعادة التفاهم عينه، بعد عدة جولات دموية ووساطة سعودية جديدة (اتفاق الطائف، تشرين الأول/ أكتوبر 1989). فحين اجتاح العراق الكويت في آب/ أغسطس 1990، انضم الرئيس السوري حافظ الأسد إلى التحالف الذي قادته واشنطن ضد بغداد. وقد ضمن ذلك له الضوءَ الأخضر الأميركي لهجوم في لبنان يرمي إلى وضع حد لتمرد الجنرال ميشال عون، الذي كان قد أعلن «حرب تحرير» دونكشوتية ضد القوات السورية في العام 1989، بعد مرور أشهر قليلة على قيام الرئيس المنتهية ولايته أمين الجميّل بتسليمه السلطة. وقد وجد عون نفسه في عزلة كاملة فاضطر إلى الانتقال إلى المنفى في فرنسا، ولم يعد إلاَّ بعد رحيل القوات السورية في العام 2005.

وضعت أحداث 1990 نهاية طويلة الأمد لخمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية، وسمحت باستقرار الوضع في لبنان مجدَّداً على قاعدة اتفاق الطائف. وكان هذا الأخير ينص على إحداث التوازن في التقاسم الطائفي للسلطات لصالح المسلمين: أعيد توزيع المقاعد النيابية مذاك على أساس التساوي بين المسيحيين والمسلمين بدلاً من غالبية الـ 6/11 لمصلحة المسيحيين التي كانت قد تكرست في العام 1943. فضلاً عن ذلك، فإن سلطات رئيس الحكومة السنّي، الذي بات يسمّيه المجلس النيابي، تعزّزت إلى حد كبير على حساب سلطات رئيس الجمهورية الماروني. وقد تجلّى ذلك في وضع رفيق الحريري في مركز المشهد السياسي اللبناني في التسعينيات من القرن الماضي. فالحريري الوثيق الصلة بالعائلة المالكة السعودية التي كان قد جمع ثروة شخصية طائلة بفضل علاقته بها، حكم بالاتفاق مع السوريين وبحضور جيشهم ومخابراتهم[7]. ولم يكن أحد آنذاك يطالب برحيلها الفوري، لأن الدولة اللبنانية كانت بحاجة إلى إعادة البناء ويلزمها مؤقتاً «جيش مستعار».

واشنطن وباريس ضد طهران ودمشق

مع حرب العراق الثانية في العام 2003، انكسر مجدداً الإطار الذي أشرف على نهاية الحرب الأهلية اللبنانية. فبشّار الأسد، خلافاً لوالده، ولكنْ منحازاً على غراره إلى موقف موسكو، شريكة سوريا البعثية الرئيسية خارج الشرق الأوسط، عارض الغزو الأميركي بصورة جازمة، وعزّز في

الوقت نفسه تحالف دمشق مع طهران، مسرِّعاً هكذا القطيعة مع الأميركيين والسعوديين. عندئذ بالذات دخل رفيق الحريري في نزاع مع رئيس الجمهورية الموالي لسوريا، إميل لحود، ولا سيما أن دمشق كانت قد قرَّرت تمديد ولاية هذا الأخير في العام 2004.

باتت الولايات المتحدة، المتمركزة في العراق بعد إطاحة نظام صدّام حسين البعثي، الشقيق اللدود للنظام السوري، تتطلع مذاك نحو إيران، الدولة الإقليمية الأخرى التي اعتبرها جورج دبليو بوش جزءاً من «محور الشر» بعد اجتياح أفغانستان في أعقاب اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001. ففي نظر واشنطن، غدا النظام الإيراني مذاك العدو رقم واحد الذي يجب إسقاطه، سواء لتوطيد السيطرة على العراق أو لاستكمال إرساء هيمنة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

فواشنطن تعتبر أن العائق الرئيسي أمام سيطرتها الإقليمية يتشكَّل من تحالف تقوده طهران ويضم القوى الشيعية العراقية الحليفة لإيران، والنظام السوري، وحزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية. وبات من الضروري ضرب هذا التحالف الذي كانت حلقته الضعيفة متمثِّلة، في الظاهر، بلبنان الذي بدا فيه للعيان هدفان مميَّزان هما الوجود السوري وحزب الله. هكذا جعلت واشنطن مجلس الأمن يتبنّى القرار 1559 (في أيلول/ سبتمبر 2004) المُطالب بانسحاب القوّات السورية من لبنان وبـ «تفكيك كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها» ـ أي نزع سلاح حزب الله ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين (حيث توجد منظمات مسلَّحة متحالفة مع دمشق).

إن القرار 1559 انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومثال للنفاق في آن واحد. فلقد تم تبنّيه خلافاً لرأي الحكومة اللبنانية التي كانت آنذاك موالية لسوريا، وهو يعلن تعلّقه بسيادة لبنان في الوقت عينه الذي يتدخل فيه في شؤون لبنان الداخلية، خارقاً بذلك المادة الثانية، النقطة السابعة، من الميثاق، التي تحظّر أي تدخل «في الشؤون العائدة بشكل أساسي للصلاحية الوطنية لإحدى الدول». والحال أنه لا بدّ من قدر هائل من السذاجة كي يؤمن المرء لحظةً واحدة بتعلّق أيٍ من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بسيادة دولةٍ غير دولته. والحقيقة أن القرار 1559 يندرج بصورة بديهية في نشاط الولايات المتحدة ضد إيران وحلفائها، والذي باتت له الأولوية بدوره، بعد أفغانستان والعراق، بوصفه المرحلة الثالثة للهجمة الإمبراطورية التي أطلقتها إدارة بوش في «الشرق الأوسط الكبير»؛ لهذا السبب بالضبط جرى تبنّي هذا القرار في العام 2004، وليس قبل ذلك الحين.

تعاونت فرنسا في هذه المسألة مع الولايات المتحدة كلياً وبصورة نشطة، خلافاً للموقف الذي اتخذته حيال العراق، ولكن بصورة تتفق مع الموقف الذي وجَّه مشاركتها الحماسية في الحملة الأفغانية. ففي المسألة العراقية، كانت مصالح متناقضة تحرّك باريس وواشنطن في ما يتعلّق

بمرامي كل منهما بخصوص النفط. فمذ كانت إسرائيل قد قرَّرت في الستينيات من القرن الماضي أن تبدِّل مزوِّدها المعتمد بالسلاح، بانتقالها من فرنسا إلى الولايات المتحدة، عمدت باريس إلى تغيير سياستها في الشرق الأوسط. وقد جرى إعلان هذا التغيير بصورة مدوّية من خلال النقد الذي عبَّر عنه شارل ديغول حيال إسرائيل غداة حرب حزيران/ يونيو 1967 والذي أثار ضجة كبيرة بلهجته شبه اللاسامية. ومذاك، فإن السياسة الفرنسية في هذا الجزء من العالم، والتي تحرّكها بشكل رئيسي مصالح المجموعات النفطية وصانعي الأسلحة، فضلاً عن صناعة الطائرات والبناء، سعت بوجه خاص للتسلّل إلى الساحات المغلقة في وجه المصالح الأميركية. هكذا أصبحت باريس الشريكة الغربية المفضَّلة لحلفاء موسكو.

وهكذا غدا عراق صدّام حسين، في السبعينيات، شريك فرنسا التجاري والسياسي المميَّز في الشرق الأوسط، إلى حد أن باريس توصلت، خلال العقد اللاحق، إلى سحب طائرات سوبر ـ إيتاندار من قواتها المسلحة لأجل «إعارتها» للعراق في حربه ضد إيران. وقد تواصل هذا التعاون المميَّز على الرغم من مشاركة باريس في التحالف الذي قادته واشنطن ضد بغداد في حرب الخليج في العام 1991. فاستمر صدّام حسين في منح أسواق وامتيازات نفطية للمجموعات الفرنسية، وللمجموعات الروسية أيضاً، معزّزاً هكذا حوافز الدولتين للعمل من أجل فك الحظر المفروض على العراق، وكان ذلك شرطاً لا غنى عنه لأجل وضع الامتيازات موضع التنفيذ.

هذه الأسباب عينها هي التي تفسّر الموقف السلبي الذي عارضت به موسكو وباريس الحرب الثانية التي خاضتها واشنطن ولندن ضد بغداد. وحين تعرّض العراق أخيراً للاحتلال من جانب التحالف الإنكليزي ـ الأميركي بدءاً من آذار/ مارس 2003، وهو احتلال أدى إلى فسخ الامتيازات التي كانت قد حصلت عليها المصالح الفرنسية، ارتدَّت فرنسا بالأولوية نحو شريكتها التجارية الأساسية الأخرى في المنطقة، المملكة السعودية[8]. والحال أن هذه الأخيرة، على عكس نظام صدّام حسين، هي الحليف العربي الأقدم والأهم للولايات المتحدة. وقد أدَّى ذلك في لبنان، في العام 2004، إلى «تلاقٍ تنافسي» للمصالح بين باريس وواشنطن، إذ اندرجت «الصداقة الحميمة» بين جاك شيراك ورفيق الحريري (كانت صداقات هذا الأخير تعود دائماً بالنفع العميم) اندراجاً طبيعياً جداً في تقرُّب باريس المثابر من السعوديين. وكان القرار 1559 الصادر عن مجلس أمن المنظمة العالمية الثمرة الأولى لذلك التلاقي.

لبنان بعد رحيل القوّات السورية

تمَّ انسحاب القوّات السورية في العام 2005، ولكنّ ذلك لم يكن بفضل القرار 1559 الذي رفضته سوريا بدعم من الحكومة الموالية لها، والتي كانت قائمة آنذاك في بيروت. والحقيقة أن الأمر الذي سرَّع الانسحاب السوري هو التعبئةُ الجماهيرية الهائلة التي تلت اغتيال رفيق الحريري، في الرابع عشر من شباط/ فبراير 2005، وخلفت في لبنان وضعاً عجزت دمشق عن تحمُّلِه.

في الوقت عينه، ظهرت توترات سياسية وطائفية جديدة في البلد، بعد سنوات من الهدوء، ولكن بصورة لم يسبق لها مثيل. وقد عبَّرت عن نفسها بوجه خاص بمظاهرتين جبارتين ومتعارضتين في آذار/ مارس 2005: مظاهرة 8 آذار/ مارس، من جهة، وكانت تحشد الجزء الأكبر من القوى الشيعية (حزب الله وحركة أمل[9])، فضلاً عن قوى أقلية موالية لسوريا تنتمي إلى المذاهب الأخرى، ومن جهة ثانية مظاهرة 14 آذار/ مارس المضادة، بدعوةٍ من تحالف يجمع قوى الأكثرية في صفوف الطوائف الثلاث، المارونية والسنية والدرزية، وهو تحالف بات يقوده مذاك الحريري الابن (سعد). كان البلد منقسماً بوضوح إلى جسمين متكافئين تقريباً. وقد خشيت المملكة السعودية صداماً يهدِّد باتخاذ منحًى خطير، وبمفاقمة اختلالٍ للاستقرار الإقليمي قد تستفيد منه طهران. فدعت المملكة إلى تهدئة الوضع.

تراجع التوتر بوضوح بعد الانتخابات البرلمانية في أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو 2005، التي تلت رحيل القوّات السورية: وقد خاضها ائتلاف كبير جمع بين التحالف المناهض للسوريين، والذي بات يشار إليه بتاريخ مظاهرته العملاقة في 14 آذار/ مارس، وتكتل القوى الشيعية الذي يضم كلاً من حزب الله وأمل. وكان الوحيدون الذين استُبعدوا من هذا الائتلاف هم أنصار سوريا غير الشيعة والجنرال عون، على الرغم من أن أنصار هذا الأخير كانوا قد لعبوا دوراً أساسياً في التعبئة المناهضة للسوريين، بما في ذلك مظاهرة 14 آذار/ مارس. وقد احتج عون بشدّة على قرار تنظيم الانتخابات على أساس قانون الانتخابات الذي أشرفت دمشق على صياغته وصدر في العام 2000. وهو قانون يهدف بصورة رئيسية إلى الحدّ من تمثيل التيار «العوني»، الذي كان يحوز أكثرية كبرى في أوساط الموارنة، وكانت تنظر إليه دمشق على أنه أعدى أعدائها في لبنان. لقد اختار تكتُّل 14 آذار/ مارس تفضيل الخصوم الموارنة لميشال عون الذي كانت طموحاته السياسية وحمْلتُه ضد الفساد، فضلاً عن تشهيره الحاد برفيق الحريري حين كان هذا الأخير في السلطة في تعاونٍ وثيق مع دمشق، تثير قلق كلٍّ من فريق الحريري وحلفائه، ولا سيما الزعيم الدرزي وليد جنبلاط. ولأجل عزل عون، اعتمد تكتُّل 14 آذار القانون الانتخابي الذي سبق أن فرضته سوريا وعقد اتفاقاً مع

الحركتين الشيعيتين، حليفتي دمشق اللبنانيتين الرئيستين. وبمنزلة الردّ على ذلك، أخذ عون، الذي كان قد مارس باستمرار حتى ذلك الحين مزايدة في العداء لسوريا وتباهى بأنه ساهم في وضع القرار 1559، أخذ يغازل قوى الأقلية المسيحية الموالية لدمشق وانضم إلى معارضة الأكثرية البرلمانية والحكومية الجديدة. كانت تلك مقدمات انعطافه الكبير بعد الانتخابات.

فبعد ذلك بأشهر قليلة، وبصورة فاجأت الجميع، أقام ميشال عون تفاهماً مع مجمل القوى الموالية لدمشق، بما فيها القوى الشيعية، وبات يعارض إقالة الرئيس لحود الذي كانت دمشق قد مدّدت ولايته. وقد شرح عون أنه لم يعد لديه نزاع كبير مع دمشق بعد أن رحل الجيش السوري، وبات يدعو مذاك لإقامة علاقات ودِّيّة مع الجارة سوريا. وفي السادس من شباط/ فبراير 2006، وقَّع برنامج تفاهم سياسي مع حزب الله، يحدِّد منظوراً لتسوية موضوع تسلّح هذا الأخير[10]. وقد رسَّخ هذا الاتفاق تحالف عون ـ حزب الله الذي أصبح منذ ذلك الحين عاملاً رئيسياً في السياسة اللبنانية.

ويتعلق الأمر، بالطبع، بزواج مصلحة قائم على حساب سياسي مزدوج. فحساب ميشال عون، الذي يرمي إلى تسلُّم رئاسة الجمهورية اللبنانية وإرساء نظام بونابرتي جديد يستلهم السابقة الشهابية نوعاً ما، يتمثَّل في أن تحالفه مع الشيعة، وهم الطائفة الأكبر عدداً، بالإضافة إلى شعبيته الشخصية في الوسط الماروني، يشكِّلان تركيبة رابحة لتحقيق طموحه. أما معارضته لإقالة لحود فتجد تفسيرها بالطبع في كونه لا حظّ له في خلافته في ظل الغالبية البرلمانية الناتجة من انتخابات 2005، حيث أن مجلس النوّاب هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية في لبنان. ويشترط عون إصدار قانون انتخابي جديد ـ وهذا مطلب وارد في اتفاقه مع حزب الله ـ وحصول انتخابات جديدة قبل انتخاب رئيس جديد.

أما حساب حزب الله، الذي بات يواجه ضغطاً متزايداً من جانب غالبية حكومية تعبّر عن ضغط الولايات المتحدة وفرنسا لأجل نزع سلاحه باسم القرار 1559، فيتمثَّل بالتأكيد بمواجهة ذلك الضغط وإفشال الأكثرية بواسطة التحالف مع عون. وهذا التحالف يحول دون أن تجد القوى الشيعية نفسها معزولة إزاء تكتل مناهض لسوريا وإيران يحوز الأغلبية في كل الطوائف الأخرى. كما أنه يقوّي من عزيمة قوى الأقلية المعارضة لتكتُّل 14 آذار/ مارس داخل تلك الطوائف. وقد غدا الانشطار السياسي في لبنان يجتاز الطائفة المارونية، الثانية من حيث العدد بعد الشيعة، واضعاً عون في معارضة حلفاء الحريري الابن وواشنطن، ومن بينهم «القوّات اللبنانية» بقيادة سمير جعجع، وهو أكثر سادة الحرب تورطاً في مذابح جرى ارتكابها إبّان الحرب الأهلية.

وقد حاول تكتُّل 14 آذار/ مارس، من جهته من دون التعويل كثيراً على ذلك، تشجيع بروز قوة شيعية في صفوفه، مثلما حاول ولا يزال، من جهة ثانية، تغذية التباينات بين حزب الله وحركة أمل. بَيْدَ أن هذه الجهود الأخيرة لم تحصد أكثر من نتائج هزيلة، لشدّة ما هي قوية ارتباطات أمل بدمشق وخشيتها من أن يهمِّشها غريمها الشيعي، الأكثر شعبية منها بكثير، في حال القطيعة معه.

هجوما إسرائيل التوأمان

لقد كان مسار الأحداث في لبنان مصدر إحباط كبير لواشنطن بعد الآمال التي أثارتها التعبئات والتوترات التي أعقبت اغتيال رفيق الحريري. كانت إدارة بوش قد أملَت أن يتصادم حلفاؤها مع حزب الله، وقد زادت من جسارتها تعبئة أنصارهم الضخمة وانسحاب الجيش السوري. بَيْدَ أنه سرعان ما بات واضحاً أن موازين القوى الفعلية في لبنان، بعد التخلّص من قوّات دمشق، لم تكن تسمح لحلفاء واشنطن اللبنانيين بالمخاطرة بصدام مع الحزب الشيعي. والحال أن الجيش اللبناني كان يمثِّل، ولا يزال، أداة لا مجال للمراهنة عليها من أجل تلك الغاية، حيث يمكن أن تؤدي أية محاولة لاستخدامه ضد حزب الله إلى تفجيره وانقسامه، على غرار ما حدث في ربيع 1976 في الطور الأول من حرب الـ15 عاماً الأهلية. وبدا كأن القسم من القرار 1559 المتعلّق بنزع سلاح حزب الله مؤجل إلى أجل غير مسمّى.

هنالك خلاصة فرضت نفسها: كان لا بدّ من تدخّل خارجي لتغيير موازين القوى في لبنان وخلق الشروط الملائمة لعمل حاسم يتولاّه حلفاء واشنطن اللبنانيون ضد حزب الله. فالولايات المتحدة الغارقة في المستنقع العراقي لم تكن قادرة على الاضطلاع بذلك، وفرنسا لا تملك قوة كافية للقيام بمهمة كهذه، وبالتالي وقع على عاتق إسرائيل أن تضطلع هي بالذات بمهمة تغيير الوضع في لبنان. وبذلك سنحت فرصة جديدة أمام الدولة الصهيونية لإظهار نفعها لمشاريع واشنطن الإقليمية، وهي تدافع عن مصالحها الخاصّة في الوقت نفسه. فمنذ انسحاب قواتها من لبنان الجنوبي في العام 2000، باتت إسرائيل تنتظر فرصة للانتقام من الشيعة اللبنانيين ومن حزب الله، ولاستعادة مصداقية قدرتها الرادعة بنتيجة ذلك، بعد أن كانت هذه القدرة قد أصيبت بشكل خطير بفعل ما حدث في لبنان، على الأقل بمواجهة المقاومات الشعبية.

في هذه الأثناء، تعرضت واشنطن لانتكاسة إقليمية جديدة في مواجهتها مع طهران. ففي كانون الثاني/ يناير 2006، فازت حركة حماس الفلسطينية في الانتخابات النيابية في الضفة الغربية وغزّة. وقد ردّت إدارة بوش بسرعة، في اتحاد وثيق مع حليفها الإسرائيلي؛ فلقد استنفرت حلفاءها

الغربيين، محرِّضة إياهم على عزل الحكومة الفلسطينية الجديدة وقطع المساعدات عنها. في الوقت عينه، طلبت واشنطن من شركائها الفلسطينيين، بدءاً برئيس السلطة الفلسطينية محمود عبّاس، الامتناع عن التصرّف على غرار حلفائها اللبنانيين: بكلام آخر، ألا يقيموا ائتلافاً مع حركة حماس باسم أي مصلحة وطنية عليا.

وتحت التأثير المتزايد لعملية الخنق التي تعرّض لها الفلسطينيون، ما لبث التوتر أن تصاعد في صفوفهم، يغذِّيه حلفاء واشنطن الأقربون بينهم. بَيْدَ أن حقد السكان الفلسطينيين، فضلاً عن حقد الرأي العام العربي، اتجه بصورة رئيسية شطر القائمين بالخنق، بدلاً من الانصباب على أولئك الذين حصلوا على أكثرية منبثقة بصورة ديموقراطية من صناديق الاقتراع. وأدّت اعتداءات إسرائيل المتنامية على الأراضي الفلسطينية إلى تمنّي سكان تلك الأراضي بصورة متزايدةٍ تحقيق الوحدة الوطنية ضد مضطهدهم التقليدي. وقد حصل هذا التطلّع على دفعٍ حاسم حين إنعقد اتّفاق، في أيار/ مايو، على برنامج سياسي مشترك بين سجناء فلسطينيين محتجزين في إسرائيل، يمثِّلون الغالبية الساحقة من التيّارات السياسية الفلسطينية من فتح وصولاً إلى حماس، ما عدا منظمة الجهاد الإسلامي.

في 25 حزيران/ يونيو 2006، خطف مقاتلون فلسطينيون من غزّة جندياً إسرائيلياً رداً على قيام الجيش الإسرائيلي بعمليات خطف متكرِّرة لفلسطينيين، من بينهم اثنان قبل يوم واحد، في 24 حزيران/ يونيو، وذلك بهدف مبادلة الجندي بأسرى فلسطينيين. وفي 28 حزيران/ يونيو، شنَّت إسرائيل هجوماً إجرامياً ضد غزّة، أطلقت عليه بصورة متهكمة تسمية «أمطار الصيف». وقد جرى تصوير هذا الهجوم على أنّه رد على خطف الجندي الإسرائيلي، مع أنّه حصل بعد ثلاثة أيام. وقد جرى هكذا طمس حدث آخر. ففي 27 حزيران/ يونيو، أي عشية الهجوم الإسرائيلي بالذات، كان محمود عباس وقادة حماس قد أعلنوا اتّفاقهم على نسخة معدّلة من «وثيقة الأسرى» وعلى التشكيل الوشيك لحكومة وحدة وطنية فلسطينية.

هكذا كان لهجوم 28 حزيران/ يونيو 2006 الإسرائيلي هدفٌ واضحٌ تماماً هو توجيه ضربة قاسية لحماس، والإيعاز إلى محمود عباس، عبر اتخاذ السكان الفلسطينيين رهائن بصورة أكثر جوراً بكثير مما كان قد حصل منذ انتخابات كانون الثاني/ يناير، ألاّ يمضي قُدُماً في التعاون مع المنظمة السلفية الإسلامية. وقد كان أوّل تدابير الهجوم خطف حوالى العشرين من نوّاب حماس بهدف حرمان المنظمة من الغالبيةَ النيابية التي تتمتّع بها، ودعوة عبّاس للاستفادة من هذا الوضع ـ وهو ما تحاشى فعله، لأنه كان يعرف إلى أي حد سيكون ذلك مرفوضاً من قِبَل الشعب الفلسطيني.

في هذا السياق العام بالذات، اندلع في 12 تموز/ يوليو، أي بعد أيام قليلة من بداية الهجوم على غزّة، الهجوم على لبنان. ولقد كان الهجومان متشابهين تماماً من حيث أهدافهما. ففي كلتا الحالتين، كان المقصود توجيه ضربة كبرى إلى عدوٍّ لإسرائيل وواشنطن، متحالفٍ مع طهران، ودفْع حلفاء واشنطن المحليين إلى تصفية حساباتهم معه.

1. جرى إعلان استقلال لبنان في العام 1943، لكن جلاء آخر القوّات الاستعمارية الفرنسية عن البلد حصل في العام 1946.

2. مالكولم كير، الحرب الباردة العربية: جمال عبد الناصر وخصومه، 1958 ـ 1970، لندن، أوكسفورد، 1970.

3. وفقاً لإحصاء الطوائف في العام 1932 (كان الإحصاء الوحيد منذ ذلك التاريخ).

4. جورج نقاش، «لاءان لا تصنعان أمة»، افتتاحية صحيفة الأوريان (بيروت) 10 آذار/ مارس 1949.

5. كان جمال عبد الناصر رئيساً لمصر من عام 1954 حتى وفاته في العام 1970.

6. في الفصل اللاحق تحليل لحزب الله.

7. وهي أقرب إلى المافيا منها إلى الاستخبارات.

8. في حين لم تنفك فاتورة فرنسا في موضوع الطاقة تزداد تضخُّماً، بسبب ارتفاع أسعار النفط، ولا سيما مع المملكة السعودية، المزوِّدة الثالثة لفرنسا بالنفط في العام 2005 بعد النروج وروسيا، تعزّزت بشكل كبير جهود باريس الرامية إلى زيادة الصادرات في اتجاه بلدان الشرق الأوسط النفطية. وقد ازدادت صادرات فرنسا إلى المملكة السعودية بنسبة تتجاوز الـ 26% في العام 2005، واضعة المملكة في المرتبة الثالثة في المنطقة، بعد الإمارات العربية وإيران. وبصورة إجمالية، فإن المملكة السعودية هي الشريك التجاري الثاني لفرنسا في الشرق الأوسط بعد تركيا. وفي آذار/ مارس 2006، زار جاك شيراك الرياض، ومعه 14 رب عمل من بينهم رؤساء مجالس إدارة شركات توتال وداسو وتاليس، ورئيسة الـ MEDEF . ثم في 21 تموز/ يوليو 2006، وفي نهاية زيارة لفرنسا قام بها ولي العهد السعودي ووزير الدفاع، سلطان بن عبد العزيز، وقَّعت باريس والرياض اتفاقيتي تعاون عسكري تنصّان على تزويد السعودية بتجهيزات ضخمة يصل ثمنها إلى عدة مليارات من الأورو. وتشمل في مرحلة أولى حوالى المئة مروحية، وطائرات إيربوس للتموين، وقطع مدفعية، يضاف إليها، تبعاً للمفاوضات، طائرات رافال المطارِدة ودبابات لوكلير. وتسعى باريس أيضاً لأن تبيع المملكة فرقاطات وغواصات، ومنظومة مراقبة بواسطة الرادار (225 راداراً) قيمتها سبعة مليارات أورو. ونضيف أن المملكة السعودية كانت تملك في العام 2004 الكمية الثالثة من التوظيفات المباشرة في فرنسا القادمة من الشرق الأوسط، بعد لبنان (!) ودولة الإمارات العربية.

9. بصدد أمل، انظر الفصل التالي.

10. انظر الفصل الثالث.

الفصل الثاني

حزب الله، من البدايات

حتى 12 تموز/ يوليو

في أواخر الستينيّات من القرن الماضي، كان الانفجار السكاني الذي شهدته الطائفة الشيعية على خلفية الفقر الاقتصادي، والنزوح الريفي إلى حزام البؤس الشعبي في بيروت، قد شكَّلا بروليتاريا، وشبه بروليتاريا وطبقة من الفلاحين الفقراء ذات أغلبية شيعية، بمعنى آخر جمهوراً مناسباً بامتياز لقوى تعبّر عن تجذُّر اجتماعي وسياسي.

من تجذُّر إلى آخر

وقد كان هناك حقاً تجذُّرٌ: كانت الستينيّات قد شهدت التجذُّر التدريجي للحركة القومية العربية، وصولاً إلى تحوّل بعض فصائلها في اتجاه الماركسية. وكانت حرب حزيران/ يونيو 1967 قد زادت في المنطقة من حدة الموجة العالمية العارمة التي تسبَّبت بها بشكل رئيسي المقاومة الفيتنامية للعدوان الأميركي، وهي موجة بلغت الأوج في العام 1968 وتدفقت على العديد من السواحل والضفاف قبل انحسار نهاية السبعينيّات الذي أعقب أزمة الرأسمالية العالمية المعمَّمة وبداية احتضار منظومة الدول «الشيوعية».

عبَّر تجذُّر السنوات التي تلت عام 1967 في لبنان عن نفسه بتنامٍ مشهدي لقوى اليسار وأقصى اليسار ـ ولا سيما الحزب الشيوعي اللبناني ـ في صفوف الشيعة بوجه خاص، وسواء في المناطق الريفية الفقيرة أو في الحزام الشعبي المحيط بالعاصمة. وقد تحرّك هذا النمو جنباً إلى جنب مع تداخل تلك المناطق مع مناطق تواجد المنظمات الفلسطينية وانتشارها. وقد تراجعَ حتماً وضع القيادات التقليدية التي كانت تسيطر على الطائفة الشيعية والمتحدرة بشكل رئيسي من طبقة مالكي الأراضي الكبار شبه الإقطاعية المتحوّلة إلى إقطاع انتخابي والتي كانت توظّف هيمنتها على قاعدتها المذهبية للحصول على مواقع في جهاز الدولة اللبنانية. هذا وقد أثار تصاعد قوة اليسار الجذري قلق البرجوازية الشيعية، وقلق شقيقاتها في الطوائف الأخرى.

في العام 1974، ولأجل مواجهة هذا الوضع بصورة رئيسية، تأسَّست حركة المحرومين، بمبادرة من مرجع ديني شيعي هو الإمام موسى الصدر، ومن عضو مستنير في «الطبقة السياسية» الشيعية هو النائب حسين الحسيني. وأنشأت لنفسها جناحاً مسلّحاً عُرف باسم أمل، المتشكّل من الأحرف الأولى لاسمها الكامل: أفواج المقاومة اللبنانية. وقد نافست حركة المحرومين اليسار اللبناني على أرضه الاجتماعية الخاصّة به، سواء بتنظيم مختلف أنواع الخدمات بفضل الإمكانات المالية الهامّة التي توافرت لها منذ بدايتها، أو بممارسة مزايدة شعبوية. هكذا، خلال تجمّع جماهيري حاشد نظمته الحركة في بداياتها، أدان موسى الصدر، ذو الكاريسما المؤثِّرة، وجود آلاف المساكن الشاغرة في بيروت، في حين تتكدّس جماهير «المحرومين» الشيعة ضمن ظروف وخيمة في أطراف العاصمة.

جعلت حركة موسى الصدر من نفسها ناطقة بلسان الطائفة الشيعية، وطالبت بمكانة أهم في المؤسَّسات لممثلي مذهبها، بما يتفق مع التقليد السائد في النظام السياسي الطائفي القائم في لبنان. وإزاء اليسار اللبناني والفلسطينيين، تأرجح موقفها بين المنافسة الودّية (لا بل التعاون مع فتح ياسر عرفات في البداية) والمعارضة الشرسة، بحسب الفترات. وخلال الحرب الأهلية اللبنانية الطويلة، واجهت أمل بعنف، وبصورة متكرِّرة، الشيوعيين أو الناصريين تارةً، وطوراً المنظّمات الفلسطينية. وقد باتت الروابط التي تشد الحركة إلى النظام السوري ركناً رئيسياً لهويتها السياسية، ولا سيما بعد «اختفاء» مؤسّسها موسى الصدر خلال زيارة له لليبيا، في العام 1978.

في العام التالي، طرأ حدث كبير شكَّل منعطفاً في تاريخ الشرق الأوسط السياسي، ألا وهو «الثورة الإسلامية» بقيادة آية الله الخميني، التي أطاحت نظام شاه إيران، وأقامت في طهران نظاماً تيوقراطياً مناهضاً بشدّة للولايات المتحدة التي تمّ وصفها بأنها «الشيطان الأكبر». وعلى امتداد ربع القرن السابق، كانت السلفيةُ الإسلاميةُ السلاحَ الإيديولوجي المفضَّل للقوى الرجعية المتحالفة مع واشنطن في العالم الإسلامي، وعلى رأسها المملكة السعودية بنظامها المتشدِّد الذي يستند إلى النسخة الأكثر فجاجة للسلفية الإسلامية، المتمثِّلة بالوهّابية. وإذ بتجلٍّ مثير جداً لصنف آخر من السلفية الإسلامية يحصل فجأة، ويطرح نفسه كقناة رئيسية من قنوات المعارضة الجذرية للغرب.

أما الصيغة القديمة للسلفية الإسلامية، المتحالفة مع الغرب في المعركة ضد الشيوعية، فقد استمرت واشنطن، مع حلفائها السعوديين والباكستانيين في استخدامها في الحرب ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، في الثمانينيات من القرن الماضي. وجرى تبرير مواصلة هذه السياسة بالتذرُّع بخصوصية الإسلام الشيعي الإيراني بالنسبة للإسلام السُّنّي الذي يشكِّل الغالبية في العالم الإسلامي والذي ظنت واشنطن وحلفاؤها أن لديه مناعة إزاء العداء لأميركا الذي رفعت رايته

السلطة الجديدة القائمة في طهران. بَيْدَ أن زوال الاتحاد السوفييتي وانقلاب أجزاء كبرى من السلفية السنّية ضد الولايات المتحدة بعد تدخلها العسكري ضد العراق وانتشار قوّاتها في شبه الجزيرة العربية، جعلا مغازلتها للسلفية الإسلامية أكثر فأكثر صعوبة، ولا سيما بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001. إلاَّ أن ذلك لم يمنع واشنطن، وهي مُطْلِقة للجِنّ عاجزة عن استيعاب دروس تجاربها في فقدان السيطرة على ما تطلقه من أن تتحالف مجدداً مع السلفيين الأفغان المتجمعين في تحالف الشمال لأجل إطاحة الطالبان وإدارة شؤون أفغانستان، ومن التعاون مع السلفيين العراقيين، الشيعة كما السُّنّة، في إدارة العراق المحتل.

نمو حزب الله وتحوله

نشأ حزب الله عند التقاطع الذي حدث بين تأثيرات الثورة الإيرانية والوضع الذي خلفه في لبنان، بعد سنوات ثلاث، اجتياح عام 1982 الإسرائيلي. فلقد وفَّرت «الثورة الإسلامية» دفعاً هائلاً للسلفية الإسلامية المناهضة للغرب في مجمل العالم الإسلامي، بمساعدتها على أن تَشْغَل الساحة التي تركها شاغرةً إخفاقُ الحركات القومية، التقدمية، إلى هذا الحد أو ذاك، وعجز اليسار الجذري: ساحة النضالات ضد السيطرة الغربية وحلفائها الطغاة المحليين.

هكذا نجح حزب الله في توجيه موجة التجذُّر اللاحقة في صفوف الشيعة اللبنانيين، وهم يشكِّلون البيئة الأكثر تأثُّراً بنفوذ الثورة الإيرانية بحكم التعاطف المذهبي. وقد تضافر الاجتياح الإسرائيلي في العام 1982 مع تأثير الثورة الإيرانية الذي بات عظيماً، في تسريع تجذُّر داخل حركة أمل وحدوث انشقاق «إسلامي» ينتسب إلى الخمينية التي كان مقبولاً بها حتى ذلك الحين في صفوف الحركة. وفي العام 1985، تم الإعلان بصورة رسمية عن حزب الله، بهذه التسمية، وقد جرى بناؤه، منذ نشوئه في العام 1982، وبمساندة طهران المباشرة أيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً ومالياً، عبر ولوجه ميدان الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولكن أيضاً ميدان النضال السياسي والإيديولوجي لأجل الهيمنة في أوساط الشيعة اللبنانيين.

وهكذا واجه حزب الله ما كان يرى فيه تورطاً لأمل في المساومات العفنة للسياسة اللبنانية بجذريته الخمينية المندرجة ضمن منطق السلفية الإسلامية الإيرانية، فأعلن تبنّيه لنموذج «الجمهورية الإسلامية» ومبدأ «ولاية الفقيه»، وولاءه للخميني «المرشد الأعلى»، فضلاً عن عدائه الجذري لإسرائيل[11]، وللسيطرة الغربية ووكلائها في لبنان. وسرعان ما باتت الأموال التي تمنحها إيران لحزب الله تفوق تلك التي في حوزة حركة أمل، في غياب مموِّلٍ للحركة بأهمية طهران

وثرائها. وقد استخدم حزب الله التمويل الإيراني بذكاء وبحصانة مميَّزة ضد الفساد إذا ما قورن بالقوى اللبنانية الأخرى، فنجح في إرساء شبكة من الخدمات الاجتماعية تنافس تلك التي أقامتها أمل وتفوقها أهمية، ممّا أتاح له بناء قاعدة جماهيرية تفرض نفسها داخل الطائفة الشيعية[12]. وقد زاد نمو قاعدته الطائفية، بالمقابل، من إمكاناته المالية، ولا سيما بسبب الفريضة الدينية التي يجبيها من أنصاره ومحازبيه.

خاض حزب الله، في فترة تكوينه، معركة شرسة في وجه خصومه في الوسط الشيعي. وكان الحزب الشيوعي اللبناني، بالطبع، إحدى القوى التي اعتبرها منافساً تنبغي إزاحته، ولا سيما أن الانغراس الشيوعي في الوسط الشيعي كان مؤثِّراً. بادر الحزب الشيوعي، فضلاً عن ذلك، إلى مقاومة إسرائيل في العام 1982، الأمر الذي جعله في وضع يتيح له اجتذاب حالة التجذُّر الكامنة التي تسبَّب بها الاجتياح، وذلك على حساب حركة أمل. ولم تكن المعركة ضد الشيوعيين إيديولوجية فحسب، فثمة شبهات قوية في أن حزب الله كان مسؤولاً عن اغتيال العديد من المناضلين الشيوعيين، ومن ضمنهم بعض الشخصيات الشيوعية الشيعية الأكثر بروزاً، في السنوات التي تلت الإعلان الرسمي عن نشوئه في العام 1985. وفي الفترة عينها، حدثت مواجهات دامية بين حزب الله والقوّات السورية في العام1987. ثم بينه وبين حركة أمل بالذات في السنة التالية.

سعى حزب الله لاحتكار مجد مقاومة الاحتلال لصالح «المقاومة الإسلامية» التي شكَّلها لتنافس «المقاومة الوطنية» الخاصة بالقوى السياسية العلمانية. ولهذه الغاية، لا شك في أنه تميّز بتفانيه في القتال وقدرته على تقديم «شهداء»، كما بالتكوين والقدرات العسكرية التي تمتع بها بفضل إيران. ولكنه سعى أيضاً لأن يفرض بالقوة احتكاره للكفاح المسلَّح في الأماكن التي باتت تحت إشرافه، في منطقة المقاومة في لبنان الجنوبي. وفعلت أمل الشيء نفسه، من جهة أخرى، في الجيوب الريفية التي كانت تحت إشرافها هي، وهذا ساهم في إعاقة نشاط المقاومة الخاص بالشيوعيين[13]. وحين قرَّرت إسرائيل مجبرةً، في العام 2000، أن تنسحب من آخر رقعة من الأرض اللبنانية التي كانت قد احتلتها في العام 1982، نسب حزب الله كل مجد ذلك النصر لنفسه ـ وكان محقاً بالتأكيد ولكنه طمس أيضاً الدور غير الضئيل الذي اضطلعت به في المقاومة التيارات الأخرى، العلمانية أو اليسارية.

وبعد السنوات الأولى التي اتسمت بمنافسة لا ترحم، أرسى حزب الله حالة تعايش مع المنظّمات الأخرى الناشطة في الوسط الشيعي. وقد أدَّت وساطة طهران إلى عقده تحالفاً مع أمل، كما مع

النظام السوري. وبمرور السنين، عرف الحزب تحوّلاً في وضعه، حيث أن دوره كحزب جماهيري تغلّب تدريجاً على دوره كمنظّمة مقاومة مسلَّحة. وقد زادت من سرعة هذا التحولَ التبدّلاتُ الطارئة في إيران بعد وفاة آية الله الخميني في العام 1989، والتي تمثَّلت بوصول علي أكبر هاشمي رفسنجاني، «البرغماتي» جداً، إلى سدَّة الرئاسة، وارتقاء آية الله علي خامنئي إلى مرتبة «المرشد الأعلى». كما سرَّعه أيضاً، وبالطبع، الانعطافُ الذي شهده الوضع السياسي اللبناني بعد اتّفاق الطائف في العام 1989 عينه وانتهاء الحرب الأهلية في السنة التالية.

لقد دخل حزب الله إذاً الميدان السياسي والمؤسَّسي في لبنان العائد إلى السلم في التسعينيّات، وصار إحدى القوى الأساسية على المسرح السياسي اللبناني. هذا التحوّل يسّره كون الحزب قد عدَّل بصورة مبكرة جداً إلهامه التأسيسي، بإقراره بعدم تلاؤم برنامج «الجمهورية الإسلامية» مع لبنان متعدد الطوائف، واكتفائه بالتالي ببناء هيمنته على الطائفة الشيعية، والتأثير في التطوّر السياسي اللبناني انطلاقاً من وضع القوة هذا.

خمينية مكيفة مع الواقع اللبناني

منذ أول إعلان برنامجي لحزب الله، «رسالة إلى المستضعفين»[14]، في العام 1985، أقر الحزب، بالفعل، بأن منظور دولة إسلامية من الطراز الإيراني مستحيل في لبنان إلاَّ إذا جرى تغيير تركيب البلد الطائفي بالقوة أو التسبّب بتقسيمه. وقد سعى الحزب الجديد لطمأنة المسيحيين اللبنانيين، ففي حين دعاهم إلى اعتناق الإسلام ودعا كل اللبنانيين لاختيار حكومة إسلامية، أوضح أنه ليس وارداً فرض هذا الخيار بالقوّة. وبالمقابل، رفض «الامتيازات الطائفية» الخاصة بالمسيحيين، معتمداً الإيديولوجيا السائدة في لبنان، والتي يُنظَر بموجبها إلى السلطة من زاوية التباينات الطائفية بدلاً من التباينات الاجتماعية. وهكذا بدا «المستضعفون» فاقدين للحظوة بوصفهم طائفة دينية لا بوصفهم شرائح اجتماعية دنيا.

وبنتيجة اندماج حزب الله المتنامي بالنسيج الاجتماعي اللبناني، استعاض، في الواقع، من البرنامج السلفي الذي يستلهم الخمينية المشرفة على تأسيسه بالتحاق من نوع خاص بالمبدأ العثماني الأصل الذي يحكم المؤسَّسات اللبنانية، وهو نظام «الملل» الذي تتمتع بموجبه كل جماعة طائفية باستقلال أكيد في تنظيم شؤونها الدينية وقانونها المدني، حيث لا توجد المواطنية إلاَّ بواسطة الطائفة وعبرها[15]. والحزب يتبنّى هذا المبدأ كلياً، متوسعاً به ليتجاوز إلى حد بعيد مسائل الأحوال الشخصية. وهو يمارس استقلالاً أكثر شمولاً بكثير في المناطق الخاضعة لإشرافه، استقلالاً في

السياسة والاجتماع والثقافة، وحتى القضاء بصورة جزئية، بفضل تنظيمه السياسي ـ الديني وشبكة الخدمات الاجتماعية التي يمتلكها، فضلاً عن مؤسساته التعليمية والتمويلية.

بهذا المعنى، فإن ما يديره حزب الله ليس «مجتمعاً مضاداً» بصورة كاملة: هذا المفهوم الذي تمت صياغته في سياق تحليل ما كان يمثِّله الحزب الشيوعي الفرنسي، والذي طبَّقه عالم اجتماع لبناني[16] في تحليله لحزب الله، يحيل إلى نوع من التشكيل يطمح إلى أن يكون جنين تنظيم اجتماعي مدعوٍ للحلول محل المجتمع الرأسمالي القائم. إن تنظيم حزب الله الطائفي ليس مدعواً ـ وليس من المعقول أن يكون مدعواً ـ لأن يمتد ليشمل مجمل المجتمع اللبناني: لذا فهو يكتفي بدائرة ارتكازه «الطبيعية»، أي بيئته الطائفية، ليس في تعارضٍ، بل في تعايش بالأحرى، مع التنظيمات السياسية أو الدينية للطوائف الأخرى ومع جهاز الدولة.

إن «دولة حزب الله»، وفقاً لعنوان كتاب وضّاح شرارة، موجودة حقاً؛ لمزيد من الدقة، ثمة دويلة ضمن الدولة اللبنانية، ولكن هذا الواقع لا يشكل استثناءً في بلد كلبنان سار لا محالة منذ إخفاق المشروع الشهابي، في اتجاه فدرالية طوائف وفقاً لنسخة موسَّعة وطريفة من النظام العثماني. وتتميّز الصيغة اللبنانية بأنها تتيح وجود جماعات دنيا سياسية الولاء، تستحوذ على عناصر دويلانية متنوعة، ضمن الجماعة الطائفية الواحدة: بهذا المعنى، يبقى لبنان تحت تأثير نظام أسياد الحرب الذي تم إرساؤه منذ اندلاع الحرب الأهلية في العام 1975.

لهذا السبب لم يجد حزب الله ضَيْراً في الموافقة على تسوية الطائف للعام 1989 ـ 1990، سواء في ما يتعلّق بالتوازن الجديد الذي أضفته على توزيع السلطات الطائفي في لبنان أو في ما يتعلّق بهدف «إلغاء الطائفية السياسية». فهذا الهدف الأخير يفترض إلغاء التوزيع الطائفي للمقاعد والمناصب في المؤسَّسات، بما يطلق العنان للتعبير عن موازين القوى الحقيقية بين التيارات السياسية ـ الطائفية. ولأنَّ حزب الله هو القوة الكبرى في أكبر طائفة لبنانية، فإن له الكثير ليكسبه من إلغاءٍ كهذا، يتميز عن العلمنة التي تتمثَّل في وضع قانون مدني للأحوال الشخصية يتجاوز كل الطوائف، وفي الفصل الكامل بين الدين والدولة، الأمر الذي يتناقض جذرياً مع السلفية الإسلامية التي أُنشِئ حزب الله على أساسها. وتُشكّل هذه الأيديولوجيا مصدراً لمواقف رجعية في موضوع علاقات الجندر وقضايا الأخلاق الخاصة والعامة، وإن كان موقف الحزب بخصوص النساء أقل رجعية من مواقف القلاع الرئيسية للسلفية الإسلامية السنّيّة، مثلما أن إيران أقل رجعية بكثير من المملكة السعودية.

إن طرافة حزب الله بالنسبة لمثاله الإيراني تجد انعكاساً لها في علاقة الحزب بطهران. فجمهورية إيران الإسلامية لا تزال المرجع الأعلى للحزب الذي يُخضع توجهاته البرنامجية لموافقة «المرشد الأعلى» الإيراني العقيديّة. إلاَّ أن الحزب اللبناني ليس مع ذلك مجرد فرع للنظام الإيراني، خاضع لإشراف طهران المباشر، بل يحوز استقلالاً فعلياً يتحتم على إيران أن تقبل به، خاصة أن حزب الله حليف بالغ الأهمية وأن في وسعه الابتعاد عن الجمهورية الإسلامية، إذا حدث أن أصبحت الوصاية الإيرانية عليه مزعجة بما لا يُحتمل حتى لو أدَّى الأمر إلى انخفاض كبير في موارده. بَيْدَ أننا بعيدون عن ذلك، ويبقى الحزب اللبناني العضو الأكثر مهابة ضمن الحركة الخمينية الإقليمية، التي ينتسب إليها أيضاً المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهي حركة تشكّل النواة الصلبة للتحالف الإقليمي الأقل انسجاماً الذي يشد إلى إيران النظام السوري «العلماني» وحركة حماس الفلسطينية السنّية.

ينجم عما سلف، كما عن تاريخ التنظيم بالذات، أنه لا مجال للمقارنة بين ولاء حزب الله لطهران وتحالفه مع دمشق، وإن كانت سوريا الممر الإلزامي للأسلحة الإيرانية المرسلة إلى حزب الله، وتمتلك لهذا السبب وسيلة ضغط هامة على التنظيم اللبناني. فضلاً عن ذلك، وفي جميع الأحوال، يرتهن حزب الله بدعم طهران ودمشق أقل مما ترتهن إسرائيل بدعم واشنطن، إذا لم يكن لشيء فلأنه أسهل على منظمة أن تستغني عن الإسناد الخارجي الذي تستفيد منه، عبر خفض نفقاتها إذا اقتضى الأمر، مما على دولة تابعة بصورة بنيوية. وفي هذا المجال، فإن اتهام الولايات المتحدة وإسرائيل لحزب الله بولائه لإيران وتبعيته لها إنما يعبّر عن الوقاحة اللامتناهية والغطرسة المتمحورة حول الذات اللتين تتشاركانهما[17].

المقاومة والإحسان

لقد تيسَّر تحوّل حزب الله في التسعينيات بوصول حسن نصر الله، وهو أيضاً قيادي براغماتي جداً، إلى قيادة الحزب ـ إلى منصب «الأمين العام» ـ بعد اغتيال إسرائيل لسلفه في العام 1992. ولقد شارك حزب الله في الانتخابات النيابية بانتظام بدءاً بذلك العام، عام الانتخابات الأولى التي أُجريت في لبنان منذ العام 1972. ومنذ ذلك الحين، بات للحزب العديد من النوّاب في البرلمان. وقد أصبح القوة الأكثر شعبية بكثير ضمن الطائفة الشيعية، وهي شعبية يعود سببها بشكل لا ينفصل إلى الخدمات الاجتماعية التي ينظمها الحزب وإلى المعركة التي خاضها ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان الجنوبي. هذا وقد شكَّل الانسحاب الإسرائيلي في العام 2000 حدثاً كبيراً في التاريخ الطويل

للنزاع العربي ـ الإسرائيلي: فللمرة الأولى منذ نشوء دولة إسرائيل، انسحبت قواتها المسلَّحة من أراضٍ احتلتها من دون أن تفرض شروطها، وذلك تحت الضغط العسكري لحرب غوار ومن دون أن يَنْتُج الانسحاب من ضغط دوليٍّ ما.

أضفى كفاح حزب الله شرعية مزدوجة عليه: سواء على الصعيد السياسي أو في ما يتعلّق بسلاحه الذي احتفظ به على أساس المقاومة ضد المحتل، في حين كانت القوى المسلَّحة الأخرى تخضع لنزع سلاح فعليٍّ إلى هذا الحد أو ذاك بعد العام 1990، وفقاً لاتّفاق الطائف. وبعد العام 2000، حافظ حزب الله على هذه الشرعية بحجة القضايا التي بقيت من دون حل في الصراع اللبناني ـ الإسرائيلي. والأمر يتعلّق بمزارع شبعا وتلال كفرشوبا المحتلة منذ العام 1967[18]، وبالأسرى اللبنانيين الذين تحتجزهم إسرائيل، وعلى الأخص بالميل الإسرائيلي للاعتداء باستمرار على السيادة اللبنانية، براً وبحراً وجواً، مبقياً البلد تحت التهديد باجتياح جديد.

ويشكّل هذا الواقع الأخير الحجة الأهم التي تضفي الشرعية على سلاح حزب الله، سواء لأجل الدفاع عن نفسه وعن مناطق لبنان الشيعية التي هاجمتها إسرائيل مراراً، أو كقوة ردع ضد احتلال إسرائيلي جديد للأراضي اللبنانية. وقد عزّز هيبة الحزب تبادل الأسرى الذي تم في كانون الثاني/ يناير 2004، والذي حصل حزب الله بواسطته على إطلاق سراح 435 أسيراً لبنانياً وفلسطينياً، فضلاً عن رفات قرابة 60 مناضلاً، مقابل رهينة إسرائيلية ورفات ثلاثة جنود. كما أن التبادل أرْسخَ أيضاً لدى الحزب القناعة بأن السبيل الوحيد للحصول على تحرير الأسرى اللبنانيين الذين ما زالوا محتجزين في إسرائيل، ومن بينهم سمير القنطار المعتقل منذ العام 1979 بعد مشاركته في عملية فدائية لجبهة التحرير الفلسطينية، إنما يكون بمبادلتهم برهائن إسرائيليين.

هذا وقد كان الحزب، إلى حين رحيل القوّات السورية عن لبنان، يبدي تحفّظاً حيال مشاركته في الحكومة، إذ لم يكن يريد المخاطرة بإشراكه رغماً عنه في قرارات يمكن أن تتناقض مع أيديولوجيته أو توجهاته السياسية، تحت طائلة أن يجد نفسه في حالة خلاف مع دمشق، مركز السلطة الحقيقي[19]. إلاَّ أن انسحاب القوّات السورية الذي بات ناجزاً في العام 2005، قبل الانتخابات النيابية لذلك العام، بدَّل الوضع، وعادت الحكومة اللبنانية مصدراً مستقلاً لقرارات تتعلّق بمصير البلد. فقرَّر حزب الله بالتالي أن يتمثّل فيها بوزيرين من صفوفه، مواصلاً العمل الذي بدأه باتفاقه الانتخابي مع قوى تكتُّل 14 آذار/ مارس المعادي لسوريا.

بَيْدَ أن هذه القوى صاحبة الأكثرية في البرلمان كما في الحكومة ـ التي يقودها فؤاد السنيورة، وهو عضو في «مجموعة الحريري» بالمعنى السياسي والمقاولاتي لتعبير «المجموعة» ـ بدأت تطالب بإلحاح بنزع سلاح حزب الله بضغط من واشنطن، متذرعة بالقرار 1559 الصادر عن مجلس أمن منظمة الأمم المتحدة. وهو ما دفع حزب الله، مع الإبقاء على عضويته في الحكومة، إلى أن يكون بالفعل في المعارضة، وهو وضعٌ كرَّسه التحالف الذي عقده مع ميشال عون في شباط/ فبراير 2006.

وقد دفعت الحزب هذه الظروف عينها إلى معارضة بعض التدابير النيوليبرالية المكروهة شعبياً، والتي حاولت حكومة السنيورة فرضها، وذلك بالتعاون مع باقي المعارضة، ومن ضمنها الشيوعيون، ولكن أيضاً تيار الجنرال عون وأطراف أخرى لا يتبادر إلى ذهن أحد أن يصنّفها كقوى يسارية. ولم يتم ذلك أصلاً من دون بعض التردّد. هكذا، فمن بين وزيري حزب الله في حكومة السنيورة، شارك أحدهما، وهو وزير العمل، في المجلس الأعلى للخصخصة بصفته هذه، في حين أن الآخر، وهو وزير الطاقة، تردّد في موضوع خصخصة القطاع الذي تحت وصايته. غير أن فرصة امتطاء حصان معركة شعبية ضد الأكثرية الحكومية، وضغط الحلفاء الشيوعيين، وبوجه خاص كون خصخصة الكهرباء إجراء ستتضرر منه في المقام الأول قاعدة حزب الله الشعبية الفقيرة، عوامل أدَّت إلى إقناع الوزير أخيراً بالتخلي عن المشروع.

والواقع هو أنه ليس في توجهات حزب الله البرنامجية، المبهمة بوجه خاص إزاء هذه المسائل، ما يتعارض مع الرأسمالية، لا بل حتى مع نسختها النيوليبرالية. فالحزب لم يجعل من نفسه قوة معارضةً لتوجهات رفيق الحريري النيوليبرالية حين كان هذا الأخير في قيادة الحكومة اللبنانية، ومثل هذه التوجهات لا يعيق تحالفاته إطلاقاً. والحال أن التحالف الانتخابي الذي عقده حزب الله مع تكتُّل 14 آذار/ مارس بقيادة الحريري الابن، هو الذي مكّن هذا الأخير من أن يضمن لنفسه أغلبية مريحة في المجلس النيابي اللبناني. مع ذلك، يشكّل التركيب الشعبي الكادح لقاعدة الحزب الاجتماعية مصدر ضغط لأجل سياسةٍ معارضة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية غير الشعبية على وجه الخصوص. ويمكن لتنوُّع الشرائح الاجتماعية الممثّلة في صفوف حزب الله في محيطه أن يتسبَّب بتباينات في الموقف من هذه المسائل، على غرار التباينات ضمن النظام الإيراني، التي جعلت تيارات شعبوية وتيارات رأسمالية تقليدية تتعارض في السابق ولا تزال.

في الميدان الاجتماعي ـ الاقتصادي، لا تتعدّى العدالة الاجتماعية، في نظر الحزب، إعادة التوزيع بواسطة الضريبة التي تنص عليها الشريعة الإسلامية. هذا ويعيد حزب الله تدوير الأموال التي

يجبيها من محيطه الاجتماعي، وتلك التي يتلقاها من إيران، من ضمن سياسة مساعدة لذوي الحاجات لا تحوّل هؤلاء بتاتاً إلى قوة تغيير اجتماعي، بل تساهم على العكس في الإبقاء على استسلامهم لمصيرهم. وهذا ما شرحته في تاريخ غير بعيد، بصورة صائبة جداً، افتتاحية لجريدة «الأخبار» اللبنانية، المقرَّبة من حزب الله، بقولها:

«منذ عودة السلم الأهلي، والشروع في إعادة بناء الدولة، وصلت [...] النخب إلى سدّة السلطة ونعمت في رغد العيش بينما كانت القطاعات الأفقر من السكان تستمر في القتال والاستشهاد لتحرير الجنوب المحتل. وقد ساهم حزب الله، من خلال تركيزه على أولوية معركة التحرير على غيرها من المعارك السياسية والاجتماعية الداخلية، ومن خلال حشد طاقات جماهيره، الغفيرة والمعدمة في أغلبها، لخوض هذه المعركة، في الحفاظ على «السلم» الاجتماعي في لبنان. فالسياسات النيوليبرالية الظالمة التي اعتُمدت خلال حقبة إعادة الإعمار [التسعينيات] كانت لتسبب، في ظروف أخرى، انتفاضات اجتماعية عنيفة. ونجح الحزب، من خلال مؤسساته وجمعياته الاجتماعية والتربوية والخيرية، في نسج شبكة أمان اجتماعية لقطاعات واسعة من اللبنانيين، في ظل غياب أية سياسة اجتماعية للدولة. كان على النُّخب المذكورة أن تشكر حزب الله لكنها عوضاً من ذلك استمرت في الهجوم عليه»[20].

أسر الرهينتين في 12 تموز/ يوليو

لما كان حزب الله مهتماً بالدفاع عن شرعية حمله للسلاح، شدَّد لهجته سواء بخصوص موضوع مزارع شبعا أو بخصوص موضوع الأسرى اللبنانيين الذين تحتجزهم إسرائيل[21]. ففي خطاب ألقاه حسن نصر الله خلال احتفال بالذكرى الثامنة والعشرين لاعتقال سمير القنطار، في 24 نيسان/ أبريل 2006، وعد على رؤوس الأشهاد بالعمل لتحرير الأسير المعتقل، مبشِّراً بأن ذلك سيتم «قريباً جداً جداً جداً إن شاء الله» وملمِّحاً إلى قرب القيام بـ «فعل مقاومة» لهذه الغاية. وكان زعيم حزب الله أكثر دقة أيضاً، بتأكيده أن إسرائيل باتت تتوقع محاولة خَطف جنود إسرائيليين: «طوال الشهر الماضي وحتى اليوم ما زال الاستنفار الإسرائيلي على امتداد الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة في أعلى درجاته، وخلال كل هذه الفترة حصلت اتصالات رسمية معنا واتصالات دولية معنا كانت تقول لنا إن سبب الاستنفار الإسرائيلي هو خشيتهم من قيامكم بخطف أو أسر جندي إسرائيلي»[22].

ويبدو أن حزب الله بدأ فعلاً منذ شهر آذار/ مارس يعد عملية أخذ الرهائن العسكريين التي تمّت أخيراً في 12 تموز/ يوليو 2006، كما أعلن ذلك نصر الله بالذات في يوم العملية مؤكداً أنها كانت تُحضَّر منذ خمسة أشهر. في تموز/ يوليو، كانت الظروف الإقليمية قد أضافت قيمة سياسية زائدة على العملية، إذ منذ الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو، كانت إسرائيل قد أطلقت عمليتها العسكرية ضد قطاع غزّة الفلسطيني، متذرّعة بخطف أحد جنودها. ونظراً لاتساع الهجوم الإسرائيلي على غزَّة وعنفه، كان ينبغي توقّع رد فعل إسرائيلي شرس جداً ضد لبنان في حال خطف حزب الله جنوداً إسرائيليين بعد أيام على السابقة الفلسطينية.

بَيْدَ أن قيادة حزب الله ظنت أنه لن يحدث شيء من ذلك القبيل. ففي مقابلة طويلة نشرتها جريدة «السفير» في 27 نيسان/ أبريل 2006، كان نصر الله قد شرح أنه، نظراً لكون منطقة شمال إسرائيل هي الأهم في البلد، ولكون القادة الإسرائيليين يعرفون أن لدى حزب الله الإمكانات لقصفها في حال الاعتداء على لبنان، سوف يَعُدُّون إلى الألف قبل القيام بعدوان جديد. ولقد كان الخطأ في الحساب كبيراً: كان ذلك ينمُّ عن سوء تقدير واضح لعزم إسرائيل على عدم السماح بأي شكل من الردع الإقليمي المعيق لحرية الحركة لديها. وقد عاد زعيم حزب الله فاعترف بكل نزاهة بالخطأ في الحساب هذا، في المقابلة التي أعطاها لقناة نيو. تي. في اللبنانية في 27 آب/ أغسطس 2006.

«لم يكن لدينا أي احتمال ولو واحداً بالمئة أن عملية الأسر ستؤدي إلى حرب بهذا الحجم. لماذالله لأنه وبناء على تجربة كبيرة مبنية على عقود من الزمن، ولأننا نعرف كيف يتصرّف الإسرائيلي، فلا يمكن أن رد الفعل على عملية أسر سيكون بهذا الحجم خصوصاً في ظل الموسم السياحي. وبتاريخ الحروب، لم يسبق أن شنّت أي دولة حرباً على دولة أخرى بسبب أسر جنود ومقتل آخرين. الآن إذا سألتموني [ماذا كنت فعلت؟] لو كنت أعلم أن عملية الخطف هذه ستؤدي إلى حرب بهذا الحجم بنسبة واحد بالمئة، فقطعاً لما فعلنا لأسباب إنسانية وأخلاقية وعسكرية واجتماعية وأمنية وسياسية»[23].

وفي المقابلة عينها، شدَّد نصر الله بحق على أن العدوان الإسرائيلي على لبنان كان معدّاً له سلفاً، مستشهداً بالتحقيقات التي تمّت بعد الحرب، لا سيما في الولايات المتحدة[24]، والتي تشير إلى أن إسرائيل كانت قد وضعت خطة الهجوم بالاتفاق مع واشنطن، وإلى أن عملية 12 تموز/ يوليو لم تكن غير الذريعة التي أتاحت وضع هذه الخطة موضع التنفيذ. بَيْدَ أن زعيم حزب الله قلَّل من أهمية الذريعة التي قدَّمتها عملية منظمته، مؤكداً أن الأجهزة الإسرائيلية لولاها لاصطنعت حجّة عند

الاقتضاء في الوقت الذي تجده إسرائيل مناسباً لإطلاق هجومها، على الأرجح في خريف 2006 بحسب نصر الله.

إلاَّ أن الأكيد، مع ذلك، هو أن الهجمة الإسرائيلية كانت حقاً معدَّة سلفاً. والمسؤولون الإسرائيليون، بالذات، لمّحوا بوضوح إلى أنه جرى تصوّرها منذ زمن طويل، ولكنهم انتظروا مناسبة ملائمة سياسياً لإطلاقها. هكذا أعلن الوزير الأول إيهود أولمرت لصحيفة «ذي تايمز» اللندنية، بكل براءة:

«لقد سمعت أن بعض الأصوات قالت إنه كان على إسرائيل أن تهاجم لبنان سابقاً، خلال السنوات الخمس الأخيرة التي تلت انسحابنا، بسبب ما رأيناه يَنْشَأ [هناك] ـ بنية تحتية كبرى تم خلقها لحزب الله. يجب أن أكون مستقيماً جداً معكم، فأنا لم أكن عضواً في الحكومة المصغَّرة إلاَّ لبعض الوقت. ولكن فقط على سبيل المثال، هل يمكنكم أن تتخيّلوا [أرييل] شارون وهو يتخذ ضد لبنان، في أي حينٍ من السنوات الخمس الماضية هذه، المبادرة إلى هجوم في وسعه أن يحصل على أدنى دعم من أيٍّ كان؟ [...] فلنكن مستقيمين، لو أنه فعل أي شيء آنذاك، ولا سيما من دون أي استفزاز كالذي واجهتُه هذه المرة، ماذا عساه كان رد فعل العالم؟ وما عساه كان رد فعل الرأي العام في إسرائيل؟[25]».

وبالصراحة عينها، أجاب قائد الفرقة الجنرال يوسي كوبرفاسر، رئيس قسم البحث في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية حتى تاريخ قريب، عن سؤال وجَّهه إليه أحد محرري صحيفة «هاآرتز» حول ما إذا كانت أصوات قد ارتفعت في السنوات السابقة داعية لضرب حزب الله بصورة وقائية:

«كلا، لم يقل أحد ذلك، لأنه من الواضح أنه أمر يستحيل فعله. فلكي يتم فعل شيء كهذا، يجب تبنّي طريقة لم يستطع الأميركيون أن يعبئوا لأجلها دعماً عالمياً، طريقة تقوم على الضربة الوقائية. فحين ذهب الأميركيون إلى العراق لتنفيذ حرب وقائية، لم ينجحوا في الحصول على دعم عالمي. فهل تريدون أن تفعل إسرائيل الشيء نفسه؟ فلنكن جديين»[26].

ولقد كانت تصريحات الشخصيات غير الرسمية أكثر مباشرة أيضاً، كتصريح رون بونداك، مدير مركز بيريز للسلام والمفاوض الإسرائيلي سابقاً مع الفلسطينيين، حين أكّد لصحيفة «نيويورك تايمز» ما يلي: «لقد أعطاهم حزب الله فرصة رائعة للقيام بشيء كان الجيش قد بات مستعداً لفعله، مع خطة عملانية محبوكة بشكل جيد في أدراجه»[27].

هذه التصريحات، وأخرى كثيرة غيرها، تؤكد بصراحة أن عدوان 2006 على لبنان كان معداً قبل وقت طويل، ولكنه كان ينتظر أن تتوافر شروط سياسية تضمن دعماً عالمياً حازماً، بما فيه دعم أميركي متحرِّر من أي إرباك سياسي، فضلاً عن قبول الرأي العام الإسرائيلي. ومن وجهة النظر هذه، فمع أن أسر الرهينتين في 12 تموز/ يوليو يمكن أن يُعتبر بحق فعل مقاومة مشروعاً، إلاَّ أنه نمّ على سوء تقدير وسوء توقيت خطيرين. لقد أتاح للحكومة الإسرائيلية أن تطلق، بلا أدنى ضبط للنفس، هجوماً لا سابق له من حيث عنفه وجنون التدمير فيه، بدعم صريح أو ضمني من مجمل القوى العظمى الغربية، وإن تسبّبت إطالة أعمال القصف ببعض التوبيخات الهزيلة لإسرائيل، كانت أشبه بنصائح ودِّيَّة من جانب بعض الحكومات الأوروبية.

وقد تمكّنت واشنطن وحلفاؤها العرب من تحميل حزب الله المسؤولية عن تفجير الحرب، لا بل من اتهامه بتفجيرها بأمر من طهران. وقد كانت موافقة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين على العدوان الإسرائيلي الجديد، الذي جرى تصويره على أنه ممارسة من جانب إسرائيل لحقها في «الدفاع المشروع عن النفس»، أكثر انكشافاً مما في أي عدوان سبق أن شنَّته إسرائيل على لبنان. لكن ومع أن حزب الله قدَّم لإسرائيل ذريعة جيدة بنتيجة خطأ في الحساب، فقد نجح في أن يصدّ العدوان الإسرائيلي بصورة مميَّزة ويقلب الوضع لصالحه. ففي المحصِّلة الأخيرة، بدا خطأ إسرائيل في الحساب أكبر بكثير من خطأ حزب الله.

11. غالباً ما ينزلق خطاب حزب الله المناهض لإسرائيل من العداء للصهيونية إلى العداء لليهودية، ولا يخلو من التأثيرات المعادية للسامية. حول هذه المسألة وأيديولوجيا حزب الله بوجه عام، انظر مؤلَّف أمل سعد غريِّب، حزب الله: السياسة والدين، لندن، بلوتو برس، 2002.

12. هل نحتاج إلى الاستفاضة في الشرح بخصوص الاختلاف العميق بين منظّمة إرهابية كالقاعدة وحزب جماهيري كحزب الله صحيح أن كليهما ينتمي إلى السلفية الإسلامية، لكن هذه التسمية تحيل إلى نمط برنامجي مشترك ضمنه على الأقل القدر نفسه من التنوّع والاختلافات الذي كان موجوداً داخل «الشيوعية» - بين الألوية الحمراء والحزب الشيوعي الإيطالي، على سبيل المثال، إذا اكتفينا ببلد واحد. طبعاً، كان هنالك مناهضون للشيوعية على درجة كافية من السعار بحيث يضعون الطرفين الإيطاليين كليهما في سلة واحدة، سلة «التوتاليتارية»، مثلما يصنف جورج دبليو بوش اليوم كلاً من القاعدة وحزب الله ضمن فئة «الفاشية الإسلامية» عينها.

13. في مقابلة نشرتها جريدة لوريان - لوجور في أول آذار/ مارس 2004، روى إلياس عطا الله، الذي كان عضواً في قيادة الحزب الشيوعي اللبناني، وقاد جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية حتى العام 1987، قبل الانشقاق عن الحزب بعد ذلك بسنوات والانضمام إلى تكتُّل 14 آذار/ مارس، ما يلي:

«كان علينا أن نَشُقى للقيام بأعمال المقاومة الخاصة بنا، بسبب «خصخصة» أمن المناطق (التي كانت تشرف ميليشيا على كلٍّ منها). كانت تلك هي المرة الأولى التي يكون فيها على شعب أن يعاني «من الداخل» ليتمكن من تحرير أرضه، ولكي يصل إلى قوات الاحتلال. كان على أعضاء جبهة المقاومة الوطنية أن يَشُقوا لبلوغ «الحزام الأمني» . فقد كانت القوى التي تسيطر على المناطق تعتدي عليهم يومياً».

14. استخدم الإعلان تسمية «المستضعفين» العربية - الفارسية الخمينية بدلاً من كلمة «محرومين» العربية التي استخدمها موسى الصدر لتسمية حركته.

15. هكذا لا يوجد قانون مدني للأحوال الشخصية في لبنان، بل ممارسة القواعد الخاصة بكل مذهب بخصوص مسائل كالزواج، والإرث، إلخ.

16. وَضَّاح شرارة، دولة «حزب الله» : لبنان مجتمعاً إسلامياً، بيروت، دار النهار، 1996. وكتاب شرارة عمل مثير جداً للاهتمام، يشوبه مع ذلك عداء مؤلفه الأقصى لموضوعه، وإصراره على إلصاق النموذج «التوتاليتاري» بالتنظيم الشيعي بأي ثمن.

17. إن الوقاحة عينها هي التي تتيح لواشنطن أن تأخذ باستمرار على كوبا وفنزويلا تدخلهما في شؤون البلدان الأميركية ـ اللاتينية الأخرى.

18. المقصودة هي عشرات الكيلومترات المربعة من الأراضي اللبنانية التي وضعت إسرائيل يدها عليها خلال اجتياحها لهضبة الجولان السورية في العام 1967.

19. هذا هو الشرح الذي أعطاه الأمين العام المساعد لحزب الله، نعيم قاسم، في مقابلة أجراها معه موقع Islamonline.net وتم نشرها بالعربية في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

20. وليد شرارة، «اسألوا أول المعنيين»، الأخبار، 19 آب/ أغسطس 2006. كان وليد شرارة مسؤول صفحات «الرأي» في الصحيفة اليومية الجديدة، وقد أصدر بالاشتراك مع فريدريك دومون كتاباً عن حزب الله، بعنوان حزب الله: حركة إسلامية ـ قومية، باريس، فايار، 2004. إنه مطلعٌ نبيه، ولكن فرط مراعاته للحزب الشيعي يعرّضه للمأخذ المعاكس لذلك الذي أخذ أعلاه (الهامش 6) على وضاح شرارة. فوليد شرارة يميل إلى أن يلوِّن حزب الله بلون اليسار الجذري في حين أنه ملوَّن لدى وضاح شرارة بلون الفاشية ـ بصورة تعسفية، في الحالتين.

21. يزيد من فائدة هذه القضية الأخيرة سياسياً كون عميد الأسرى سمير القنطار ابن عائلة درزية، وهو اليوم الممثِّل الرئيسي لموقف «درزي» قومي عربي في تواصُل مع ما كان موقف غالبية الطائفة المعنية، كما كانت تعبّر عنه قيادة كمال جنبلاط ذات الأصول الإقطاعية، ثم قيادة ابنه وليد، إلى حين انقلاب هذا الأخير على سوريا وإيران وحزب الله، بنتيجة اصطفافه مع آل الحريري ورعاتهم السعوديين والأميركيين.

22. نص الخطاب المنشور على موقع المقاومة الإسلامية (moqawama.org)

23. نص المقابلة المنشور في جريدة السفير في 28 آب/ أغسطس 2006.

24. انظر بوجه خاص تحقيق سايمور هيرش في ذي نيويوركر، «مراقبة لبنان»، 21 آب/ أغسطس 2006، وتحقيق ماتيمو كالمان، «إسرائيل وضعت خطة الحرب قبل أكثر من عام»، في سان فرنسيسكو كرونيكل، 21 تموز/ يوليو 2006.

25. ستيفن فارل، «مقابلة ذي تايمز مع إيهود أولمرت: نقل كامل»، ذي تايمز، 2 آب/ أغسطس 2006.

26. جيدي وايتز، «إلى بيروت إذا اقتضى الأمر»، هاآرتز، 11 آب/ أغسطس 2006.

27. ستيفن إيرلنغر، «الحرب تعطي القائد الإسرائيلي رأسمالاً سياسياً»، نيويورك تايمز، 16 تموز/ يوليو 2006.

الفصل الثالث

حرب الثلاثة والثلاثين يوماً

ونتائجها في لبنان

لكي نفهم ما كان على المحك في حرب الثلاثة والثلاثين يوماً، ونكشف حسابه ونفهم دلالة ما يحدث في لبنان منذ وقف النار الذي بات ساري المفعول صباح الرابع عشر من آب/ أغسطس 2006، ينبغي أن نحلِّل انطلاقاً من سير الهجوم الإسرائيلي بالذات، أهدافه الفعلية، المتفق عليها مع الولايات المتحدة والحاظية بتأييد هذه الأخيرة، ولا سيما أن هذه الأهداف كان يكتنفها الكثير من الغموض من الجانب الإسرائيلي[28].

الأهداف الفعلية للهجوم الإسرائيلي

كان الهدف الأساسي، بلا ريب، الذي توخّاه الهجوم الإسرائيلي، هو تدمير حزب الله. وقد حاولت إسرائيل بلوغ هذا الهدف عبر الجمع بين ثلاث وسائل رئيسية.

تمثَّلت الوسيلة الأولى في توجيه ضربة قاصمة لحزب الله عبر القيام بحملة قصف تستفيد من «الميزات الساحقة وغير المتساوقة» لقوة الردع الإسرائيلية، إذا استعدنا المصطلح المعتمد في البنتاغون الذي قلَّدت رئاسة الأركان الإسرائيلية خياراته الاستراتيجية بصورة حرفية. وكانت تلك الحملة ترمي إلى قطع حزب الله عن خطوط تموينه، وتدمير جزء كبير من بنيته العسكرية (مخزون الصواريخ، قاذفات الصواريخ، إلخ)، والقضاء على عدد كبير من مقاتليه، وقطع رأس الحركة عن طريق اغتيال حسن نصر الله وقادة آخرين في المنظّمة.

وتمثَّلت الوسيلة الثانية في جعل قاعدة حزب الله الجماهيرية في أوساط الشيعة اللبنانيين تنقلب ضده، وذلك بقيام إسرائيل بتوجيه أصابع الاتهام إلى الحزب على أساس أنه المسؤول عن مأساتهم. وقد تمّ ذلك بواسطة حملة مسعورة من الحرب النفسية شملت إطلاق مناشير كان الجميع في لبنان متفقين على أنها تافهة جداً. وكان ذلك يفترض، بالطبع، تكبيد إسرائيل الشيعة اللبنانيين كارثة على نطاق واسع، عن طريق حملة شاملة من أعمال القصف المدمِّرة، أدَّت إلى دكّ قرى وأحياء عن سابق تصوّر وتصميم، وإلى قتل المئات تلو المئات من المدنيين.

لم تكن تلك هي المرة الأولى التي تلجأ فيها إسرائيل إلى هذا النوع من الحيل، الإجرامية بنظر القانون الدولي. ففي حين كانت منظّمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.) تنشط في لبنان الجنوبي، في ما كان يسمّى «فتح لاند» قبل الغزو الإسرائيلي الأول في العام 1978، كانت إسرائيل قد اعتادت أن تقصف قصفاً شديداً المناطق المسكونة المجاورة لأراضٍ غير مسكونة يتم إطلاق قذائف منها ضد أراضيها. وفي تلك الفترة، نجح ذلك في حرمان م. ت. ف. من تعاطف قسم هام من سكان لبنان الجنوبي، وهو نجاح سهَّله كون رجعيين شبه إقطاعيين كانوا لا يزالون يمثِّلون قوة كبرى في المنطقة، فضلاً عن أنه كان من السهل نبذ المقاتلين الفلسطينيين بصفتهم دخلاء، بسبب سلوكهم الذي غالباً ما كان سيئاً للغاية. أما في هذه المرة، فبسبب الوضع الأفضل بصورة لا تُضاهى الّذي يتمتع به حزب الله في أوساط السكان الشيعة، ظنَّت إسرائيل أن في وسعها بلوغ النتيجة عينها بمجرد أن تزيد، بصورة مذهلة، من اتساع العقاب الجماعي وشراسته.

وتمثَّلت الوسيلة الثالثة في إرباك حياة مجمل اللبنانيين إرباكاً كثيفاً وخطيراً، عبر اتخاذهم رهائن بشكل جماعي عن طريق حصار جوي وبحري وبرّي، بهدف حثّ السكان، ولا سيما من المذاهب الأخرى غير الشيعة، ضد حزب الله، على أن يُخلق هكذا مناخ مناسب لعمل عسكري من جانب الجيش اللبناني ضد الحزب. وهذا هو السبب الذي لأجله صرَّح المسؤولون الإسرائيليون، ومن بينهم الوزير الأول أولمرت بالذات، في بداية الهجوم، بأنهم لا يرغبون في أن يروا قوة غير الجيش اللبناني تنتشر في لبنان الجنوبي، مبدين ذمَّهم واغتيابهم لقوات الأمم المتحدة الموجودة هناك، قوات اليونيفيل، في الوقت نفسه الذي اشترطوا فيه تطبيق القرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن، وذلك بوقاحة لا تُصدَّق بالنسبة للبلد الذي في سِجِله الرقم القياسي التاريخي لعدم احترام قرارات الأمم المتحدة.

وإذا نظرنا إلى الهدف المركزي والوسائل الثلاث الموصوفة أعلاه، تبيّن أن الهجمة الإسرائيلية فشلت فشلاً كاملاً وظاهراً للعيان. فالجنديان الإسرائيليان اللذان أخذهما حزب الله رهينتين، واللذان كان إطلاق سراحهما الحجّة الرسمية الأولى للهجوم، لم يُخْلَ سبيلهما. وحزب الله هو أبعد ما يكون عن التعرّض للدمار؛ فقد احتفظ بالجزء الأساسي من بنيته السياسية وقوّته العسكرية، وسمح لنفسه قصف شمالي إسرائيل حتى اللحظة الأخيرة قبل وقف النار صباح الرابع عشر من آب/ أغسطس. ولم يُقطع عنه الدعم الجماهيري الذي كان يحوزه، بل توصَّل إلى توسيعه كثيراً، بين الشيعة اللبنانيين، طبعاً، ولكن أيضاً وسط الطوائف اللبنانية الأخرى؛ هذا فضلاً عن الهيبة الدولية العظيمة التي عادت عليه بها هذه الحرب، ولا سيما في المنطقة العربية وسائر العالم الإسلامي. وعلاوة على

كل ذلك، أدَّت الحرب إلى تطور في ميزان القوى في لبنان في اتجاه هو عكس ما كانت واشنطن وإسرائيل تتمنيانه؛ فلقد خرج حزب الله من المعركة أقوى بكثير وزاد أيضاً خوف خصومه اللبنانيين منه، المعلنين منهم وغير المعلنين، أصدقاء الولايات المتحدة والمملكة السعودية. هذا وقد انحازت حكومة بيروت، ولو في الظاهر فقط، إلى جانب حزب الله خلال المعارك، معطيةً الأولوية للاحتجاج على العدوان الإسرائيلي بما يتفق مع ما كان يتوقعه منها الرأي العام اللبناني. وكما اعترف مراقب إسرائيلي في مقال عنوانه معبِّر: «كان خطأً الاعتقاد بأن الضغط العسكري يمكن أن يولِّد سيرورة تقود الحكومة اللبنانية لنزع سلاح حزب الله»[29].

مواصلة هجوم إسرائيل بدلاً منها

لا جدوى من التشديد أكثر مما سبق على إخفاق إسرائيل الفاضح: فلقد أشار إليه دَفْقٌ من التعليقات القاسية الصادرة من مصادر إسرائيلية. وأحد الانتقادات الأكثر حدَّة عبَّر عنه موشي أرينز، وقد كان وزير «دفاع» إسرائيل ثلاث مرات، وهو لهذا السبب خبير ضليع في هذا الموضوع. وقد نشر مقالاً قصيراً في جريدة «هاآرتز» بليغ الدلالة في هذا المجال:

«كانت لهم إ يهود أولمرت، ووزير الدفاع الإسرائيلي عامير بيريتز، ووزيرة الخارجية تزيبي ليفني] بضعة أيام من العز حين ظنّوا أن قصف لبنان من قِبَل سلاح الجو الإسرائيلي سوف يمزّق حزب الله إرباً إرباً ويعود علينا بالنصر من دون مشقَّة. ولكن في حين كانت الحرب التي قادوها بصورة خرقاء تُستنْفَد [...] زال انتفاخهم تدريجياً. ولقد أطلقوا، هنا وهناك، بعض التصريحات الحربية، ولكنهم بدأوا يبحثون عن مخرج، عن وسيلة للتخلّص من المسار الذي اتخذته أحداث بدوا عاجزين بوضوح عن السيطرة عليها. ولقد سعوا للتشبث بوهم، وهل ثمة وهم أفضل من مجلس الأمن؟ ما من حاجة لتحقيق نصر عسكري على حزب الله. فلتعلن الأمم المتحدة وقفاً للنار، وسوف يكون في وسع أولمرت وبيريتز وليفني أن يعلنوا النصر ببساطة، سواءٌ أصدَّقتم ذلك أم لم تصدّقوه [...] فالحرب التي كان من المفترض، بحسب قادتنا، أن ترمِّم قدرة إسرائيل الرادعة، نجحت في القضاء على هذه القدرة في مهلة شهر واحد»[30].

كان أرينز على حق؛ فحين بدا بصورة أكثر فأكثر وضوحاً أن إسرائيل عاجزة عن بلوغ أيٍّ من الأهداف التي كانت قد حدّدتها لنفسها في بداية حربها الجديدة، بدأت حكومتها تبحث عن مخرج. وفي حين راحت تعوِّض من إخفاقها بالتصعيد في جنون الدمار والانتقام الذي صبَّت حُممه على لبنان، غيَّر رعاتها الأميركيون موقفهم في الأمم المتحدة. فبعد أن كانت واشنطن قد كسبت الوقت

لمصلحة إسرائيل بحيلولتها، على مدى أسابيع ثلاثة، دون نجاح أي محاولة لنقاش دعوة إلى وقف المعارك في مجلس الأمن ـ وكانت تلك إحدى أخطر حالات شلل المنظمة الدولية، على امتداد العقود الستة من وجودها ـ قرَّرت مواصلة حرب إسرائيل بدلاً منها بوسائل دبلوماسية.

لقد كانت نتيجة تعثّر الهجوم الإسرائيلي، ثم الطريقة التي عوّضت بها إسرائيل من إخفاقها عبر تصعيد دمويٍّ مجرم شهد في الواقع على عجزها، كانت نتيجة ذلك حفز تبدُّلٍ في مواقف حلفاء واشنطن. فبعد أن كان حلفاء الولايات المتحدة العرب، ولا سيما المحور الثلاثي الذي تشكّله المملكة السعودية ومصر والأردن، قد حاولوا توجيه اللوم إلى حزب الله وطهران، باتوا قلقين إزاء منحى الأوضاع، حيث إن الرّأي العام العربي انحاز أكثر فأكثر لحزب الله. وقد طلب حلفاء واشنطن الأوروبيون بدورهم أن تتوقف الحرب، تحت تأثير القلق من انعكاساتها الذي أصابهم بالقدر نفسه، ولا سيما في البلدان التي فيها عدد كبير من المهاجرين المسلمين. وقد تعرّض توني بلير بالذات لضغط قوي من محيطه.

ولأنَّ باريس تشارك الولايات المتحدة، منافِسَتها، الرغبة في الاستفادة من ثروة السعوديين، ولا سيما ببيعها لهم عتاداً عسكرياً[31]، فهي تنحاز للرياض بصورة منتظمةٍ وبانتهازيةٍ في كل مرة تطفو فيها إلى العلن توتراتٌ بين مشاريع واشنطن وهموم زبنها ومحمييها الأكثر قِدَماً في الشرق الأوسط. وقد وفرت مثل هذه المناسبة الحربُ الجديدة التي خاضتها إسرائيل في لبنان: فمذ بدا العدوان الإسرائيلي مضرّاً أكثر مما هو نافعٌ في نظر النظام السعودي الذي أرعبه منظور انفجار شعبي في الشرق الأوسط قد يعرّضه للخطر، طالبت الرياضُ بوقف النزاع وبالبحث عن حلولٍ بديلةٍ، ولا سيما أن أعوانها اللبنانيين وبوجهٍ أخص رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، باتوا يترجّون وقف النار بإلحاح.

أيَّدت باريس هذا المطلب على الفور ولحقت بها واشنطن أخيراً، بعد أن أعطت إسرائيل أياماً قليلة إضافية لتتيح لها محاولة تسجيل بعض النقاط وإنقاذ ماء وجهها على المستوى العسكري. وقد جرى تداول أول مسودة قرار أعدَّتها العاصمتان، في الأمم المتحدة في 5 آب/ أغسطس. كانت تلك محاولة فاضحة تماماً لمواصلة الهجوم الإسرائيلي غير المفلح. ففي حين كان المشروع يعلن عن «دعم قوي» لسيادة لبنان، كان يدعو مع ذلك لإعادة فتح مرافئه ومطاراته فقط «لغايات مدنية بحصر المعنى بصورة يمكن التحقّق منها» وينص على إرساء «حظرٍ دولي لبيع أسلحة أو معداتٍ متعلقةٍ بها للبنان، أو تزويده بها، باستثناء ما تجيزه حكومته»[32].

أعاد المشروع الفرنسي ـ الأميركي التأكيد على القرار 1559، في الوقت نفسه الذي دعا فيه لإصدار قرار يجيز «بموجب الفصل السابع من الميثاق نشر قوة دولية تنتدبها الأمم المتحدة لمساعدات القوّات المسلَّحة والحكومة اللبنانية في إقامة بيئة آمنة والإسهام في أن يوضع موضع التطبيق وقف نار دائم وحل طويل الأمد» . وكانت هذه الصياغة من الغموض بحيث بات واضحاً، بعكس غموضها، أنها ترمي في الواقع لتشكيل قوة دولية مفوَّضة القيام بعمليات عسكرية (وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) بهدف تطبيق القرار 1559 بالقوة، بالتحالف مع الجيش اللبناني.

فضلاً عن ذلك، لم يكن هنالك أي بند يقصّر ميدان عمل هذه القوة على المنطقة الواقعة جنوبيَّ نهر الليطاني، التي اعتبر مشروع القرار أنه يجب إزالة سلاح حزب الله منها، وهي المنطقة التي انتهت إسرائيل إلى الطلب بأن تكون مدىً أمنياً لها بعد أن أخفقت في التخلّص من حزب الله في سائر أنحاء لبنان. وكان يعني ذلك أن قوة الأمم المتحدة الجديدة يمكن أن تدعى للتدخّل ضد التنظيم الشيعي في كل مكان من لبنان. كان المشروع يقضي، باختصار، بمواصلة عمل إسرائيل بواسطة قوة تعمل تحت غطاء الأمم المتحدة، ويمكنها، لهذا السبب، أن تنتشر من دون مقاومة، ليس فقط في المناطق التي حاولت إسرائيل اجتياحها، بل في سائر الأراضي اللبنانية أيضاً.

بَيْدَ أن ما أمكن إسرائيل أن تنجزه بالفعل على الأرض لم يكن يسمح إطلاقاً بفرض مشروع كهذا، ولقد جرى بالتالي إحباطه. عارضه حزب الله بحزم، مبلِّغاً بوضوح أنه لن يقبل بأي قوة دولية غير اليونيفيل، المنتشرة على امتداد الحدود اللبنانية مع إسرائيل («الخط الأزرق») منذ العام 1978. وقد عبّرت الحكومة اللبنانية عن معارضة حزب الله وطلبت تعديل المشروع، حاظية في ذلك بدعم الدول العربية، ومن ضمنها زبن الولايات المتحدة. ولم يكن لدى واشنطن من خيار، عند ذاك، سوى أن تعيد النظر في المشروع، الذي ما كان مجلس الأمن ليوافق عليه في أي حال.

فضلاً عن ذلك، كان الحليف الأوروبي الرئيسي للولايات المتحدة في الموضوع اللبناني، جاك شيراك، الذي كانت واشنطن تتوقع أن يشكل بلده رأس حربة القوة الدولية وأن يقودها، قد صرَّح هو نفسُه جهاراً نهاراً، بعد أسبوعين من بدء المعارك، بأن أي انتشار لن يكون ممكناً من دون موافقة حزب الله المسبقة[33]. كان تهديد المنظّمة الشيعية بالتصدي عسكرياً لأي قوة يتم إرسالها ضمن الشروط الواردة في المشروع الفرنسي ـ الأميركي، كافياً إذاً لجعل هذا الأخير لاغياً.

القرار 1701

لقد روجع المشروع بالتالي وأعيد التفاوض بصدده، في حين اقترحت واشنطن على إسرائيل أن تشهر سيف التهديد بهجوم برّي كبير والبدء بتنفيذه على سبيل الضغط الهادف إلى السماح لإدارة بوش بالحصول على أفضل الشروط الممكنة، من وجهة نظرهما المشتركة، في مجلس الأمن. ولتسهيل عقد اتّفاق يؤدي إلى وقفٍ للنار أصبح أكثر فأكثر إلحاحاً لأسباب إنسانية، أضفى حزب الله المرونة على موقفه ووافق على نشر 15 ألف جندي لبناني جنوبيَّ الليطاني وإرسال قوات دولية جديدة إلى المنطقة عينها، في إطار اليونيفيل. هكذا أمكن مجلس الأمن أن يتبنّى القرار 1701 في الحادي عشر من آب/ أغسطس.

إن جَور هذا القرار فاضحٌ تماماً. فهو يمتنع عن إدانة العدوان الإسرائيلي المجرم ولا يشير إلاَّ إلى «هجوم حزب الله على إسرائيل» وإلى «الأعمال الحربية في لبنان وفي إسرائيل» (كذا). وهو يطالب إسرائيل بوقف «عملياتها العسكرية الهجومية»، من دون اشتراط رفع الحصار الذي كانت تفرضه على لبنان ـ كما لو أن حصارها لم يكن عملية عسكرية هجومية بامتياز. كما أن الجور فاضح بالدرجة نفسها في كون اليونيفيل الجديدة، التي من اللافت للنَّظر أنها لا تنتشر إلاَّ في البلد المحتلة أراضيه، يُفترض أن تمنع استخدام منطقة انتشارها لأجل «نشاطات قتالية من أي نوع كان» . إن القرار 1701 لا ينبس ببنت شفة حول حماية أراضي لبنان من الاعتداءات المتكرِّرة لدولة إسرائيل، وهي القوة المحتلة للبنان الجنوبي على امتداد 18 سنة.

تمثّل التنازل الرئيسي الذي قدّمته واشنطن وباريس في التخلّي عن مشروع خلق قوة متعددة الجنسيات لهذا الغرض بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. بالمقابل، يجيز القرار «زيادة عديد قوة اليونيفيل إلى حدٍّ أقصى هو 15 ألف جندي»، معيداً هكذا تنظيم القوة الموجودة ومعظِّماً حجمها تعظيماً كبيراً. إلاَّ أن الخدعة الرئيسية كمنت في إعادة تحديد مهمة هذه القوة بحيث تتمكّن من «مساعدة القوّات المسلَّحة اللبنانية عبر اتخاذ تدابير» لأجل «أن تقام بين الخط الأزرق ونهر الليطاني منطقة خالية من أي أشخاص مسلّحين أو تجهيزات أو أسلحة، غير ما يعود إلى الحكومة اللبنانية واليونيفيل» . وقد بات بإمكان اليونيفيل، أيضاً، «أن تبادر إلى أي عمل ضروري في مناطق انتشار قواتها ووفقاً لما تعتبره يتعلق بقدراتها، لأجل ضمان ألا تُستَخْدَم منطقة عملياتها لنشاطات عدائية، أياً تكن طبيعتها» .

وإذا جمعنا الصيغتين السابقتين، تقتربان كثيراً من انتداب بموجب الفصل السابع، ويمكن تفسيرهما بسهولة بهذا المعنى على كل حال. يضاف إلى ذلك أن مهمة اليونيفيل قد جرى توسيعها وفقاً للقرار 1701 إلى أبعد من «مناطق انتشارها»، لأنه بات يمكنها «مساعدة الحكومة اللبنانية

بناء لطلب هذه الأخيرة» في جهودها لأجل «ضمان أمن حدودها ونقاط دخول أخرى بهدف منع أن تدخل لبنانَ أسلحة أو معدات ذات صلة» . وهذه الجملة لا تحيل بالتأكيد إلى حدود لبنان مع إسرائيل، بل إلى حدوده مع سوريا، التي تبدأ شمالي البلد وتصل إلى جنوبه. فما عساه يكون غير ذلك معنى هذا الانتفاخ التضخمي لليونيفيل بحيث أنه، حين يصل تعدادها إلى أقصاه بالإضافة إلى الجنود اللبنانيين الخمسة عشر ألفاً، يصبح موجوداً في المنطقة الواقعة جنوبيَّ الليطاني أكثفُ عدد من العسكريين في العالم بالنسبة لعدد السكان، أو حوالى جندي لكل سبعة سكان[34]!

تلك هي أهم القنابل الموقوتة في القرار 1701. وباختصار، فإن روح هذا القرار هي معاملة لبنان كما لو كان هو المعتدي! إنه يكشف، بهذا المعنى، إرادة مواصلة الحرب الإسرائيلية على لبنان بصورة أخرى وبقوات أخرى، إرادة يمكن أن تفضي إلى عمليات حربية في المدى القصير أو المتوسط. وهذا تحديداً هو السبب في كون الولايات المتحدة وإسرائيل أصرتا كثيراً على مشاركة قوات من الحلف الأطلسي في اليونيفيل المعزَّزة، وما يتم حبكه الآن إنما هو تكرار ممارسة ذات دلالة بالنسبة للزمن الحاضر: استخدام الأمم المتحدة كورقة التين لتمويه عمليات عسكرية تخوضها واشنطن مع الحلف الأطلسي وحلفاء آخرين، كما هي الحال في أفغانستان منذ كانون الأول/ ديسمبر 2001[35].

وبحسب المنطق السليم، توجّب تأليف قوة فصل أياً كانت من قوات تنتمي إلى بلدان محايدة. والحال أن واشنطن وباريس ليستا حياديتين إطلاقاً في النزاع اللبناني. وما من قوة متحالفة رسمياً مع واشنطن يمكن اعتبارها حيادية في نزاع بين أحد حلفاء واشنطن الرئيسيين ودولة أخرى، وهذه هي حال قوات كل البلدان الأعضاء في الحلف الأطلسي. بَيْدَ أن انحياز البلدان الأوروبية المشاركة في اليونيفيل يمضي أبعد بكثير من انتمائها إلى الحلف الأطلسي.

لقد تعاونت فرنسا بشكل وثيق مع واشنطن بخصوص الملف اللبناني منذ العام 2004؛ وألمانيا التي كلفت نفسها مراقبة المياه الإقليمية اللبنانية تزوّد إسرائيل بالغواصات، في حين أن مستشارتها أعلنت أن مهمة بحريتها هي الدفاع عن إسرائيل؛ وإيطاليا مرتبطة مع إسرائيل باتّفاق تعاون عسكري عقدته حكومة برلوسكوني في العام 2003 وصادق عليه البرلمان الإيطالي في العام 2005 بدعم من الديمقراطيين اليساريين الذين يتزعمهم وزير خارجية إيطاليا الحالي، ماسيمو داليما[36].

حزب الله والقرار 1701

أعطى التنظيم الشيعي الضوء الأخضر لموافقة الحكومة اللبنانية على قرار مجلس الأمن. فقد ألقى حسن نصر الله خطاباً في 12 آب/ أغسطس شرح فيه قرار حزبه القبول بالانتشار الذي قرَّرته الأمم المتحدة. وانطوى خطابه على تقويم للوضع أكثر اعتدالاً بكثير من بعض خطبه وتصريحاته خلال المعارك، فضلاً عن قسط لا بأس به من الحكمة السياسية. قال نصر الله: «اليوم نحن أمام النتائج الطبيعية المعقولة والممكنة للصمود الكبير الذي عبَّر عنه اللبنانيون من خلال المواقع المختلفة»[37].

كان ذلك الاعتدال أمراً لا غنى عنه في حين كان لبنان تحت ضربات العدوان الإسرائيلي الكاسح. فلو اختار نصر الله ادعاء النصر المشوب بالغرور والاعتداد بالنفس في ذلك الحين[38]، كما فعل حلفاء حزب الله في دمشق وطهران في الفترة عينها من دون أن يكلفهم ذلك الكثير، لتوجّب عليه أن يضيف، على غرار ملك اليونان القديمة بيروس: «نصر آخر كهذا ويكون هلاكي» . لقد رفض زعيم حزب الله بحذر وبصراحة أن يدخل في مساجلة حول نتائج الحرب، مشدِّداً على أن «أولويتنا الحقيقية» إنما تكمن في وقف العدوان، واستعادة الأراضي المحتلة و«تحقيق الأمن والاستقرار في بلدنا، وعودة المهجَّرين والنازحين» . وقد حدّد موقف حركته على الشكل التالي: احترام وقف النار، والتعاون بالكامل مع «كل ما يمكن أن يسهِّل عودة أهلنا النازحين والمهجَّرين إلى ديارهم، وإلى بيوتهم وكل ما يمكن أن يسهِّل الأعمال الإنسانية والإغاثية» .

في الوقت نفسه، أكَّد نصر الله أن حركته مستعدة لمواصلة المعركة المشروعة ضد الجيش الإسرائيلي ما دام في الأراضي اللبنانية، مقترحاً أن يسري مجدداً مفعول الاتفاقات المعقودة في العام 1996 بين منظّمته وإسرائيل، والتي تقتصر بموجبها العمليات من الطرفين على الأهداف العسكرية ويتم تفادي استهداف المدنيين. وقد أكّد نصر الله، في هذا المجال، أن حركته لم تبدأ بقصف شمال إسرائيل إلاَّ رداً على أعمال القصف الإسرائيلية للبنان بعد عملية 12 تموز/ يوليو، مضيفاً أن إسرائيل هي التي ينبغي لومها لأنها كانت الأولى في توسيع الحرب، عن قصد، لتشمل السكان المدنيين.

وقد عرض زعيم حزب الله بعدئذ موقفه حيال القرار 1701، وجوهره الموافقة عليه مع الكثير من التحفّظات، بانتظار التحقّق من الأمر خلال التنفيذ. وقد اعترض على جَور القرار الذي يمتنع في مقدماته عن إدانة إسرائيل لعدوانها وجرائم حربها، ولكنَّه أضاف أنه كان يمكن أن يكون القرار أسوأ بعد بكثير، وعبَّر عن عرفانه بالجميل حيال الجهود الدبلوماسية التي أتاحت تحاشي صدور قرار أسوأ. وكانت حجته الرئيسية التشديد على أن حزب الله يعتبر العديد من المشكلات التي عالجها

القرار مسائل داخلية لبنانية يجب أن يناقشها اللبنانيون أنفسهم ويتولوا تسويتها. وقد شدَّد في هذا الصدد على ضرورة الحفاظ على الوحدة والتضامن الوطنيين اللبنانيين.

في الواقع، وجد حزب الله نفسه مضطراً إلى تقديم تنازلات لتسهيل انتهاء الحرب. ولأن إسرائيل كانت قد أخذت كل سكان لبنان رهائن، فقد بات من شأن أي موقف متصلِّب أن يَجرّ إلى نتائج إنسانية كارثية، تُفاقمها مواصلة هجوم إسرائيل المجرم والمدمِّر. من جهة ثانية، يعرف حزب الله تماماً أن ما يهم أكثر بكثير من النص الحرفي لقرار مجلس الأمن، إنما هو تفسيره وتطبيقه الفعليان، وأن الوضع وميزان القوى على الأرض هما الحاسمان في هذا المجال. ورداً على تشدّقات جورج دبليو بوش وإيهود أولمرت بخصوص النصر الذي يدعيانه لنفسيهما والذي يعبّر عنه، في نظرهما، القرار 1701، تكفي الإحالة إلى جواب موشي أرينز الإستباقي في المقال الذي سبق الاستشهاد به.

«لقد بدأت تتصاعد الخطب المناسبة. فأي أهمية هنالك إذا رأى العالم بأسره هذا الترتيب الدبلوماسي الذي وافقت عليه إسرائيل في حين كانت لا تزال تتلقى حصتها اليومية من الصواريخ، وكأنه هزيمة منيت بها إسرائيل عن يد بضعة آلاف من مقاتلي حزب الله؟ وأي أهمية إذا لم يصدّق أحد أن قوة «معزّزة» لليونيفيل سوف تنزع سلاح حزب الله، وأن حزب الله الذي لا تزال آلاف الصواريخ في جعبته، والذي عزَّز وضعَه حقاً انتصارُه في شهر من القتال ضد الجيش الإسرائيلي القدير، سوف يصبح الآن شريكاً في السلام؟».

مواصلة الحرب بوسائل أخرى

لقد بدأت «مواصلة الحرب بوسائل أخرى» تظهر معالمها في لبنان مذ بات وقف النار ساري المفعول. وثمة أربع مسائل رئيسية على المحك، نعرضها هنا بالترتيب الذي وردت فيه وفقاً للتسلسل الزمني.

والمسألة الأولى هي، بالتأكيد، تلك المتعلقة بتركيب وحدات اليونيفيل الجديدة ومهماتها. لقد رفضت إسرائيل مشاركة البلدان العربية أو الإسلامية التي لا تقيم علاقات دبلوماسية معها، في حين كانت واشنطن تمارس ضغوطاً شديدة على باريس لأجل التغلّب على تحفُّظات العسكريين الفرنسيين ومخاوفهم، كما على حلفائها الآخرين في الحلف الأطلسي لأجل إرسال وحدات وتجهيزات إلى لبنان. ولأن حزب الله ليس غبياً، حاول أن يعيق قدر الإمكان تنفيذ ذلك الطور الأول مما رأى فيه بوضوح جهداً جديداً لنزع سلاحه في الوقت المناسب، طبقاً للروحية التي حكمت القرار 1559 ومواصلةً للهجوم الإسرائيلي.

وقد كان في أصل التردّد الفرنسي، بالفعل، جهد الحزب لثني فرنسا عن تنفيذ مشروعها القاضي بأن ترسل إلى المياه الإقليمية اللبنانية حاملة طائراتها الوحيدة، التي شاركت بحماس في قصف أفغانستان بجانب القوات الأميركية[39]. بَيْدَ أن موازين القوى الدولية لم تكن تسمح لحزب الله باستخدام الفيتو الخاص به على طول الخط، على غرار إسرائيل، من دون أن يجازف كثيراً. وقد اضطر للرضوخ لنشر قوات للحلف الأطلسي في لبنان الجنوبي وفي المياه الإقليمية اللبنانية، ولكنّه توصَّل مع ذلك، بمساعدة دمشق، إلى الحيلولة دون أن تتمركز أيضاً تلك القوّات على الحدود اللبنانية ـ السورية.

أما المسألة الثانية فهي طبعاً مسألة نزع سلاح حزب الله في المنطقة المحدَّدة لانتشار الجيش اللبناني واليونيفيل المعزّزة في لبنان الجنوبي. فالحد الأقصى لما تنازل عنه حزب الله في هذا المجال، هو «إخفاء» أسلحته جنوبي الليطاني، أي عدم إظهارها وخزنها في مخابئ سرية. ولكي يسلِّم حزب الله سلاحه في المنطقة كما في مجمل لبنان، يطرح سلسلة من الشروط التي تُراوح بين إخلاء إسرائيل منطقة مزارع شبعا وتشكيل حكومة وجيش في لبنان، قادرين على الدفاع عن سيادة البلد ضد إسرائيل وعازمين على القيام بذلك.

ويمثِّل نزع سلاح حزب الله، بالطبع، العقدة الرئيسية في القرار 1701، لأنه ليس هنالك بلد واحد في العالم مستعد، حالياً، لمحاولة نزع سلاح التنظيم الشيعي بالقوّة، وهي مهمة أخفق في إنجازها بصورة تدعو للرثاء الجيش الحديث الأكثر هولاً في الشرق الأوسط، وإحدى القوى العسكرية الرئيسية في العالم. وهذا هو السبب بالضبط في أن واشنطن ترمي إلى إعداد الشروط لكي يتمكّن الجيش اللبناني، بقيادة الحلفاء اللبنانيين للولايات المتحدة، من أن يبادر هو بالذات للقيام بمحاولة جديدة لنزع سلاح حزب الله، على أن تقدِّم له قوات الحلف الأطلسيِّ المساعدة في تلك الحالة، كما تجيز لها المهمة الجديدة لليونيفيل.

والمسألة الثالثة هي ما يمكن تسميته «معركة إعادة البناء». كان رفيق الحريري وحلفاؤه السعوديون قد بنوا نفوذهم السياسي في لبنان عبر التحكّم بجهود إعادة البناء التي أعقبت حرب الـ 15 سنة الأهلية عند انتهائها في العام 1990. وفي هذه المرة، تواجه الأغلبية الحكومية منافسة قوية يقودها حزب الله، بدعم من إيران واستناداً إلى الروابط الوثيقة التي نسجها الحزب مع السكان اللبنانيين الشيعة، الذين شكَّلوا الهدف الرئيسي لحرب إسرائيل الانتقامية. وكما كتب المعلّق العسكري الإسرائيلي زئيف شيف في «هاآرتز» عشية وقف المعارك: «سوف يتوقف الكثير أيضاً

على من سيساعد في إعادة إعمار لبنان الجنوبي. فإذا كان ذلك عمل حزب الله، سيكون سكان لبنان الشيعة أسرى فضل طهران. وهو ما يجب الحيلولة دونه»[40].

والحال، على الرغم من أن هذه الرسالة وصلت بوضوح شديد إلى واشنطن والرياض وبيروت، أن حزب الله قد فاز بلا جدال في المرحلة الأولى من هذه المعركة باستباقه الحكومة اللبنانية ورعاتها الدوليين، لا سيما بفضل التمويل الذي كانت طهران قد تعهدت تقديمَه علناً، وبلسان آية الله خامنئي بالذات، منذ بداية حرب الثلاثة والثلاثين يوماً[41]. فبواسطة مؤسسة «جهاد البناء»، التي أسَّسها حزب الله في العام 1988، على مثال المؤسسة التي تقابلها في إيران (جهادِ سازندكى، المؤسَّسة في العام 1979) وبدعمٍ منها، تملك المنظّمة الشيعية بنية مهيأة بشكل جيد لهذه الغاية. ولكي يتصدَّى حزب الله لما يستدعي أقصى العجلة، وبصورة تتفق تماماً مع تراثه الديني الذي يهتم بأعمال الإحسان أكثر مما يهتم بالأعمال المطلبية، وزَّع رزماً من الأوراق النقدية للعائلات التي خسرت مسكنها، في بلد توجد فيه نسبة عالية جداً من المساكن الشاغرة بسبب غلائها[42]؛ وهو وضع سبق أن ندَّد به، بالطريقة الشعبوية، مؤسِّس حركة المحرومين، موسى الصدر بالذات، في بداية السبعينيات[43].

أما المسألة الرابعة، ودائماً على المستوى اللبناني الداخلي، فهي مصير الحكومة. فالغالبية البرلمانية المنبثقة من انتخابات 2005 في لبنان هي ناتج انتخابات خيضت في ظل قانون انتخابي ظالم، فرضه في العام 2000 النظام السابق الذي كانت تتحكّم به دمشق. وكما سبق الذكر، كانت إحدى النتائج الكبرى لذلك القانون تشويه تمثيل الناخبين المسيحيين، مع إنقاص شديد من تمثيل الحركة التي يقودها العماد ميشال عون الذي عقد بعد الانتخابات تحالفاً مع حزب الله[44]. فضلاً عن ذلك، لا شك في أن الحرب الأخيرة غيّرت آراء السكان اللبنانيين السياسي وباتت مشروعية الغالبية البرلمانية الحالية أكثر مدعاة للمناقشة بسبب ذلك. وبديهي، من جهة ثانية، أن تغييراً للحكومة في لبنان لصالح حزب الله وحلفائه سيؤثِّر جذرياً في تفسير القرار 1701، بمقدار ما أن هذا التفسير يتوقف كثيراً، بالضبط، على موقف حكومة بيروت.

لقد أطلق حزب الله وميشال عون بالتالي، بصورة مشتركة، حملة للتغيير السياسي وفقاً للأطوار التالية: توسيع حكومة السنيورة عبر إدخال وزراء «عونيين» إليها؛ وضع قانون انتخابات جديد أكثر إنصافاً وإصداره؛ انتخابات برلمانية سابقة لأوانها؛ تشكيل حكومة جديدة وانتخاب المجلس النيابي الجديد رئيساً جديداً للجمهورية، علماً بأن عون مرشح، بالطبع، لهذا المنصب. ولكن تكتُّل

14 آذار/ مارس الذي يمتلك الغالبية النيابية والحكومية رفض هذه المطالب، مساهماً هكذا في خلق توتر شديد في البلد وتعزيز مناخ الشك في مستقبله القريب، ناهيكم بمستقبله على المدى البعيد. وثمة شيء واحد أكيد، هو أن الهجوم الذي تخوضه واشنطن في لبنان منذ العام 2004، والذي اندرجت فيه حرب الـ 33 يوماً كحلقة مدمِّرة بوجه خاص، لن ينتهي قريباً.

في التحالف بين عون وحزب الله، يتحفظ هذا الأخير أقل بكثير مما يفعل الأول. فالجنرال عون لا يمتنع، في الواقع، عن انتقاد التنظيم الشيعي في الوقت نفسه الذي يمتدح فيه فاعليّة مقاومته. وإذ إنه لم ينكر يوماً دعمه الحازم، لا بل أبوَّته المدعاة، للقرار 1559 الصادر عام 2004، يستبقي كهدف له نزع سلاح حزب الله، الذي يربطه بشروط الحد الأدنى المحددة في وثيقة التفاهم التي وقعاها كلاهما في 6 شباط/ فبراير 2006[45]: تحرير مزارع شبعا، وإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل، ووضع استراتيجية دفاع وطني يقبل بها جميع اللبنانيين. وبصورة أوضح، يتخذ عون موقعاً له كرجل الإنقاذ بالنسبة لواشنطن وباريس وحلفائهما العرب، حين يتوصلون إلى ملاحظة أن حلفاءهم المعتمدين الحاليين في لبنان غير قادرين على إخضاع حزب الله.

مجدّداً، يجد لبنان نفسه على مفترق طرق: إن الحل السياسي بالطريق الديمقراطي لانتخابات جديدة في المدى القريب هو الحل الأفضل إذا نظرنا إلى الأمور من منظار العقل، بينما الحل الآخر للخيار هو لجوء تحالف عون ـ حزب الله إلى ضغط من خارج البرلمان قد يفضي إلى مواجهات دموية جديدة بين اللبنانيين. إن تدخّل إدارة بوش المسعور في الشؤون اللبنانية يشجّع تصلُّب الغالبية الحكومية ويرمي إلى التسبّب بحرب أهلية لبنانية جديدة بمشاركة أطلسية. بَيْدَ أن الردع الذي تمارسه إيران على المستوى الإقليمي يُلقي بثقله على موقف المملكة السعودية، وبالتالي على موقف باريس. لذا تسعى الرياض لتهدئة الوضع، بالتشارك مع نبيه برّي، رئيس حركة أمل، الحركة الشيعية المتحالفة مع حزب الله. تلك كانت العوامل الرئيسية للمعادلة اللبنانية في تشرين الأول/ أكتوبر 2006.

إن الكرة موجودة في ملعب تكتُّل 14 آذار/ مارس؛ ولا يمكن إلاَّ أن نتمنى أن يتغلّب اهتمام البعض بحماية لبنان، الذي أدمته مراراً تصفيات الحساب الدولية والإقليمية على أرضه، على رغبة البعض الآخر في إزالة خصومهم بالقوة، وهذا هدف مجنون وكارثي في بلد على هذه الدرجة من التنوُّع كلبنان. ولقد أدَّى أولئك الذين اعتمدوا هذا الخيار الأخير في العام 1975، بتحريض من واشنطن، ثمناً غالياً لقاء ذلك؛ والمشكلة هي أن البلد بمجمله هو الذي دفع ضريبة فادحة.

28. انظر الفصل اللاحق.

29. افراييم إتيار، «أعدوا للجولة القادمة»، جيروزاليم بوست، 15 آب/ أغسطس 2006.

30. موشي أرينز، «اللعنة على الغدر»، هاآرتز، 13 آب/ أغسطس 2006.

31. لقد عقدت الولايات المتحدة، كما فرنسا، عقود تسليح مع السعوديين خلال حرب لبنان في تموز/ يوليو 2006. حول المصالح الفرنسية، انظر الفصل الأول، الهامش 8.

32. أسوشيتد برس، «مشروع قرار الأمم المتحدة عن حرب لبنان»، 5 آب/ أغسطس 2006.

33. مقابلة معطاة لجريدة لوموند، 27 تموز/ يوليو 2006. وقد أبرزت الصحافة الفرنسية لاحقاً تحفظات الهرمية العسكرية الفرنسية عن التورط في ما بدا لها وكر زنابير مخيفاً، ولا سيما أن حزب الله كان قد أظهر للتو قدرته على مقاومة هجوم أوسع بما لا يقاس من كل ما يمكن باريس وشركاءها الأوروبيين أن يضعوه من الإمكانات على الأرض في لبنان.

34. وفقاً لناطق بلسان الجيش اللبناني كان يبدي دهشته من ذلك، بحسب الكلام الذي نقلته صحيفة لوموند في 15 أيلول/ سبتمبر 2006.

35. الإيساف (إنترناشول سيكوريتي أسيستانس فورس)، وهي بشكل أساسي قوة أطلسية مضافة إلى القوات الأميركية، تعمل في أفغانستان بموجب انتداب من مجلس الأمن جرى التصويت عليه في كانون الأول/ ديسمبر 2001.

36. من 8 إلى 25 أيار/ مايو 2006، نظمت إيطاليا في سردينيا، تمريناً عسكرياً جوياً متعدد الجنسيات باسم «سبرينغ فلاغ 2006» بمشاركة عدة أسلحة طيران أوروبية (ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، هولندا والمملكة المتحدة) وسلاح الجو الأميركي في أوروبا (USAFE) وقد دعت روما الطيران الإسرائيلي للمشاركة في التمرين (شاركت خمس طائرات ف 151 «رعم»)، الأمر الذي أدَّى إلى انسحاب السويد التي كانت مشاركتها متوقعة أيضاً في البدء. وكان الطيران الإسرائيلي قد شارك سابقاً في تمارين مشتركة مع الطيرانين الألماني والإيطالي.

37. نص الخطاب المنشور في جريدة السفير، 13 آب/ أغسطس 2006.

38. عاد نصر الله إلى اعتماد خطاب ظافري خلال اللقاء الجماهيري الحاشد احتفالاً بـ «النصر الإلهي» لتنظيمه، في 22 أيلول/ سبتمبر 2006. ويجدر التنويه بأن عبارة «النصر الإلهي» تجمع إلى إيديولوجيا حزب الله الدينية عبادة الشخصية المنظمة حول زعيمه، نصر الله.

39. بين البلدان المشاركة في اليونيفيل الجديدة، ليس هناك غير فرنسا تمتلك حاملة طائرات، وهو ما يجعل دورها لا غنى عنه في منظور مواجهات على الأرض. أما إيطاليا وإسبانيا فتمتلك كل منهما حاملة مراكب جوية أصغر حجماً. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2006، كانت باريس تحاول الحصول على انتداب من الأمم المتحدة لإرسال حاملة طائراتها بحجة مراقبة المدى الجوي اللبناني لكي لا يفعل ذلك الطيران الإسرائيلي بالذات، ولا ينتهك هكذا السيادة اللبنانية بما يعزّز حجج حزب الله.

40. زئيف شيف، «الهجوم البري المؤجَّل يتضارب مع جدول المواعيد الدبلوماسية»، هاآرتز، 13 آب/ أغسطس 2006.

41. إن دراسة نشرها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، المؤيد جداً لإسرائيل، بعد مرور شهر على وقف النار في لبنان، قد أشارت بذعر إلى «بطء جهود إعادة الإعمار من جانب حكومة [السنيورة] - ولا سيما حين نقارنها ببرنامج إعادة التأهيل السريع والواسع الذي نفذه في ذلك الحين حزب الله بدعم إيراني. وبالفعل، فبالإضافة إلى الـ 12 ألف دولار للعائلة الواحدة التي قدَّمها حزب الله إلى خمسة آلاف عائلة بدون سكن، تشير تقارير صحفية إلى أن حزب الله أنهى تقريباً تقويمه الخاص للأضرار التي منيت بها ضواحي بيروت [...]. وعلاوة على خدمة حزب الله للمناطق الشيعية، يعمل أيضاً في مناطق ذات غلبة سنية، كمنطقة عكار الشمالية حيث يُروى أن الميليشيا الشيعية أصلحت في الفترة الأخيرة حوالي مئتي مسكن في 13 قرية» . (دافيد شنكر، «إعادة إعمار لبنان: التحديات للمدَيين القريب والبعيد»، بوليسي واتش 1146، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، 12 أيلول/ سبتمبر 2006).

42. كانت أكثر من 17% في العام 1996.

43. انظر الفصل الثاني.

44. انظر الفصل الأول.

45. انظر الفصل الأول.

الفصل الرابع

إسرائيل بين «حرب لبنان الثانية»

و «حرب واشنطن العالمية»

إن دراسة النزاع الإسرائيلي ـ اللبناني من خلال وضعه في الإطار الأعم للمواجهة الدائرة بين إسرائيل والعالم العربي، ترتدي أهمية خاصة لكون هذا النزاع يقع في قلب «الحرب العالمية غير المحدودة» التي تخوضها واشنطن، وهو في وجوه كثيرة تجسيدٌ لها غالباً ما يكون استباقياً. والحال أن الحرب التي تخوضها إسرائيل ضد الفلسطينيين وضد لبنان، في أهدافها كما في طرائقها، وكذلك مرامي إسرائيل بخصوص إيران وسوريا، إنما هي في آن معاً مختبر لاستراتيجية الحرب العالمية الخاصة بالمحافظين الجدد الأميركيين والجبهة الأمامية لهذه الحرب. ويُظهر ذلك إلى أي حد تتجاوز رهاناتها البلدان المعنية مباشرةً.

الأهداف المعلنة من الجانب الإسرائيلي

تمثلت إحدى المشكلات السياسية الكبرى التي أثارها في إسرائيل الهجوم على لبنان في أن حكومة إيهود أولمرت لم تحدد أهدافها بوضوح، السياسية منها كما العسكرية. وقد كثُر خلال العمليات العسكرية المعلقون الإسرائيليون الذين أثاروا مسألة الغموض الذي يكتنف الأهداف. وهذه المسألة وجدت نفسها موضوعةً بالطبع في قلب المجادلات التي أعقبت الحرب، بما فيه ضمن مختلف لجان التحقيق التي أنشئت لاستخلاص نتائجها.

لقد اتُّخذ قرار مهاجمة لبنان فوراً بعد اختطاف الأسيرين على يد وحدة كوماندوس تابعة لحزب الله، في 12 تموز/يوليو 2006. وكما كتبت تانيا راينهارت، «تدل السرعة التي حدث بها كل شيء (مضافةً إلى معلومات أخرى كثيرة) على أن إسرائيل كانت تنتظر منذ زمن طويل أن «تنضج الشروط الدولية» لشن الحرب الكاسحة ضد لبنان التي كانت تعدُّها»[46]. ولم يكن سراً على أحد أن واشنطن وتل أبيب تريدان حرباً ضد حزب الله، وقد قدمت عملية 12 تموز/يوليو الذريعة لذلك.

لم تكن تلك هي المرة الأولى التي تحاول فيها المنظمة المقاوِمة اللبنانية أن تخطف جنوداً إسرائيليين لمبادلتهم بلبنانيين احتجزتهم إسرائيل. والجديد الوحيد في عملية 12 تموز/يوليو هو أنها تتوجت بالنجاح، وذلك بعد أيام فقط من خطف مجموعة كوماندوس فلسطينية للعريف جيلاد شاليت

في موقع كيريم شالوم، بالقرب من قطاع غزة. فشكّلت عمليتا الخطف المتتاليتان أمراً غير محتمل بالنسبة لإسرائيل التي فقدت بذلك ماء وجهها. وكان الهدف الأولي إذاً إطلاق سراح جنودها، وهذا في كل حال ما أعلنه الناطقون بلسان الحكومة. ومع ذلك، كان يمكن التساؤل، وهذا ما شدَّد عليه على الفور العديد من المعلقين: كيف يمكن أن تفضي أعمال قصف بهذه الكثافة وذلك الإجرام إلى تحرير أسرى حرب إسرائيليين؟

إلا أن الحجة الثانية التي قدّمها مقرَّبون من الوزير الأول كان يمكن أن تبدو أكثر قابلية للتصديق: كانت إسرائيل تريد أن تجبر لبنان على جعل حزب الله يعيد الجنديين الإسرائيليين من دون قيد أو شرط. ولقد كانت فرضيةُ العمل هذه استعماريةً بصورة كلاسيكية وعادية، ومؤدَّاها ما يلي: نضرب الدولة والشعب اللبنانيين أقسى ضربٍ ممكن، وهذان الأخيران «اللذان لا يفهمان غير لغة القوة، على غرار العرب أجمعين» سوف ينقلبان على حزب الله لكي تتوقف المجزرة. ولا سيما أن في لبنان، بحسب أحد المعلقين في إحدى الإذاعات المحلية، «غالبية من المسيحيين (كذا) الذين يكرهون المسلمين، وحزب الله بوجه خاص». وهذا الخليط من جهل الوقائع وعدم فهم التصرفات البشرية مثير للذهول.

لقد تمت مهاجمة كل السكان اللبنانيين، ودُمِّر في أيام قليلة قسم هام من البنى التحتية (مرفأ بيروت ومطارها الدولي، ومئات الطرق والجسور، ومحطة كهربائية كبرى، الخ)، وجرى التسبب بنزوح قرابة مليون لاجئ، وتدمير عشرات القرى وأحياء عديدة في ضاحية بيروت الجنوبية، وقتل مئات المدنيين، منذ الأيام الأولى، ومن بينهم مدنيون كانوا يفرون من مناطق المعارك بإيعاز من الجيش الإسرائيلي. ولكي يقترف المرء كل هذه الجرائم وهو يعتقد أن حقد السكان سيتجه شطر ميليشيا حزب الله وليس ضد الجيش الإسرائيلي، ينبغي أن تكون إيديولوجيته الخاصة قد أعمته بصورة منقطعة النظير.

وإزاء استحالة تحقيق الهدف المعلن الأول، أي إطلاق سراح أسيري الحرب، جرى الإعلان عن هدف جديد: القضاء على حزب الله. ولكن سرعان ما ظهر، على الرغم من أطنان القنابل المرميّة على لبنان، أن المقاومة الإسلامية تقاوم ولا تَصْدُر عنها أي إشارة استسلام أو انسحاق. ويوماً بعد يوم، تزايد عدد القذائف الساقطة على شمال إسرائيل، بما فيه حيفا، ثالث مدن البلاد. وفي مرتين اثنتين، تبجحت السلطات الإسرائيلية بالنصر قبل التأكد من النتائج، حين أعلنت عن مقتل حسن نصر الله «الذي دُفن تحت أنقاض غرفته المحصنة تحت الأرض» (التعبير الذي استُخدم هو «بونكر» على غرار الملجأ الذي قضى فيه هتلر)، ثم حين أعلنت تدمير البنية التحتية لقيادة التنظيم

العملانية. وفي الواقع، فإن أعمال القصف المكثفة على امتداد الأراضي اللبنانية بمجملها لم تؤثر إطلاقاً في قدرات حزب الله العملانية، إلا ربما في قذائفه البعيدة المدى التي قد يكون قسم هام منها قد تعرض للدمار في الأسبوع الثاني بواسطة الطيران الإسرائيلي.

فأعيد النظر إذاً وللمرة الثالثة في الهدف الرسمي، ولكن في اتجاه التخفيض هذه المرة: لم تعد الغاية سوى منع الصواريخ أو القذائف الأخرى من الاستمرار في السقوط على المدن والقرى الإسرائيلية. ولكن حزب الله تمكن من مواصلة قصف شمال إسرائيل حتى اليوم الأخير من الحرب. وأخيراً، بعد أن فشلت الحكومة في تحقيق مجمل الأهداف السابق ذكرها، قررت مواصلة حربها بهدف وحيد هو ترميم قدرة الجيش الإسرائيلي الرادعة، التي زعزعتها مقاومة مقاتلي حزب الله التي جمعت البطولة مع الفعالية. بات الأمر يتعلق الآن بالضرب بلا تحفظ، وإطلاق مئات الأطنان من القنابل، بما فيها قنابل فوسفورية وأخرى انشطارية، وتدمير قرى بقضِّها وقضيضها، لكي يظهر للعالم أن إسرائيل لا تزال قوة عسكرية مرهوبة الجانب. وفي هذا المجال، وربما أكثر بعد مما بالنسبة للأهداف السابقة، انتهت الحرب الإسرائيلية بالإخفاق التام.

ماذا يبقى إذاً للذين يودُّون إقناع أنفسهم، مهما كان الثمن، بأن الحرب لم تكن فاشلة؟ فلنقرأ يوئيل ماركوس، أحد كاتبي الافتتاحيات الرئيسيين في صحيفة «هآرتز»: «ثمة بعض الأخبار الطيبة وراء كل ذلك». هكذا، فإن «حسن نصر الله ومساعده، اللذين كانا يتوقعان أن يكون رد إسرائيل محدوداً، ربما لمدة ثلاثة أيام على الأكثر، أذهلتهما الأضرار الرهيبة التي تسبَّبنا بها على مدى ستة أسابيع. وهذه المفاجأة أمر جيد، ولاسيما لأنها تتضمن درساً هاماً: إسرائيل صاحبة مفاجآت، بالفعل، وتستطيع حتى أن تطلق العنان لنفسها حين تحتدم غيظاً»[47].

إن الاستشراس في إرادة مواصلة مغامرة عسكرية محكوم عليها بالفشل، أياً يكن الثمن، يمكن أن يجد تفسيراً له برجحان كفة ما يسمّيه الكاتب الإسرائيلي إسحاق لاور «الفكر العسكري»، هذا الفكر بالذات الذي يجعل كل مغفَّلي الحروب الاستعمارية، من الجنرال الفرنسي ماسو إلى الأميركي ويستمورلاند، يقولون: «أعطوني أسبوعين إضافيين، وسأسحقهم هذه المرة». وليس ثمة أدنى شك في أن هيئة الأركان الإسرائيلية كانت أكثر بكثير من مجرد جماعة ضغط في هذه الحرب: كانت حكومة موازية، نوعاً ما. مع ذلك، فهذا العامل، مهما يكن هامّاً، تجب مقارنته بعامل آخر، من النوع السياسي، هو الاندماج البنيوي للاستراتيجية الإسرائيلية في حرب واشنطن «العالمية غير المحدودة»، والدور الذي يعينه لها في هذا الإطار قادة الولايات المتحدة الأميركية.

إسرائيل في «حرب واشنطن العالمية»

تندرج الحروب التي تشنها إسرائيل في أيامنا هذه، بسهولة، في الحرب العالمية الدائمة والوقائية التي خطط لها المحافظون الجدد ودشّنها البيت الأبيض بعد 11 أيلول/سبتمبر، بدعم متزايد الاتساع من جانب الاتحاد الأوروبي. طبعاً، لا يجهل أحد أن دولة إسرائيل خدمت عسكرياً، على الدوام، هذه القوة العظمى الغربية أو تلك ـ وبوجه أخص الولايات المتحدة الأميركية منذ نهاية الستينيات ـ مقابل دعم اقتصادي، وعسكري ودبلوماسي. غير أن هذا التحالف كان يقوم، عموماً، على تلاقٍ للمصالح: كانت إسرائيل تلعب دور رأس جسر دفاعاً عن مصالح «العالم الحر» في الشرق الأدنى ضد الاتحاد السوفييتي وضد القومية العربية، وبالمقابل كانت القوى العظمى الغربية تدعم دولة إسرائيل ومشروعها الاستعماري.

بَيْدَ أن هذه المساعدة المتبادلة لم تتم دائماً من دون توترات، إذ كانت مصالح الدولة الصهيونية تتضارب أحياناً مع المصالح الشاملة لتلك القوة المسيطرة أو لغيرها. هذا ما حصل في العام 1956، على سبيل المثال، حين أجبرت واشنطن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على الانسحاب من قناة السويس وسيناء، أو أيضاً في العام 1991، حين جمّد جورج بوش الأب كفالات مصرفية ممنوحة لإسرائيل لأن حكومة شامير رفضت الإعلان عن وقف بناء المستوطنات. وغالباً ما كانت إسرائيل الولد المزعج للمعسكر الغربي: كانت جزءاً عضوياً من هذا المعسكر، بالتأكيد، لا بل جزءاً مركزياً أحياناً، ولكنها خاطرت أحياناً بالإخلال باستقرار مصالح المعسكر الشاملة، متسببة هكذا ببعض التوتر مع حلفائها الاستراتيجيين.

إن «الحرب العالمية غير المحدودة» استراتيجية تَصوّرها وأعدها، خلال الثمانينيات، محافظون جدد أميركون وإسرائيليون كانوا يعيدون التفكير في العالم على مستوى الكوكب بأسره، لأجل إعادة استعمار العالم وفرض نظام امبراطوري جديد تحكمه النيوليبرالية. أرادوا أن تحل الانفرادية محل النظام المتعدد الأطراف الذي جرى تحديده بعد الحرب العالمية الثانية؛ وتوخّوا من إعادة الاستعمار وفرض الهيمنة الأميركية أن يضعا حداً لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومن الحرب اللامحدودة أن تضع حداً لإرادة حل الأزمات سياسياً من أجل إرساء الاستقرار في العالم.

هذا وقد أثار تلاقي حروب إسرائيل وحروب الولايات المتحدة مجادلات لمعرفة ما إذا كانت إسرائيل تخوض حروبها لحساب عرَّابها الأميركي، أو إذا كانت الولايات المتحدة، على العكس، تنجرُّ وراء إسرائيل ومراميها التوسعية. فخلال زيارات كوندوليزا رايس العديدة إلى القدس، في

آب/أغسطس 2006، كان لدى وسائل الإعلام الإسرائيلية، ولكن أيضاً لدى المناضلين المناهضين للحرب، ميلٌ للاعتقاد أن وزيرة الخارجية الأميركية تجيء للضغط على إيهود أولمرت والإيعاز إليه بأن واشنطن تنتظر من تل أبيب أن تضطلع بالدور المناط بها. والحال أن الأكثر تطرفاً بين المحافظين الجدد الأميركيين كانوا يعبّرون عن استيائهم من الطريقة التي تخوض إسرائيل بها الحرب، وبوجه خاص من الإرادة التي عبّر عنها بعض قادة إسرائيل والقاضية بوضع حد لما كان يتحول أكثر فأكثر إلى إخفاق تام.

كتب تشارلز كروتهامر، في صحيفة «واشنطن بوست»، وهو محافظ جديد مقرَّبٌ جداً إلى ديك تشيني، أن حزب الله «هو اليوم رأس حربة إيران المتعطشة إلى السلاح النووي». وأضاف: «تريد أميركا، بل تحتاج أميركا إلى هزيمة حاسمة لحزب الله». والحال أن «ثمة جدالاً حاداً في الولايات المتحدة حول مسألة ما إذا كانت إسرائيل ورقة رابحة للولايات المتحدة، في عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أو على العكس عبئاً عليها. إن هجوم حزب الله في 12 تموز/يوليو، بدون سابق استفزاز، قدَّم لإسرائيل فرصة خارقة لإثبات فائدتها عبر تقديمها إسهاماً كبيراً في الحرب الأميركية ضد الإرهاب». ولكنّ سعي أولمرت «إلى نصر زهيد الثمن لم يعرِّض للخطر العملية العسكرية في لبنان فحسب، بل أيضاً ثقة أميركا بإسرائيل. فهذه الثقة ـ والعلاقة التي تعززها ـ لا تقل أهمية عن جيش إسرائيل بالنسبة لبقائها كدولة. ويبدو أن أولمرت المترنح فد ضلّ الطريق»[48].

والحال أنه إذا صحّ أن البيت الأبيض، ولا سيما البنتاغون، قد خيبتهما إنجازات الجيش الإسرائيلي الضحلة في لبنان، فإن صورة إسرائيل كمجرد دولة مرتزقة في الحرب الإمبراطورية لا تتفق مع الواقع. فـ«الحرب العالمية» استراتيجيةٌ وضعها معاً المحافظون الجدد في البلدين، الذين وجدوا أنفسهم في حالة اتحاد وثيق حقيقي في الفكر كما في الأفعال ما إن وصلوا إلى السلطة في تل أبيب وواشنطن. وإذ وصل المحافظون الجدد الإسرائيليون إلى السلطة قبل خمس سنوات من وصول زملائهم الأميركيين ـ وذلك بعد اغتيال إسحاق رابين في تشرين الثاني/نوفمبر 1995 ـ فقد تولّد أحياناً انطباع بأنهم هم الذين يديرون الدفّة.

فالخطاب ضد الإرهاب كيفما اتفق وباستمرار، وتحويل الضحايا الفلسطينية إلى تهديد ضاغط على إسرائيل، والتنديد مجدداً بياسر عرفات كزعيم إرهابي، وإرادة «استعادة» الأراضي الفلسطينية، والطرائق العسكرية المستخدمة ومفهوم الحرب غير المحدودة، كل ذلك جربته إسرائيل في الأراضي المحتلة قبل أن تتبنّاه الولايات المتحدة، بعد وصول بوش وفريقه إلى السلطة. غير أن

ذلك قد تحقَّق في حوار يومي بين فريق نتانياهو (وهم يهود أميركيون في معظمهم) واليمين الجمهوري، حين كان هذا الأخير لا يزال في المعارضة. ومع انتصار جورج دبليو بوش، اندمجت سياسات الدولتين: فليست الحال أن الكلب الأميركي هو الذي يحرك ذيله الإسرائيلي، وطبعاً ليس الذيل هو الذي يحرك الكلب؛ إنها بالأحرى حال وحشٍ برأسين، أحدهما، بالتأكيد، أكبر وأغنى من الآخر.

«حرب حضارة»

إذا كان هنالك بلد غدا فيه خطاب «صدام الحضارات» فلسفة دولة، لا بل إيديولوجيا مجتمع بأسره أو ما يشابه ذلك، فهذا البلد هو إسرائيل. «نحن لا نزال نعيش في فيلا حديثة ومزدهرة وسط الغابة»: هذا ما صرّح به رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك في العام 1996، حين كان لا يزال وزيراً للخارجية[49]. وهذه الصورة تعكس تماماً الطريقة التي يتصور بها الإسرائيليون أنفسهم في قلب العالم العربي والإسلامي: جزيرة صغيرة للحضارة وسط عالم همجي لا يطمح إلا لتدمير الحضارة، ومن الضروري بالتالي، بل الحيوي، أن تُخاض ضده حرب وقائية غير محدودة.

والحرب الوقائية حرب بقاء بالنسبة لمختلف الحكومات المحافظة الجديدة التي قامت في القدس؛ ولهذا السبب، لا حدود لهذه الحرب إذاً، ليس فقط في الزمن، بل في طرائقها أيضاً. وميزة «حروب الحضارة» وغيرها من «الحروب الصليبية» أنها تعتبر الخصم، بما فيه المدنيين بالطبع، هدفاً يجب استئصاله، أو شلُّه وتحييده بالكامل على الأقل. إنها «إما هم أو نحن». فحرب التدمير التي تخوضها إسرائيل ضد فلسطين منذ العام 2000، والتي خططت لها وأعدتها قبل ذلك بعامين، هي النموذج المثالي للحروب الجديدة. وليست شراستها الدموية سمة «إضافية»، بل هي مستمدة بصورة جوهرية من طابعها كـ «حرب حضارة»، تماماً كما هو تدمير العراق ومئات الألوف من القتلى الذين تسبب بهم الاحتلال الأميركي.

على امتداد حرب الثلاثة والثلاثين يوماً ضد لبنان، تحدث قادة إسرائيل، والصحفيون والخبراء الإسرائيليون أيضاً، عن «ثقافات» وعدم توافق أساسي «بيننا» ـ أي «نحن» الإسرائيليون، ولكن أيضاً الحضارة بإمتياز، تلك الموصوفة بأنها «يهودية ـ مسيحية» ـ و«بينهم».وذلك مع لائحة متناقضة تماماً من الحجج، فضلاً عنه، لأنهم، من جهةٍ، «لا يبالون بالموت» ويستخفّون بأن تسقط لهم ضحايا، ولكنْ، من جهة أخرى، كان هدف الحرب والتدمير الشامل «تلقينهم درساً إلى الأبد» عن كلفة مهاجمة إسرائيل.

إن الشرق الأوسط هدف مركزي وذو أولوية في الحرب العالمية غير المحدودة والوقائية التي تشنها واشنطن، ودور إسرائيل العسكري ، بالتالي، دورٌ لا غنى عنه إطلاقاً. فالأمر يتعلق، بالنسبة للدولة العبرية، بأن تقهر الشعوب العاصية وتفرض «سلامها» عليها وتُرهب الشعوب الأخرى، في آن معاً، لكي لا يراودها حتى الحلم بالتخلص من هيمنة الولايات المتحدة وبالوقوف في وجه أهداف إسرائيل. وعذاب غزة وتدمير لبنان المتعمَّد تعبيران عن سياسة «فرض السلام» والإرهاب هذه.

وهذا يبيِّن كم ضئيلة هي احتمالات التوتر بين النزعة العسكرية الإسرائيلية وما يسمونه «المجتمع الدولي»، وإن كان بالامكان أن يحاول هذا الأخير أحياناً تلطيف أهداف تل أبيب الحربية، حين تهدد هذه بإشعال روح التمرد على امتداد المنطقة، كما كانت الحال جزئياً خلال العملية الأخيرة في لبنان. ولأن قدرة الردع لدى الدولة الصهيونية قد فتحت ثغرةً فيها مقاومةُ حزب الله، ولهذا السبب بالضبط، فإن جولةً ثانية يجري إعدادها في إسرائيل.

الإخفاق العسكري

منذ الأسبوع الثاني من الحرب، لم يتردد صحفيون في إسرائيل وصحفيون مؤيدون لإسرائيل في الخارج في انتقاد الطريقة التي كانت تخاض بها، وذلك في حين كانت الغالبية الكبرى من الرأي العام الإسرائيلي تدعم المغامرة العسكرية في لبنان. ففي 22 تموز/يوليو، كتب المعلق العسكري لصحيفة «نيويورك بوست»: «إسرائيل هي في طريقها الى خسارة الحرب. وبالنسبة لشخص دعم إسرائيل طوال حياته، هذا شيء تصعب كتابته. ولكن هي ذا الحقيقة. والوضع يتفاقم يوماً بعد يوم»[50].

لم تعد لدى أحد شكوك بخصوص الإخفاق الذي منيت به العملية العسكرية الإسرائيلية، فحتى البيت الأبيض بات مقتنعاً بذلك مع أنه يبذل جهداً لتصويرها كنجاح، آملاً أن يهدِّئ من يطالبون، في وزارتي الدفاع والخارجية، بتخفيف دعم جورج دبليو بوش الأحمق لإسرائيل، لا بل بالتقليل من تبعية بعض المحافظين الجدد لسياساتٍ لا مسؤولة بشكل فاضح. وأفضل دليل على أن الأمر يتعلق بإخفاق إنما هو العدد المثير للجان التحقيق التي أنشئت في إسرائيل، وبعضها بفعل الضغط الشعبي.

والإخفاق، أولاً وقبل كل شيء، إنما هو إخفاق أجهزة المخابرات التي جرى اعتبارها دائماً، بصورة خاطئة، الفُضلى في العالم. فإذا كانت حقاً فعّالة، فعلى الأكثر بخصوص عمليات كوماندوس وأعمال خطف واغتيالات غير شرعية، أما بخصوص الاستخبارات بحصر المعنى فقد أظهرت مرةً أخرى أنها تدعو للرثاء.

إن مفتاح هذه الحرب، في الواقع، كلمة «مفاجأة». فالحكومة فوجئت بالقدرة على الرد لدى حزب الله، وبفاعلية منظومته الدفاعية على الحدود. وفاجأتها كمية الصواريخ والقذائف الأخرى التي من شأنها إصابة شمال إسرائيل، وفاجأها السلاح المضاد للدروع الذي قضى قضاء مبرماً على خرافة استحالة تدمير الدبابة الإسرائيلية ميركافا 4. ولقد فوجئت بوجه خاص بالمستوى العالي للفاعلية والاندفاع لدى مقاتلي حزب الله. وباختصار، لقد فوجئت بكل ما يميز بين انتصار جليّ وهزيمة مرجَّحة.

لقد حاول عبثاً المسؤول السابق للاستخبارات العسكرية، العميد يوسي كوبرفاسر، أن يقول «لم أُفاجأ على الإطلاق» و«هذا بالضبط حزب الله الذي أعرفه»، إلا أنه لم ينجح في إقناع الصحفي الذي كان يسأله: «لماذا إذاً شعر الجمهور بقوةٍ بأن المستويين السياسي والعسكري فوجئا بصورةٍ مخزيةٍ؟»[51]. فالسؤال ليس إذا كان جهاز الاستخبارات العسكرية «أمان» أو الموساد يملكان أو لا يملكان معلومات فعلية عن حزب الله، بل يتعلق بقدرتهما السياسية على تحليلها وبوجه خاص على استنتاج خلاصات سليمة منها.

والحال أنها ليست المرة الأولى التي تُفاجأ فيها الاستخبارات الإسرائيلية: لقد فوجئت في العام 1973 بالهجوم الكبير للجيشين المصري والسوري؛ وفوجئت في العام 1982 بقدرة القوات اللبنانية ـ الفلسطينية على مقاومة العدوان الإسرائيلي وبتعقيد المسرح السياسي اللبناني الذي غرقت فيه خطط شارون بصورة تثير الرثاء؛ وفاجأتها في العام 1987 الانتفاضة الأولى، ثم رفض ياسر عرفات الخضوع لإملاءات إيهود باراك في صيف عام 2000؛ ثم انتصار حماس أيضاً في كانون الثاني/يناير 2006، والذي كانت قد فعلت كل شيء، مع ذلك، للتسبب به، واللائحة لا تزال طويلة.

إن هذا العجز عن فهم الآخر وبالتالي عن التمكن من استباق ردود فعله يميِّز العلاقة الاستعمارية، وقد تكرر في كل المغامرات الاستعمارية في التاريخ الحديث. فالمستعمَر ـ وفي الحالة التي تعنينا، ذلك الذي يتم الشعور بالتفوق الثقافي عليه، لأنه ينتمي إلى حضارةٍ جرى تعيين خصائصها وحوافزها مسبقاً ـ لا حاجة لدراسته: إنه في صورة ما قرَّره المستعمِر، وهو لا يتغير وتحدده سلفاً الصِّفات التي تكون في طبيعة وضعه بالذات.

فالعربي بدائي وجبان، والمسلم شرير ومعادٍ للسامية. أما نحن فمتحضِّرون وعصريون وفعّالون، وحتى أصحاب شهامة أحياناً. ولا حاجة للبحث أبعد من ذلك. إنها «فيلا حديثة ومزدهرة وسط الغابة»، حرب الحضارة ضد الهمجية. كتب الصحفي المناضل أوري أفنيري: «إن القاسم المشترك

لكل أخطاء أجهزة الاستخبارات هو ازدراء العرب، وهو ازدراء ذو نتائج كارثية. فلقد تسبَّب بانعدام فهم كلي، بل بنوع من العمى حيال حوافز حزب الله، وسلوكه، وموقعه في المجتمع اللبناني، إلخ»[52].

ولكن الواقع لم يكن يوماً كما يفكر الاستعمار. فالمستعمَر، على العكس، وبسبب ضعفه في مواجهة المستعمِر، مضطر لبذل الجهد لمعرفة عدوه لأجل بقائه الذاتي. وهو ينجح عموماً في ذلك: يكفي النظر إلى كيف تعلَّم الفلسطينيون معرفة الإسرائيلي وذهنيته، والتناقضات التي تجتاز مجتمعه؛ كيف يقيسون بطرفة عين الجندي الموجود على الحاجز ـ هل هو روسي أو مغربي، شرير أو هادئ الطبع ـ ويحسنون فوراً إستخلاص العبرة: محاولة المرور أو الرجوع إلى الوراء وتجربة حظهم عند حاجز آخر. والمستعمَر يقوِّي نفسه لأجل بقائه، بينما المستعمِر، الواثق من تفوقه، يسترخي؛ وهو «يفاجأ» بالتالي ويتعرّض أكثر فأكثر للفشل في مسعاه.

وثمة خطأ آخر يميز السلطة الاستعمارية، تكرَّر في لبنان: فلنستخدم الهراوة ـ وفي الحالة التي تعنينا هنا، آلاف القنابل ـ وسيتعلم الآخر هكذا حُسن السلوك ويقبل بما نريد أن يفعله أو أن لا يفعله. فبحسب الفهم الاستعماري، لم يكن في وسع الشعب اللبناني، وهو يتعرض لطوفان القنابل، إلا أن يتمرد على حزب الله، المسؤول المزعوم عما كان يحدث له. ويا له من خطأ جسيم: لقد وقف الشعب اللبناني في جبهة واحدة ضد من كانوا يدمرون بلده.

هكذا، فإن الإخفاق العسكري الإسرائيلي ناتج عن بطولة مناضلي حزب الله وفاعليتهم وقدرة الشعب اللبناني على المقاومة، بقدر ما هو ناتج عن خلل خطير في الجيش الإسرائيلي وفي قدراته العملانية. وهذا الخلل لسنا بحاجة إلى لجان تحقيق لنعرف أسبابه، ففي وسعنا تعيين ثلاثة.

يتعلق السبب الأول، بالتأكيد، بالأمر الذي يفسر كيف كانت المؤسسات الإسرائيلية عاجزة، مرة أخرى، عن توقع رد الفعل اللبناني على هجومها، أي أنه يتعلق بالغطرسة الاستعمارية. فعلى امتداد السنين، أدى احتقار العرب العنصري وعقدة التفوق تجاههم إلى امتناع الجيش عن القيام بأي جهد خاص لتطوير قدراته التنظيمية. ويؤكد ذلك كل الاحتياطيين الذين جرت تعبئتهم لأجل الحرب في لبنان: لم يتلقوا تدريباً جدياً منذ سنوات وكان سلاحهم قديماً وغير صالح للحرب التي دُعوا إليها.

واعتمدت هيئة الأركان، التي يقودها طيار لأول مرة في تاريخها، على التفوق الكلي للطيران، مهملةً إعداد الجيش البري. ولكن كما تعلمت الولايات المتحدة على حسابها الخاص، لا يمكن إخضاع شعب وكسر إرادة المقاومة لديه بواسطة الطيران فحسب: إن تدخل الجيش البري لا غنى

عنه في واحدةٍ أو أخرى من مراحل الحرب. لم تكن الوحدات المدرعة ولم يكن جنود المشاة الإسرائيليون، مثلهم مثل الوحدات المدرعة الأميركية وجنود المشاة الأميركيين، معدِّين لحرب ضد وحدات حرب أنصار مدربة ومسلحة جيداً. فعجزوا عن بلوغ ولو واحداً من أهدافهم العملانية.

وهذا يقودنا إلى السبب الثاني لتراجع فاعلية الجيش الإسرائيلي: فخلال خمس سنوات، خاض الجنود الإسرائيليون «حربا» ضد مدنيين، قامعين نساءً وأطفالاً ومهاجمين أهدافاً مدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمواجهة سكان عُزَّل أو ضد مقاتلين قليلي التدريب وضعيفي التسليح. وقد أصر الجيش على إطلاق تسمية «حرب» على ذلك القمع البوليسي للجماهير. وغالباً ما كان المناضلون المناهضون للاستعمار يسخرون من الجنود خلال المظاهرات ضد الاحتلال ويحذرونهم من الخلط بين القمع من طرف واحد والحرب: «في اليوم الذي ستجدون فيه أمامكم خصوماً مسلحين ومُعَدِّين، لن تعودوا تعرفون ما تفعلون!» وهذا بالضبط ما حصل في لبنان: فالجندي الإسرائيلي المعتاد للعنف من طرف واحد، وجد نفسه مضطرباً إزاء مقاتلين فعّالين.

الحرب النيو ليبرالية

إن الخبر الذي كشفته الصحافة الإسرائيلية، ومفاده أن رئيس الأركان، دان حالوتس، باع أسهمه في البورصة في مطلع الأزمة، لعلمه بأن أسعارها ستتدنى قريباً، هذا الخبر يكشف تماماً طبيعة هذه الحرب. ففي عصر النيو ليبرالية، لم يعد الضباط يفتشون عن المجد والنجاح العسكري، بل عن الطريقة التي يجمعون بها المزيد من المال. فبينما لا يزالون بالزي العسكري، يهيئون مهنتهم اللاحقة، وغالباً ما تكون في تهريب الأسلحة أو بيع الأنظمة الأمنية لديكتاتوريات أميركية لاتينية أو لمتاجرين بالمخدرات.

هكذا فإن الإخفاق الإسرائيلي في حرب الثلاثة والثلاثين يوماً هو أيضاً نتاج فساد خطير في قيمة الملاك العسكري الذي تهمه أسعار البورصة أكثر مما يهمّه إعداد القوات، على غرار رئيسه. والأسوأ من ذلك أن تكاثر قضايا الرشوة يفسِّر، على ما يبدو، النوعية الرديئة لتجهيز بعض الوحدات، حيث إن بعض الضباط قبلوا على الأرجح ـ مقابل ترضيات كبيرة ـ شراء تجهيزات معينة بدلاً من تجهيزات أخرى، على الرغم من نوعيتها المشكوك فيها.

إن النيو ليبرالية تحمل الحرب مثلما يحمل الغيم المطر، ولكنها، على سبيل المفارقة، تدخل أيضاً في توتر مع متطلبات الحرب: فالبحث الفردي عن الربح الأقصى، وتفكيك المرافق العامة

والخصخصة المعمَّمة لا تتفق دائماً مع «المصلحة الوطنية» والشعور الوطني، لأنه لا يمكن المرء أن يسعى وراء الربح الفردي والمصلحة العامة في آن معاً، حتى في الحرب.

كانت إحدى سمات ذلك التوتر انعدام استعداد المرافق المفترض بها أن تقدم المساعدة للسكان المدنيين في زمن الحرب: حالة الملاجئ المدنية، تموين السكان الموجودين في تلك الملاجئ خلال حالات الإنذار. ويزيد من خطورة هذه الثغرة البنيوية أن الحرب الحديثة هي حرب بات المدنيون أهدافاً لها أكثر فأكثر. ولقد أجاب مساعد رئيس بلدية حيفا عن سؤال وجهته إليه الإذاعة الإسرائيلية حول التقصيرات الخطيرة من جانب المرافق البلدية في مساعدة المدنيين اللاجئين إلى الملاجئ على مدى أسابيع، قائلاً: «صحيح أن البلدية لم تقم بالكثير، ولكن هناك منظمات غير حكومية لسد الثغرات». تفكيك المرافق العامة واعتماد الخصخصة والاتكال على أعمال الإحسان: هكذا تخوض الدولة النيو ليبرالية ومؤسساتها الحرب الحديثة، عن طريق إلقاء عبء ما هي مسؤولة عنه في الأساس على المنظمات غير الحكومية التي لا ريب في أنها غالباً ما تقوم بعمل مثير للإعجاب، ولكنها لن تتمكن إطلاقاً من الحلول محل الدولة ومؤسساتها في منح السكان ما يحقُّ لهم.

وفي مقال بعنوان «خانتهم الدولة»، كتب دانيال بن سيمون، وهو أحد أفضل الصحفيين الإسرائيليين، من دون إخفاء غضبه: «لن يكون في وسع كل لجان التحقيق التي سيتم تشكيلها أن تكفِّر عن الجريمة الحقيقية التي شهدناها خلال حرب لبنان الثانية. لقد اختفت الدولة ببساطة، كما لو أن الأرض انشقَّت وابتلعتها. لم تكن حاضرة في البلدات الشمالية في الأوقات الأشد صعوبة بالنسبة للمقيمين الذين ظلوا في بيوتهم. إن طبيعة الدولة الحقيقية إنما يتم الحكم عليها في المحن. ولقد أخفقت إسرائيل في هذا الامتحان.

إن الجثث التي بقيت طافية في نيو أورلينز على مدى أيام بعد مرور إعصار كاترينا، كشفت طبيعة الولايات المتحدة الحقيقية. وأظهرت هذه القوة الضخمة عجزاً يتناسب أكثر مع بلد كبنغلادش. فالرئيس جورج بوش، السريع جداً في امتشاق السلاح حين يتعلق الأمر بالحرب، ترك أربعة أيام تمر قبل أن يزور ولاية لويزيانا.

لقد كشف إعصار كاترينا ضعف إيديولوجيا تدعو إلى إضعاف الدولة لصالح مجموعاتٍ اقتصاديةٍ خاصةٍ في اقتصادٍ للتبادل الحر. [...] وهذا ما حصل لبلدات الشمال خلال الحرب»[53].

كان التخلي عن المواطنين ملحوظاً جداً في هذه الحرب، مقارنةً بكل الحروب التي سبقتها منذ العام 1956، لاسيما أن السكان المدنيين الإسرائيليين اتُّخِذوا أهدافاً وأصيبوا بصورة جدية. فحتى

ذلك الحين، عان سكان البلدان العربية وحدهم في الحروب مع إسرائيل، ما عدا المناسبات النادرة التي أصابت فيها قذائف فلسطينية بلدات إسرائيلية في السبعينيات والثمانينيات.

عندما قصفت السلطات الإسرائيلية منذ اليوم الأول للحرب أحياء بيروت الجنوبية، ودكَّت عشرات البلدات في جنوب لبنان، كانت تعرف ـ أو كان ينبغي لها أن تعرف، لو هي أصغت بانتباه إلى خطابات حسن نصر الله ـ أن حزب الله سيردُّ بقصف أماكن سكنية إسرائيلية. وقد أصيبت كل بلدات شمال الجليل، مع عدد قليل نسبياً من الضحايا والكثير من الأضرار المادية؛ ليس هذا فحسب، بل حتى حيفا، ثالث مدينة في البلد ومركزه الصناعي الرئيسي، تعرضت للقصف حتى اليوم الأخير من الأعمال الحربية.

جرى تدمير مئات المباني، واضطر أكثر من نصف مليون إسرائيلي إلى اللجوء إلى أواسط البلاد. ومن لم يتمكنوا من الرحيل، وهم الأشد فقراً بوجهٍ عام، تخلت عنهم الدولة كلياً، وكان صاحب المليارات ذو الأصل الروسي، أركادي غايداماك، هو من قدم المساعدة لهم، من ضمن آخرين غيره، محسِّناً هكذا بصورةٍ ملموسةٍ سمعته السيئة للغاية. وبالأصل فإن لا مبالاة الدولة تجاه السكان المدنيين هي أحد العوامل التي ضغطت أكثر من غيرها لأجل حفز المطالبة الشعبية بلجنة تحقيق. هذا ويمكننا المراهنة على أن لجنة التحقيق هذه لن تضيع الكثير من الوقت في الكتابة عن عدم وجود وسائل حماية (ملاجئ، صفارات إنذار، إلخ) في البلدات العربية في إسرائيل. وهذا التمييز بنيوي إلى حد أنه لم ينتبه أحد إليه ولم يُبْدِ امتعاضه بسببه، باستثناء السكان المعنيين مباشرة. والحال أن هذه الحقيقة المشينة هي التي تفسر جزئياً كون الضحايا المدنية الإسرائيلية في غالبيتها من العرب الذين، وإن صحّ أنهم يشكلون الأكثرية في الجزء الشمالي من البلد، فليس بالنسبة عينها بالتأكيد.

إن الـ 1500 ضحية مدنية لبنانية والأربعين تقريباً من الضحايا المدنية الإسرائيلية، لم تكن، في هذه الحرب، ضحايا «جانبية». ومهما كرّرنا فلن يكون التكرار كافياً: إن مهاجمة المدنيين وتدمير المساكن والبنى التحتية المدنية مرتبطان بصورة جوهرية بـ «الحرب العالمية ضد الإرهاب» الجارية حالياً، والتي لا تعرف حدوداً وباتت فيها قواعد الحرب، كما حددها المجتمع الدولي بعد النصر على الفاشية في العام 1945، باطلة بحسب رئيس الولايات المتحدة بالذات.

ففي هذه الحرب، لم يعد العدو جيشاً أو القوة الاقتصادية لإحدى الأمم، بل الأمة بحد ذاتها، التي تتم مماثلتها مع الآفة الإرهابية التي يتعلق الأمر باستئصالها. وفي إستراتيجية المحافظين الجدد، جرى الانتقال من الحرب ضد شبكات إرهابية إلى الحرب ضد دول إرهابية (هي «الدول المارقة»)

وصولاً إلى الحرب ضد شعوب بأسرها يتم اعتبارها إرهابية لأنها تتسامح مع عمل مجموعات إرهابية في داخلها أو مع بقاء نظام جرى تصنيفه على أنه إرهابي. وضمن هذا المنطق، من المشروع إذاً مهاجمة الشعوب بحد ذاتها، سواء في أفغانستان، أو في العراق، أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو في لبنان.

معارضة الحرب

أفضت الحرب السابقة على لبنان، التي شُنَّت في العام 1982، إلى أن تظهر في إسرائيل حركة واسعة ضد الحرب، وتنجح في أقل من ستة أشهر في كسب غالبية الرأي العام لصالح قضيتها. أما في هذه المرة، فلم تظهر معارضة جماهيرية للحرب على لبنان، والسؤال الذي يطرح نفسه بصورة بديهية هو: لماذالله

ففي العام 1982، كانت حكومة إسرائيل قد قررت شن حربها على لبنان لأجل أهداف تتعلق في المقام الأول بالدولة الصهيونية وحلفائها اللبنانيين: إخراج المقاومة الفسلطينية وإحلال اليمين الماروني في السلطة. ومع أن واشنطن أعطت الضوء الأخضر لمناحيم بيغن وأرييل شارون، فقد كان ذلك دعماً مشروطاً. ولم تتأخر الإدارة الأميركية في الانضمام إلى الدول الأوروبية في محاولتها كبح جماح العدوان الإسرائيلي، ثم وضع حدٍّ له، خوفاً من عواقبه الإقليمية والعالمية. وكان هذا الضغط المتنامي من جانب «المجتمع الدولي» أحد العوامل التي أتاحت ظهور حركة جماهيرية مناهضة للحرب في إسرائيل، فيما كان العامل الآخر هو الثمن المتزايد فداحة الذي كانت تفرضه تلك الحرب على المجتمع الإسرائيلي، ولاسيما في عدد الضحايا.

وفي الواقع، حفز حركة السلام الإسرائيلية، دائماً، هذان العاملان نفساهما: أولاً، الثمن الذي ينبغي دفعه بالأرواح البشرية وبالمال، وباضطراب المجتمع لأجل حروبٍ لا تظهر حقاً كحروب دفاع عن الذات. وليس ذلك خاصاً بالمجتمع الإسرائيلي وحده؛ فالثمن المرتفع للحروب الاستعمارية هوالذي تسبب بقلب الرأي العام في الحواضر، سواء بالنسبة لحرب الجزائر أو بالنسبة لحرب فيتنام. والعامل الثاني خاص بإسرائيل: إنه الخوف من انقطاع الدعم العالمي، ولاسيما دعم الولايات المتحدة الأميركية.

لم يكن هذان العاملان فاعلين في حرب الثلاثة والثلاثين يوماً. ففي الواقع، تغير الرأي العام الإسرائيلي جذرياً، وهو تغيُّر تم في ثلاثة أطوار. في تموز/يوليو 2000، كانت كذبة إيهود باراك الكبرى بخصوص رفض ياسر عرفات «عروضه السخية» وأنه نزع القناع عن «النوايا الحقيقية»

للقيادة الفلسطينية ـ ألا وهي «إلقاء اليهود في البحر» ـ وهي نوايا كانت مخفية خلف الخطاب المعتدل والتظاهر بإرادة التسوية. ثم كان الرد الشعبي الفلسطيني، في أيلول/سبتمبر 2000، على استفزاز أرييل شارون الذي «أكد» الخطة الاستئصالية لدى الفلسطينيين. وأخيراً، أتاح 11 أيلول/ سبتمبر 2001 إدراج «حرب الدفاع عن النفس» الإسرائيلية في حرب عالمية ضد الإسلام المناضل الذي لا يهدد إسرائيل وحدها، بل مجمل «الحضارة».

ضمن هذا المنظور، فإن الدولة الصهيونية منخرطة إذاً في حرب بقاء ضد التهديد الإرهابي الإسلامي. وفي حربٍ من هذا النوع، ليست الضحايا (الإسرائيلية، وهي الوحيدة التي تهم) نتيجة سياسة حرب كان يمكن ويجب تحاشيها لهذا السبب عينه، بل الثمن المحتوم الذي يجب دفعه لأجل الدفاع عن الذات. ليس هنالك إذاً أي إحتمال لرؤية من شكلوا الحركة الإسرائيلية للسلام خلال حرب لبنان الأولى، يتحركون من جديد. إن الحرب التي تخوضها إسرائيل منذ أيلول/سبتمبر 2000 ضد الشعب الفلسطيني، والحرب التي شنّتها ضد لبنان في صيف 2006، تندرجان كلتاهما في حرب «العالم المتحضر» ضد الإرهاب الدولي، ولا يخشى اليسار الإسرائيلي «المحترم» أن تجد دولته نفسها مرتبكة في علاقتها مع «المجتمع الدولي».

إن هذا التصور لإسرائيل وحروبها ـ المرتبط، بالتأكيد، بواقع أن جماعة حزب العمل كانوا في الحكومة في العام 2000 كما في العام 2006 خلافاً لما كانت الحال خلال حرب لبنان في العام 1982 ـ هو الذي أدى إلى دخول حركة السلام، منذ تموز/يوليو 2000، في غيبوبة عميقة، وقيام الناطقين بلسانها الأكثر نفوذاً وهيبة بدعم الاعتداءات الإسرائيلية وجرائم الحرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي لبنان.

وليس من قبيل المصادفة أن يكون الخمسة آلاف متظاهرة ومتظاهر الذين هتفوا «لا للحرب» في شوارع تل أبيب، في تموز ـ يوليو/آب ـ أغسطس 2006، هم أنفسهم الذين نشطوا ضد فظاظات الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. إن الحرب غير المحدودة ضد الإرهاب واحدة وغير منقسمة، سواء حصلت في رام الله في العام 2000، أو في نابلس في العام 2003، أو في بيروت في العام 2006. فإما أن يتم القبول بمفترضاتها، أو يجري رفضها بوصفها خداعاً قائماً على التلاعب والمناورات ابتدعه المحافظون الجدد في نيويورك وتل أبيب وردده شيئاً فشيئاً الجزء الأكبر من سائر «المجتمع الدولي».

لقد قبل بها كلٌّ من حركة السلام الآن ويسار حزب العمل، منذ تموز/يوليو 2000، ودعما بالتالي اجتياح لبنان في العام 2006. أما المناضلون والمناضلات في المنظمات الإسرائيلية المعادية

للاستعمار ـ تحالف النساء لأجل سلام عادل، متمردو ييش غفول (يوجد حدّ) الرافضون للخدمة العسكرية، غوش شالوم، تعايش، فوضويون ضد الجدار، وبعض الجمعيات النادرة من مثل الحاخامات لأجل حقوق الإنسان أو مركز المعلومات البديلة ـ فقد رفضوا السقوط في هذا الفخ في 2000 ـ 2001. لذا عرفوا كيف يردُّون على تحدي الحرب على لبنان في صيف عام 2006.

ولكن ينبغي الاعتراف بأن الشجاعة والتصميم لدى هؤلاء المناضلات والمناضلين لم يكفيا للتعويض عن غياب حركة جماهيرية مناهضة للحرب. فلقد تمت هذه الحرب في مناخ إجماع، إذ إن الغالبية الساحقة في المجتمع الإسرائيلي اتخذت موقفاً مؤيداً للحرب، حتى بعد أن بات الثمن المرتفع الذي دفعه هذا المجتمع واضحاً لدى الجميع. فالقتلى المئة تقريباً في إسرائيل، والدمار الذي لحق بالبيوت في شمال البلاد، ومئات الآلاف من النازحين، كل ذلك عاشه سكان إسرائيل على أنه الثمن الذي يتحتم دفعه لأجل حرب دفاعٍ عن الذات وبقاء.

بعد الحرب، الأزمة

في 30 آب/أغسطس، استخلص عوزي بنزيمان نتائج الحرب، في إفتتاحية كتبها في صحيفة «هاآرتز»، على الشكل التالي:

«من وجهة نظر الجمهور، إن من جعل البلد يُمنى بكارثة تموز/يوليو ـ آب/أغسطس، يجب أن يدفع ثمنها، كائناً من يكون.

وللوهلة الأولى، يعترف أولمرت بذلك. فمن يصف نفسه بالمسؤول الأعلى عن دخول إسرائيل الحرب وعن نتائجها، ذلك الذي أنشأ ثلاث لجان تحقيق حول الطريقة التي خيضت بها، يسلِّم هكذا بأنه كانت هناك حالات خلل في سير الأمور تتسم بالخطورة [...] لقد فشل أولمرت في تحديد أهداف الحرب الأولى، وفي فهم مستتبعات العمليات العسكرية، وفي حرية الحركة التي استمر بمنحها لهيئة الأركان في حين كان يرى بأم عينه أن توقعات هذه الأخيرة كانت تتحطم، كما في الضوء الأخضر الذي أعطاه لهجوم برّي عشية الاتفاق على وقف النار. وهذا كله كافٍ جداً لكي يخرج شخص شريف بخلاصة مفادها أن منصب الوزير الأول أكبر منه بكثير»[54].

وهذا الحكم يلقى الإجماع تقريباً في إسرائيل. فلقد كانت الحرب فشلاً سياسياً بقدر ما كانت فشلاً عسكرياً أيضاً، ويتحمل إيهود أولمرت ووزير دفاعه العمالي، عمير بيرتز، المسؤولية الكاملة عنه مع قادة الأركان. ولهذا السبب، فمطلب لجنة تحقيق وطنية يلقى شعبية واسعة، وتظاهر أكثر من 50 ألف شخص في تل أبيب في أيلول/سبتمبر لفرضه. ولما كان أولمرت وبيريتز يدركان أن لجنة كهذه

قد تشترط أن يخلي المسؤولون الحكوميون المكان لآخرين، كما حدث بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، فقد اختارا تحاشي الأسوأ بتعيين العديد من لجان التحقيق الصغرى مع تكليفها مهمة تحليل الوجوه الثانوية لمسار الحرب. وليست لأي من هذه اللجان الهيبة أو السلطة القضائية للجنة تحقيق وطنية.

والحال أن نتائج الشعور بالفشل الذي يتشاركه الوزير الأول مع الرأي العام يمكن أن تكون مأسوية، وهذا ما شدَّد عليه كاتب الافتتاحية المستشهد بها أعلاه. فيمكن أن يتسبب هذا الشعور بجولة ثانية من الحرب في مهلة قريبة نسبياً من الجولة الأولى.

«إن ما يثير القلق في أحاديث أولمرت الأخيرة، ليس غطرستها فحسب، بل دوافعها أيضاً. فلقد كشف الوزير الأول عن غير قصد الحالة الذهنية التي هو فيها الآن: يستبدُّ به الفشل في الحرب على لبنان، وهو أسير رغبة جامحة في التخلص من هذه الصورة المخجلة. والدولة الآن بحاجة إلى قياديٍّ رزين، لا يخضع لرضوض الحرب وإخفاقاتها، ويستطيع أن يدرس برصانةٍ الوضعين الدبلوماسي والأمني. والقادة الذين يحملون في وعيهم حروق المعركة التي لا تزال أليمة والخزي الذي تسببت لهم به على المستوى الشخصي، من شأنهم، ولو بصورة لا واعية، أن يُخضعوا حاجات البلد لاعتبارات أنانية»[55].

وعلى الرغم من الأكثرية المريحة التي تتمتع بها الحكومة في البرلمان وبعد مرور أقل من ستة أشهر على انتخابها الظافر، يسود في إسرائيل شعور واضح بنهاية عهد. فالاستطلاعات الأخيرة تشير إلى انحدار حزب كاديما وإلى صعود مذهل لليكود بقيادة نتانياهو، الذي كان قد سُحِق تماماً إبان الاقتراع السابق. ولا شك في أن أولمرت يستطيع بصورة شرعية أن يحمِّل سابقيه مسؤولية الإخفاق العسكري، كما مسؤولية الغياب الكامل لبنى وآليات خاصة بأعباء السكان المدنيين في حالات القصف. فما من أحد كان يمكنه أن يتوقع بصورة منطقية من الحكومة الجديدة أن تضطلع في ثلاثة أشهر بما لم تفعله الحكومات السابقة خلال عقد بكامله.

ولكن، لماذا تم الدخول في حرب إذاً في حين كان جلياً أنه لم يكن قد تم إعداد أي شيء جدياً، بما فيه على المستوى العملاني؟ يمكن، بالتأكيد، اتهام المحافظين الجدد الأميركيين الذين كانوا يضغطون على أولمرت لشن هجوم بالنيابة عنهم ضد حلفاء إيران، ولكن دعونا نكرر أن السبب الرئيسي هو الغطرسة الاستعمارية التي دفعت إلى الاعتقاد بأنه يمكن حل كل شيء بواسطة سياسة الهراوة، وذلك بالاعتماد على التفوق التكنولوجي الساحق للجيش الإسرائيلي.

وبعد فشل الوحشية كسياسة وحيدة، آن الأوان لكي تفكر الطبقة السياسية الإسرائيلية في الحرب ملياً قبل خوضها مجدَّداً، لأن الحرب تبقى الأفق الوحيد الذي ثمة إجماع حوله داخل هذه الطبقة. فحرب الثلاثة والثلاثين يوماً كانت قد انتهت بالكاد حين بدأ الخبراء بالتحضير للجولة القادمة. وعلى سبيل المثال، يعبّر المعلق العسكري أبراهام تال بصورة واضحة تماماً عما يفكر فيه استراتيجيو الحرب القادمة:

«إن حرباً تنتهي بالتعادل، ومن دون توقيع اتفاق بين المتحاربين، لا بد من أن تشتعل مجدداً عاجلاً أو آجلاً. وفي النزاع بين إسرائيل وإيران بواسطة وكيل هذه الأخيرة، حزب الله، لم ينجح أي من الطرفين في بلوغ هدفه الاستراتيجي. لذا كان الوزير الأول على حق حين قال في الكنيست إنه من الضروري التأكد من أن «الأمور ستتم بشكل أفضل» في المرة القادمة.

كيف يمكن التأكد من ذلك؟ ينبغي الانطلاق أولاً من الفرضية التي تقول إن المواجهة اللاحقة ستنفجر في مهلة قصيرة نسبياً ـ تسهيلاً للنقاش، دعونا نقُلْ بعد مرور سنتين على اندلاع المواجهة السابقة ـ وينبغي العمل في كل الميادين كما لو أن ذلك سيتم بيقينٍ مطلق. ربما ستكون هناك جولة بحجم حرب لبنان الثانية، ولكن ينبغي إعداد النفس لإمكانية حصول شيء أكبر وأشد خطورة: حرب شاملة ضد جيوش نظامية، ومن ضمنها جيش قوة إقليمية»[56].

إن العدو الاستراتيجي، في نظر تال، هو إيران، وهذه «القوة الإقليمية» هي التي يجب إعداد النفس لـ «حرب شاملة» ضدها. ولقد كرر هذه الفكرة الاختصاصي في الشؤون العسكرية في جريدة «هاآرتز»، زئيف شيف، الذي خرج منها بخلاصة هامة: يجب إقامة السلام أولاً مع سوريا.

«من وجهة النظر الاستراتيجية، تجد دولة إسرائيل نفسها في تناقض غريب. فمن جهةٍ، هي تشدد تكراراً على أنها تواجه، للمرة الأولى منذ حرب الاستقلال في العام 1948، تهديداً لوجودها متمثلاً بإيران، التي تطور أسلحة نووية ويحكمها نظام ديني متطرف يدعو رئيسه إلى إزالة إسرائيل. ومن جهة أخرى، تستمر إسرائيل في اعتبار المعركة ضد الفلسطينيين كجبهتها الرئيسية. وهذا التناقض يتحدى أي منطق.

نحن بحاجة إلى ثورة استراتيجية. علينا أن نقرر أن الجبهة الأولى والرئيسية هي المعركة لتفادي التهديد الوجودي [...]

إن مصلحة إسرائيل الاستراتيجية تقضي بإخراج سوريا من المحور الإيراني. وليس هنالك من وسيلة أفضل من الصلح مع سوريا لأجل خلق حاجز بين إسرائيل وإيران. يجب التطلع إلى

هذا...»[57].

إنه صوت المنطق السليم في الظاهر، ولكن بعض المحافظين الجدد الأميركيين وقسماً من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لا يستحسنون انفراجاً مع النظام السوري، ويودّون، على العكس، أن تهاجم إسرائيل دمشق أولاً. وبتعابير أخرى، فإذا كان كل القادة الإسرائيليين متفقين على التحضر للحرب، أو يعدّون بالأحرى للحرب القادمة بنشاط، فهم لم يتفقوا بعد على هدفها: أسوريا أم إيران، أم سوريا ثم إيران؟ هنالك حتى من يحلمون بحرب ضد سوريا وإيران في آن معاً، وبالتأكيد، أولئك الذين يطالبون بحرب جديدة ضد حزب الله.

سنتان لأجل إصلاح كل الثغرات التي كشفتها المغامرة العسكرية الأخيرة في لبنان؟ ليس هذا كثيراً بالنظر إلى المشكلات البنيوية للجيش والدولة، وإلى القصور الناجم عن عقدين من عدم التحضُّر المتغطرس ومن سيادة انعدام الكفاءة المعمَّم. ولكن واشنطن، من جهة، وإرادة الثأر لدى الطغمة العسكرية، من جهة أخرى، لا تتركان الوقت للحكومة والجيش لترميم الجهاز الحربي.

بَيْدَ أنه، إذا كان هنالك من درسٍ ينبغي استخلاصه من الحرب الأخيرة ضد لبنان، فهو أن عصر الحروب السهلة وقليلة الكلفة ـ بالنسبة لإسرائيل، بالطبع ـ قد ولّى نهائياً، وأنه أياً يكن ميزان القوى، فالسكان المدنيون يتعرّضون لخطر دفع الثمن الباهظ. ففي حقبة الحرب اللا محدودة، باتوا رهائن في أيدي غلاة الحرب، وهم ثمن بخس لأجل تحقيق أحلام الهيمنة لدى الامبراطورية الأميركية وحليفتها المخلصة في الشرق الأوسط.

وقد كان وزير الاستخبارات الأفريقي الجنوبي، روني كاسريلز، على حق حين كتب، بعد أيام من تصويت مجلس الأمن على قرار وقف النار:

«حين كان قادة إسرائيل يقصفون بيروت، كانوا يعرفون أن ردوداً انتقامية سوف تحصل، تماماً كما الحال حين يأمرون باغتيالات مستهدفة لأجل التسبب برد فعل وتخريب مفاوضات لا يريدونها. فبالنسبة إليهم، ليس هلع مواطنيهم، الهاربين في اتجاه الجنوب أو المختبئين في ملاجئهم، سوى جزء مقبول من حساباتهم المتهكمة. وكما لاحظت المناضلة الإسرائيلية من أجل السلام، تانيا راينهارت: «بالنسبة للقيادة العسكرية الإسرائيلية، ليس اللبنانيون والفلسطينيون وحدهم بيادق في رؤيا حربية كبيرة، بل الإسرائيليون أنفسهم أيضاً»[58].

46. تانيا راينهارت، «إسرائيل وشرقها الأوسط الجديد»، زينت ZNet ، 26 تموز/يوليو 2006.

47. يوئيل ماركوس، «خمسة تعليقات حول الوضع»، هاآرتز، 29 آب/أغسطس 2006.

48. تشارلز كروتهامر، «وقت إسرائيل الضائع»، واشنطن بوست، 4 آب/أغسطس 2006.

49. «خطاب من وزير الخارجية إيهود باراك إلى الدورة السنوية بكامل الأعضاء للمجلس الوطني الاستشاري لعلاقات الطائفة اليهودية، 11 شباط/فبراير 1996»، MFA library ، موقع الإنترنت لوزارة الخارجية الإسرائيلية . (**www.mfa.gov.il**)

50. رالف بيترز، «هل تستطيع إسرائيل أن تربح؟»، نيويورك بوست، 22 تموز/يوليو 2006.

51. جيدي وايتز، «إلى بيروت إذا اقتضى الأمر»، هاآرتز، 11 آب/أغسطس 2006.

52. أوري أفنيري، «يا للعنة ما الذي حصل للجيش؟»، 12 آب/أغسطس 2006، موقع الإنترنت لغوش شالوم .(gush-shalom.org)

53. دانيال بن سيمون، «خانتهم الدولة»، هاآرتز، 4 أيلول/سبتمبر 2006.

54. عوزي بنزيمان، «التباس الأمر علينا»، هاآرتز، 30 آب/أغسطس 2006.

55. عوزي بنزيمان، «من في الملجأ المحصَّن (بونكر)؟»، هاآرتز، 3 أيلول/سبتمبر 2006.

56. أبراهام تال، «التحضير للحرب القادمة الآن»، هاآرتز، 17 آب/أغسطس 2006.

57. زئيف شيف، «نحتاج إلى ثورة استراتيجية»، هاآرتز، أول أيلول/سبتمبر 2006.

58. روني كاسريلز، «غضب الفيل: إسرائيل في لبنان»، مايل أند غارديان، جوهانسبورغ، أول أيلول/سبتمبر 2006.

الخاتمة

رسوب سفينة المشاريع الإمبراطورية للولايات المتحدة

«إن هزيمة حزب الله، لو حصلت، لشكَّلت خسارة فادحة لإيران، ليس فقط من الناحية النفسية، بل من وجهة النظر الاستراتيجية أيضاً. فقد تخسر إيران موطئ قدمها في لبنان والوسائل الرئيسية المتوافرة لها لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط والدخول إلى أعماقه. وقد يقدِّم ذلك الحدث البرهان على أن إيران تجاوزت ما تتيحه لها قدراتها بمحاولتها تأكيد نفسها كالقوة العظمى في المنطقة. ولقد فعلت الولايات المتحدة الكثير لإتاحة المجال أمام إسرائيل لتحقيق النصر ولكي يحدث هذا كله. لقد اعتمدت على قدرة إسرائيل على الاضطلاع بهذه المهمة وخاب أملها»[59].

«ولكن يجب أن تسلِّم الحكومة الآن بما يجب أن يسلِّم به كل من اعتقد بأهمية النجاح في العراق، وأنا واحد من هؤلاء: سواء تعلَّق الأمر بأسباب مرتبطة ببوش أو بالعرب، فإن هذا النجاح لم يتحقَّق ولا يمكننا الاستمرار في التضحية بالمزيد من الأرواح... لكن الخيار الأفضل الآخر هو مغادرة العراق، لأن الخيار الأسوأ، ذلك الذي تعشقه إيران، هو أن نبقى في العراق، ونستمر في النزف وفي تعريض أنفسنا لخطر هجوم إيراني في حال ضربنا منشآت إيران النووية... يجب أن نتعامل مع إيران وسوريا انطلاقاً من موقع قوة، ولأجل ذلك نحن بحاجة لتشكيل تحالف واسع. فما دُمنا نُبقي على استراتيجية انفرادية لا تفلح في العراق سيكون أصعب علينا أن نبني هذا التحالف، وسيصبح أعداء الحرية أقوى»[60].

في اليوم عينه، في عزّ الحرب الإسرائيلية على لبنان، لاحظ اثنان من أشهر كتبة الافتتاحيات في الولايات المتحدة، ساند كلاهما المشروع الإمبراطوري لإدارة بوش في الشرق الأوسط، أن سفينته مشرفة على الغرق. ومع الإخفاق المدوي في لبنان في صيف 2006، لم يعد ثمة أدنى شك في أن ما تنبأ به الكثيرون قبل وقت طويل يتأكد الآن: سوف يعتبر التاريخ، بلا ريب، أن إدارة بوش الطاقم الأكثر رعونة الذي حدث أن وجَّه يوماً دفة المركب الضخم للإمبراطورية الأميركية.

دبلوماسية الكاوبوي

لقد كرَّس جورج دبليو بوش وأعمدة إدارته شهرتهم في الذاكرة الجماعية كحفاري قبر الطموحات الإمبراطورية الأميركية لفترة ما بعد الحرب الباردة: لقد أنجزوا المأثرة التي لا تضاهى، مأثرة

تبديد الشروط المؤاتية بصورة استثنائية التي عرفتها الأمبراطورية الأميركية منذ بداية انهيار الإمبراطورية العالمية الأخرى في العام 1989. لقد أضاعوا الفرصة التاريخية الفريدة التي كان كروتهامر نفسه، المستشهد به أعلاه، قد وصفها في مطلع هذه الحقبة التاريخية الجديدة بـ«اللحظة الأُحادية القطب»[61]. ولكنهم لم يستفيدوا منها لأنهم كانوا بالضبط تحت تأثير الغطرسة الإمبراطورية عينها التي تميّز كروتهامر، وفريدمان وأشباههما.

لقد بشَّر المقال الرئيسي في عدد من مجلة «تايم» ظهر عشية حرب إسرائيل الجديدة على لبنان، بـ «نهاية دبلوماسية الكاوبوي»، إذ لاحظ الواقع البديهي في أن «عقيدة بوش قد أخفقت في المكان الرئيسي الذي سعت الولايات المتحدة لوضعها فيه موضع التطبيق»:

«مع أنه لا أحد في البيت الأبيض يعيد النظر علانيةً في قرار بوش خوض الحرب في العراق، يعترف بعض معاونيه الآن بأن كلفة ذلك كانت باهظة على صعيد الموارد العسكرية ودعم الجمهور والمصداقية في الخارج. والإدارة تدفع يومياً فاتورة ذلك كلّه، في حين تحاول مواجهة أزمات أخرى. لقد باتت مواصلة السياسة الخارجية الهجومية، كما تتصوّرها عقيدة بوش، أمراً شبه مستحيل في حين تحاول الولايات المتحدة أن تجد طريقة للتملّص من المشكلة العراقية. ففي كل مكان عبر العالم، يأخذ حلفاء الولايات المتحدة كما خصومها علماً بالصعوبات التي تواجهها القوة العظمى، وغالباً ما يستفيدون من ذلك. وإذا صح أن إطاحة صدَّام حسين سجَّلت ذروة الهيمنة الأميركية، فالسنوات الثلاث الأخيرة شهدت تآكلاً تدريجياً في قدرة واشنطن على إخضاع العالم لإدارتها»[62].

أما مأخذ الكاتبين الأكبر فقد عرضاه على الشكل التالي:

«إن ما يجري التحقُّق منه الآن هو أن العراق لا يبدو فقط كالمختبر الأول للحرب الوقائية، بل كالمختبر الأخير أيضاً. فبدلاً من ردع قادة طهران أو بيونغ يانغ، يمكن أن تكون صعوبات الاحتلال الأميركي قد شجعت بالأحرى هذين النظامين في جهودهما للحصول على أسلحة نووية، في الوقت نفسه الذي حدَّت فيه من قدرة الولايات المتحدة العسكرية على ممارسة ذلك الردع».

كانت هذه الملاحظة الشديدة المرارة مصحوبةً في مقال «تايم» بالأمل عينه الذي كانت تتقاسمه آنذاك الجوقة الواسعة المؤلَّفة من حلفاء الولايات المتحدة، ومحميّيها وزبنها الآخرين. فبالنسبة إليهم جميعاً، ما عدا حكومة إسرائيل، أدَّى كون المحافظين الجدد الأكثر شهرة في إدارة بوش، كبول وولفوويتز أو ريتشارد بيرل قبله، قد جرى إقصاؤهم، إلى تغذية الأمل بأن توجُّهاً جديداً تصحيحياً

في سياسة الحكومة الخارجية يتم إنضاجه. وقد بدا أن التعديل في الإدارة الذي رافق ولاية جورج دبليو بوش الثانية يؤكّد حقاً «أفول المحافظين الجدد» الذي كان بعض الكلينتونيين قد بشّروا به قبل عامين، وذلك على الرغم من رحيل «عميد الواقعيين» كولن باول الذي كان له، في كل حال، تأثير محدود في الإدارة[63].

غير أن ما بشّر به كاتبا «تايم» على أساس أنه يشير إلى نهاية «دبلوماسية الكاوبوي» ـ تكلّما عن «توجه استراتيجي جديد أظهره النفوذ المتنامي لوزيرة الخارجية كوندوليزا رايس» ـ تكشَّفَ، قبل أن يجفّ حبره، كمجرد أمنيات طيبة في ضوء الأحداث التي تمت لاحقاً، حين شنَّت إسرائيل العدوان الأكثر شراسة في تاريخها. تبين أن دبلوماسية الكاوبوي (راعي البقر) قد استُبْدلت بها فقط دبلوماسية كاو غيرل (راعية بقر) شبيهة بها في الجوهر.

صحيح أن كوندوليزا رايس بذلت المستطاع لتجميل وجه السياسة الخارجية لإدارة بوش، ولكن من دون أي تغيير ذي دلالة في الجوهر. فرايس، وهي أحد أعمدة هذه الإدارة منذ البداية، تشترك في جنون العظمة عينه والطموحات المفرطة عينها التي تميز باقي الفريق. وعندما عُيِّنت على رأس وزارة الخارجية في ولاية جورج دبليو بوش الثانية، كانت مهمتها تقضي قبل كل شيء بسد الثغرات الواسعة العديدة في هيكل سفينة السياسة الخارجية للإدارة. ولقد كانت تلك مهمة مستحيلة حقاً؛ فالسفينة لا تنفك تغوص في المياه القاتمة للموج العاتي العراقي الأسود.

غاليفر والليليبوثيون

إن «القوة العظمى جداً» الأميركية القادرة على سحق أي جيش نظامي آخر على سطح الكوكب ـ القوة العظمى جداً التي تتجاوز نفقاتها العسكرية مجموع نفقات المئتي دولة التي تشكِّل باقي العالم، والتي تتخطى ميزانيتها العسكرية وحدها الناتج الداخلي الخام لكل البلدان الأخرى، ما عدا أكبر 14 اقتصاداً بعد اقتصاد الولايات المتحدة ـ قد أثبتت، مرة أخرى في التاريخ المعاصر، أنها عاجزة عن السيطرة على السكان العصاة في البلدان الفقيرة. فلأجل ذلك، لا تفيد كثيراً كل المعدات القاتلة المتطورة جداً التي تملكها وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون). لأجل السيطرة على الشعوب لا بد من جنود، فهذه صناعة يصعب إحلال الآلات فيها محل اليد العاملة. وهذا أصلاً هو السبب الذي لأجله تكون الدكتاتوريات مرتاحة أكثر نسبياً في هذا المجال، لأن في وسعها أن تجنّد سكان بلدانها كيفما تشاء ولا تخاف من دفع ثمن مرتفع من أرواح الجنود.

لقد بدت الولايات المتحدة عاجزة عن السيطرة على فيتنام في حين أن نسبة قوات الاحتلال إلى السكان المحليين كانت أعلى بكثير مما في العراق. طبعاً، لا شك في أن قوة الولايات المتحدة العسكرية هي اليوم أكبر بكثير مما في أيام فيتنام. لكنّ ذلك صحيح من كل النواحي، إلاَّ لناحية ما هو جوهري بالنسبة لنجاح احتلال، أي الجنود. فلقد جرى خفض عديد القوات العسكرية الأميركية بصورة جذرية منذ حرب فيتنام ونهاية الحرب الباردة. وقد اعتقدت وزارة الدفاع الأميركية، بإيحاءٍ من الروح النموذجية لرأسمالية عصر الأتمتة، أن في وسعها إحلال آلات متطورة جداً محل الموارد البشرية التي لا يمكن الثقة بها كثيراً (ما سُمِّي بأبَّهةٍ «ثورة في الشؤون العسكرية») . هكذا دخلت أميركا في عصر الحروب «ما بعد البطولية» كما وصفها جيداً خبير في الشؤون العسكرية[64]. وبالفعل، لم تجد الولايات المتحدة صعوبة في هزم الجيش العراقي بصورةٍ «ما بعد بطولية» . ولكن السيطرة على السكان العراقيين بصورة «ما بعد بطولية» بدت امتحاناً مختلفاً تماماً.

فما فتئت الولايات المتحدة تفقد سيطرتها على العراق منذ انتشار قوتها المحتلة في العام 2003. لقد جُوبهت، بادئ ذي بدء، بظهور تمرد مسلَّح في المناطق العربية السّنيّة في البلد، بدا من المستحيل السيطرة عليه بواسطة العدد المحدود من قوات الاحتلال الأميركية المتوافرة. والحال أنه إذا كان جيشٌ غازٍ عاجزاً عن ممارسة سيطرته على كل كيلومتر مربع من الأراضي المسكونة كما تفعل في العادة القوّات المسلَّحة المحلية، لا تبقى هناك غير طريقة موثوقة واحدة للتخلّص من عصيان مسلح يتنقل في وسطه الشعبي «كالسمكة في الماء»، بحسب التعبير الذي سبق أن استخدمه ماو تسي ـ تونغ. وتتمثَّل هذه الطريقة، بالتأكيد، بإفراغ الحوض. هذا يعني اقتراف إبادة للجنس، كما بدأ يفعل الجيش الروسي في الشيشان، أو نقل السكان إلى معسكرات اعتقال، كما كان قد بدأ يفعل الجيش الاستعماري الفرنسي في الجزائر، أو الجمع أيضاً بين هاتين الطريقتين، كما بادرت الولايات المتحدة إلى فعله في فيتنام من دون المضي بذلك إلى النهاية، لأن الشعب الأميركي ما كان ليسمح بذلك.

وقد واجهت واشنطن في العراق، فضلاً عن ذلك، مشكلة أخطر بكثير، باتت واضحة في بداية العام 2004: كانت إدارة بوش قد توصلت ـ بنتيجة حماقتها الذاتية، أو أكاذيب بعض أصدقاء وزارة الدفاع الأميركية العراقيين، أو الأوهام الساذجة لدى البعض الآخر ـ إلى الاعتقاد بأنها تستطيع كسب تعاطف جزء كبير من الطائفة ذات الأغلبية العددية في العراق، طائفة الشيعة العرب. ولقد كانت تلك كارثة بالكامل، لأن نفوذ المنظّمات السلفية الشيعية القريبة إلى إيران همَّش النزر القليل من

الدعم الذي تمكّن أصدقاء واشنطن من شرائه في أوساط الشيعة العراقيين. فلم يعد لدى إدارة بوش من خيار لأجل مشروعها الإمبراطوري غير الوصفة التقليدية «فرِّق تسُد»، عبر محاولة تأجيج التعارض بين المكونات الرئيسية الثلاثة للشعب العراقي، وذلك بالسعي إلى الاستناد ضد الشيعة إلى قوىً عربية سنية بالتحالف مع الأكراد. وقد خَلَصت إلى حفز انزلاق العراق نحو الحرب الأهلية، مفاقمةً هكذا المشهد العام لإخفاقها في السيطرة على البلد[65].

وليس من شك في أن الطريقة التي شلَّ بها الليليبوثيون العراقيون الغاليفر الأميركي ـ فضلاً عن الكارثة التي تذرُّ بقرنها في أفغانستان حيث بات الطالبان هم من يحاصرون الآن قوات الحلف الأطلسي بدلاً من العكس ـ زادت إلى حد بعيد من جرأة إيران، الركن الشرق أوسطي الآخر لـ«محور الشر» الذي حدّده جورج دبليو بوش في بداية الحملة الإمبراطورية التي دشّنها في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر.

إن موقف إيران، المتحدي تماماً، لا بل المستفِز، حيال العملاق الأميركي، لم يصبح ممكناً إلاَّ لأن هذا الأخير أثبت في العراق أن قدميه مصنوعتان بالطين. لقد نجحت طهران في إحباط محاولة حلفاء واشنطن العرب في توسيع الصراع الطائفي العراقي ليشمل سائر المنطقة العربية بحيث يُعزل النظام الإيراني بوصفه نظاماً «شيعياً»، وهو تكتيك عرف بعض النجاح بعد الثورة الإيرانية في العام 1979. لقد ردت إيران في هذه المرة بالمزايدة على مجمل الأنظمة العربية في التصدّي لإسرائيل، فارضة هكذا صورتها كبطلة للقضية الإسلامية الكبرى.

هذا وإن أحد مفاتيح النجاح الذي حققته طهران هو التحالف الذي عقدته مع حماس، المنظمة الأكثر شعبية في الحركة السلفية الإسلامية السنّيّة. وقد تعزّز هذا النجاح حين عمد محمد مهدي عاكف، زعيم الفرع المصري لحركة الإخوان المسلمين ـ وهو الفرع الأكبر في هذه الحركة التي تشكّل حماس فرعها الفلسطيني ـ إلى تقديم دعمه العلني للأقوال الاستفزازية المعادية لإسرائيل التي تفوّه بها الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في العام 2005. وقد وجَّه وصول حماس إلى السلطة، بعد الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير 2006، ضربة أخرى إلى استراتيجية واشنطن الإقليمية. وتهللت طهران، سابقة مرة أخرى كل خصومها العرب في دعم الحكومة الفلسطينية الجديدة. في تلك اللحظة بالذات، دخلت إسرائيل المسرح كمنقذ محتمَل لما بدأ يشبه أكثر فأكثر سفينة تيتانيك إمبراطورية.

إسرائيل تهرع للنجدة

مرة جديدة، في أربعة عقود من التحالف الاستراتيجي بين الراعي الأميركي والملاكم الإسرائيلي، عمدت واشنطن، وهي لا تزال تثق بأن لدى إسرائيل مهارة لا تخطئ في وجه أعدائها العرب، إلى إطلاق معاونتها المفضلة ضد من تعتبرهما من أعوان إيران: حماس وحزب الله. بَيْدَ أن ما بدت تجهله إدارة بوش هو أن سمعة إسرائيل قد تشوهت كثيراً بسبب إخفاقها الفاضح في السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وأكثر أيضاً بسبب انسحابها من لبنان الجنوبي في العام 2000 بعد 18 سنة من الاحتلال، وهو انسحاب جرت مقارنته بجلاء الولايات المتحدة عن سايغون في العام 1975. كانت إسرائيل قد عرفت هكذا فيتنامها الخاصة بها في لبنان. ومثلما فعل البنتاغون بعد فيتنام، تبنّى الاستراتيجيون الإسرائيليون منذ خروجهم من لبنان «سياسة عسكرية ما بعد بطولية»، معتمدين على التفوُّق الساحق الذي تتميز به أسلحتهم أكثر بكثير مما على قدرة قواتهم القتالية على الأرض.

حين اجتاحت إسرائيل لبنان في العام 1982، واجهت بصورة رئيسية مقاتلي منظّمة التحرير الفلسطينية. وكان هؤلاء في لبنان كل شيء إلاّ «ما يشبه السمكة في الماء»، باستعدائهم السكان اللبنانيين بنتيجة سلوك متعجرف وأرعن. أما المقاومة اللبنانية التي نمت منذ العام 1982 وتوصَّل حزب الله إلى أن يلعب فيها الدور الأهم، فكانت شيئاً آخر تماماً: كانت تلك هي المرة الأولى التي يجد الجيش الإسرائيلي نفسه فيها إزاء مقاومة مسلَّحة شعبية حقاً تعمل على أرض مناسبة لحرب الغوار وتملك خطوط تموين. ولقد واجهت إسرائيل بدورها مأزق «الحوض» الموصوف أعلاه، واضطرت على غرار الولايات المتحدة في فيتنام لابتلاع الجرعات المريرة لانسحاب يعادل الهزيمة، لكونها لم تكن قادرة على استجماع شروط النصر.

لقد أدَّى اعتقاد إسرائيل باستحالة قهر سلاحها المتفوق ـ وذلك بعجرفةٍ عزّزتها لا احترافية إيهود أولمرت وعمير بيريتز في المجال العسكري، وهما القائدان الحاليان للطاقم الإسرائيلي ـ إلى حملها على الظن بأنها ستكون قادرة على إجبار حزب الله على الاستسلام، أو على دفع اللبنانيين إلى حافة حرب أهلية جديدة عن طريق أخذ لبنان بأسره رهينة، وتدمير بنيته التحتية المدنية وصب طوفان من القنابل على مناطقه السكنية الشيعية. لقد محت إسرائيل عن سابق تصوّر وتصميم قرى وأحياء بصورة مكثَّفة جداً على الصعيد الزمني، تذكِّر ببعض أعمال القصف في الحرب العالمية الثانية، أو بقصف الفلوجة في العراق في العام 2004، إنما على مستوىً أكبر بكثير وبالتالي مرئيٍّ أكثر بكثير. فقد أظهرت حربُ إسرائيل الجديدة على لبنان جنوناً إجراميّاً خاصاً بعمل انتقامي ضد الشعب الوحيد الذي توصل يوماً لإجبارها على الانسحاب غير المشروط من أراضٍ محتلة.

إن السلوك الإجرامي للقوات المسلَّحة الإسرائيلية في لبنان، في نظر الاتّفاقات الدولية التي تعرِّف جرائم الحرب، تجاوز الجرائم التي اقترفتها الولايات المتحدة مباشرة وعلى مستوى كبير في عملياتها العسكرية بعد فيتنام، سواء في العراق أو في يوغسلافيا السابقة. وفي ذلك، يشبه الهجوم الإسرائيلي على لبنان حالة خاصة مما يسمونه في الولايات المتحدة « extraordinary rendition» (العُهدة غير العادية): معروفٌ كيف نقلت واشنطن الأشخاص الذين كانت ترغب في «استجوابهم» بعيداً جداً عن التقييد الذي تفرضه إكراهات التشريع الأميركي، إلى الحكومات المتحالفة معها التي لا يقيدها شيء في عملية التعذيب القذرة. وبهذه الروحية بالذات عهدت واشنطن إلى إسرائيل بمهمة قتال حزب الله، وهي عملية معتبرة جزءاً أساسياً من الهجوم الإقليمي المضاد على إيران، أملاً بأن تتمكّن إسرائيل من تنفيذ العمل القذر المتمثِّل باجتثاث منظّمة تمد جذورها بعمق في أوساط شعبها من دون مواجهة الكثير من المشكلات.

إن قادة إسرائيل، إذ استغلّوا بلا حياء، مرة أخرى، الذاكرة الكريهة لإبادة اليهود على أيدي النازيين ـ وهو استغلال بلغ ذرى جديدة من انعدام الحشمة خلال حرب الـ 33 يوماً ـ اعتقدوا أن في وسعهم أن يتحاشوا هكذا انتقادات «المجتمع الدولي»، وهو الاسم المستعار الجماعي للقوى العظمى الغربية. ومع أن موارد هذا الاستغلال تتقلّص حتماً في كل مرة تتجاوز فيها إسرائيل عتبة جديدة من عتبات الشراسة الإجرامية القاتلة، فهو يبقى فعالاً على الرغم من كل شيء: أيُّ دولة أخرى تكون هاجمت بلداً مجاوراً، واقترفت عمداً جرائم حرب مكثفة زمنياً كما فعلت إسرائيل في لبنان في صيف 2006، كانت لتسببت باحتجاجات ضدها أكبر بما لا يقاس من المآخذ التافهة أو الخجلى الموجهة لإسرائيل على أساس أنها تجاوزت الحدود شيئاً ما.

على الرغم من كل ذلك، لم ينجح عدوان إسرائيل الوحشي، بل على العكس، سرعان ما ظهر أنه كما وصفه زئيف ستيرنهل بصورة تخفيفية: الحرب «الأقل نجاحاً»[66] التي حدث أن خاضتها إسرائيل، خالصاً إلى الملاحظة المريرة التالية:

«إنه لمرعبٌ أن نفكِّر في أن من قرَّروا خوض غمار هذه الحرب لم يتصوروا حتى نتائجها والعواقب المدمّرة في كل الميادين الممكنة تقريباً، وأضرارها السياسية والنفسية، والضربة الخطيرة الموجَّهة إلى مصداقية الحكومة، فضلاً عن قتل أطفالٍ عبثاً، نعم: قتل الأطفال. إن الوقاحة التي أظهرها الناطقون الرسميون أو غير الرسميين باسم الحكومة، ومن ضمنهم بعض المراسلين

العسكريين، إزاء الكارثة التي تكبَّدها اللبنانيون، تدهش حتى شخصاً مثلي فقد منذ زمن بعيد أوهام شبابه» .

ارتدادات الحروب الاستعمارية

بدلاً من أن يثير عدوان إسرائيل الوحشي حرباً أهلية بين اللبنانيين، نجح في توحيدهم، ما دامت أعمال القصف مستمرّة، في حقد مشترك على عنفه الإجرامي، وبدلاً من إجبار حزب الله على تسليم سلاحه، حوَّل التنظيمَ السلفي الإسلامي الشيعي إلى العدو الأكثر مهابة الذي حدث أن واجهته إسرائيل مذ هزمت مصر في العام 1967، جاعلاً من زعيم حزب الله، حسن نصر الله، البطل العربي الأكثر شعبية منذ عبد الناصر. وبدلاً من تسهيل جهود واشنطن وحلفائها العرب الرامية إلى مفاقمة التناقض بين السنّة والشيعة، دفع العديد من الواعظين السنّة إلى إعلان دعمهم لحزب الله، ومن بينهم واعظون من داخل المملكة السعودية، الأمر الذي يشكِّل إذلالاً أقصى للعائلة المالكة. ولقد ندَّد العراقيون قاطبةً بالعدوان الإسرائيلي، في حين انتهز مقتدى الصدر هذه الفرصة، وهو عدو واشنطن الرئيسي في العراق وصديق طهران، فنظم مظاهرة عملاقة أخرى، تشبه بحجمها تلك التي كان قد نظمها ضد احتلال بلده، في التاسع من نيسان/ أبريل 2005.

لقد أسَّس عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم، وهو أحد الديمقراطيين النادرين الذين اضطهدهم نظام عربي متحالف مع واشنطن ودافعت عنه الولايات المتحدة في وجه مضطهديه، أسَّس في القاهرة مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، وهو مؤسَّسة بحث تُجري استطلاعات للرأي، فضلاً عن نشاطات أخرى. ولقد لخَّص في صحيفة «واشنطن بوست» النتيجة الأكثر إدهاشاً لاستطلاع حول الشعبية أجرته مؤسسته مع 1700 شخص، في آب/ أغسطس 2006، على امتداد الأراضي المصرية: ظهر حسن نصر الله «في 82%» من الأجوبة، يليه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد (73%)، فخالد مشعل من حركة حماس (60%)، فأسامة بن لادن (52%)، فمحمد مهدي عاكف من حركة الإخوان المسلمين في مصر (45%)»[67].

يستحيل صوغ حكم أقسى من هذا الحكم بخصوص سياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط. فهذا الاستطلاع يبيِّن أنه، أياً يكن التطور اللاحق للوضع في لبنان، فبدلاً من أن يساعد زورق النجاة الإسرائيلي في تعويم السفينة الراسبة للإمبراطورية الأميركية في المنطقة، جعل كارثتها أكثر فداحة لا بل شرع يغرق معها. يبقى أن نأمل ألا يأخذا معهما، في غرقهما، آلاف الضحايا الإضافية في الشرق الأوسط، كما في باقي العالم، ومن ضمنه الغرب.

لم يعد الزمن، بالفعل، هو ذلك الذي كان يمكن فيه الحواضر الإمبريالية أن تعيش في اللامبالاة فيما تخوض جيوشها غزوات استعمارية. إن تدخّل فرنسا في الحرب بين العراق وإيران أفضى إلى اعتداءات باريس في العام 1986؛ وأدَّى تدخلها في النزاع الجزائري إلى اعتداءات 1995. والحملة الاستعمارية التي شنتها روسيا على الشيشان أدَّت إلى الاعتداءات الدموية على الأرض الروسية، لا بل في موسكو بالذات. وأفضت عودة الجيش الأميركي المكثَّفة إلى بلدان الخليج العربي ـ الفارسي إلى اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 المرعبة. وأدَّت مشاركة إسبانيا في حروب واشنطن في الشرق الأوسط إلى اعتداءات 11 آذار/ مارس 2004 في مدريد. أما مشاركة المملكة المتحدة في الحروب عينها فأدَّت إلى اعتداءات لندن في 7 تموز/ يوليو 2005. وثمة عدد كبير من محاولات الاعتداء الفاشلة حصل في هذه العواصم نفسها وفي مدن غربية عديدة أخرى.

كم من القتلى وكم من الأهوال سوف يلزم بعد، قبل أن تتوقف الحروب والاحتلالات والتدخلات الاستعمارية بصورة نهائية؟

59. تشارلز كروتهامر، «فرصة إسرائيل الضائعة»، واشنطن بوست، 4 آب/ أغسطس 2006.

60. توماس فريدمان، «حان الوقت لأجل الخطة ب»، نيويورك تايمز، 4 آب/ أغسطس 2006.

61. تشارلز كروتهامر، «اللحظة أحادية القطب»، في الكتاب الذي أشرف عليه ج. أليسون وج. ف. تريفرتون، إعادة التفكير في أمن أميركا: ما بعد الحرب الباردة وصولاً إلى النظام العالمي الجديد، نيويورك، و. و. نورثون، 1992، ص 295 ـ 306.

62. مايك ألن ورومش راتنيسار، «نهاية دبلوماسية الكاو بوي» تايم، 17 تموز/ يوليو 2006.

63. ستيفن هالبر وجوناثان كلارك، «أفول نجم المحافظين الجدد»، واشنطن مونثلي، آذار/ مارس 2004.

64. إدوارد لوتفاك، «سياسة عسكرية ما بعد بطولية»، فورين أفّيرز، الجزء 75، العدد 4، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس 1996.

65. ثمة تحليل لهذه السيرورة في كتاب نعوم شومسكي وجلبير الأشقر، سلطة محفوفة بالخطر: الشرق الأوسط والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، بولدر (كولورادو)، باراديغم بابلشرز، 2007 (يظهر قريباً بالعربية عن دار الساقي).

66. زئيف ستيرنهل، «الحرب الأقل نجاحا»، هاآرتز، 2 آب/ أغسطس 2006.

67. سعد الدين إبراهيم، ««الشرق الأوسط الجديد» الذي يقاومه بوش»، واشنطن بوست، 23 آب/ أغسطس 2006. وتجدون وصف التحقيق في موقع المركز.

(www.eicds.org)

حول الكتاب

نبذة عن الكتاب

صمود حزب الله في وجه عدوان إسرائيل الفاشل على لبنان في حرب الثلاثة والثلاثين يوماً في تموز/آب 2006، عوّض في أذهان العرب من الشعور بالإذلال الذي انتابهم منذ حرب الأيام الستة (1967).

يضع هذا الكتاب الحرب الأخيرة في سياقها التاريخي، سواء ما يتعلق منه بتطوّر الأوضاع في لبنان عامة أو ما يتعلق بمسار حزب الله خاصة. ويتضمّن تقويماً لنتائج الحرب وآفاق الوضع الذي نجم عنها في لبنان، وكذلك تقويماً للأزمة التي ولدتها الحرب داخل الدولة الصهيونية. ويعرض أيضاً آثار الحرب على منطقة الشرق الأوسط بأسرها ومصير السياسة الأميركية فيها.

يصدر هذا الكتاب في آن واحد في ثماني لغات هي الإنكليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية والألمانية والتركية واليونانية، فضلاً عن هذه الطبعة العربية.

وهو نتاج تعاون بين كاتبين ينتميان إلى جانبي «الخط الأزرق» الذي يفصل لبنان عن دولة إسرائيل، وتجمعهما صداقة قديمة مبنية على نضالهما المشترك ضد المشروع الصهيوني.

نبذة عن المؤلف

جلبير الأشقر، باحث لبناني غادر لبنان عام 1983 إلى فرنسا حيث يدرّس العلوم السياسة في جامعة باريس الثامنة.

ميخائيل فارشفسكي، مؤسس مركز المعلومات البديلة في القدس وأحد أبرز الناشطين ضد السياسة الصهيونية، سبق أن سجنته السلطات الاسرائيلية عدة أشهر بسبب دعمه للمقاومة الفلسطينية. وله كتب عديدة مكرّسة لنقد المشروع الصهيوني.

كتب أخرى للمؤلف

«الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي»، «العرب والمحرقة النازية»، «السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط».